تقييم سياسات التصنيع في فلسطين

"حسب وجهة نظر القطاعات الإنتاجية في محافظة الخليل"

إعداد

هاني محمد يونس العلامي

زينا عمر شاكر ملحم

هنادي موسى جبارة عرامين

إشراف

ب. أكرم احشيش

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات التخرج لدرجة البكالوريوس في تخصص نظم المعلومات

كلية العلوم الإدارية و نظم المعلومات

جامعة بوليتكنك فلسطين

آب ٢٠٠٤

جامعة بوليتكنك فلسطين
Palestine Polytechnic University
The Library المكتبة
Acc. ٧٦٤٣ الرقم المتسلسل
Class. ..... رقم التصنيف

بسم الله الرحمن الرحيم

قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين

لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين

صدق الله العظيم

الشكر والتقدير

نتقدم أولا بالشكر والامتنان لله وحده نحمده و نستعين به و نتوب إليه. ثم لكل من كان له يد العون و المساعدة لإتمام هذا البحث ثانيا. إذ نتقدم بالشكر و العرفان إلى المشرف الفاضل الأستاذ أكرم احشيش لما بذله من جهد و لما قدمه لنا من نصح و إرشاد طيلة فترة إعداد البحث حتى إكماله. كذلك نتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعتنا و كل أعضائها على ما وفروه لنا من الدعم و المساندة و نخص بالذكر أعضاء و أساتذة كلية العلوم الإدارية و نظم المعلومات و العاملين فيها. كما و نتقدم بالشكر إلى مدير و موظفي الغرفة التجارية في مدينة الخليل. كذلك و لا ننسى معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) لما وفره لنا من أبحاث و نشرات قيمة. وكذلك نتقدم بجزيل الشكر لكافة مدراء و موظفي الشركات التجارية في مدينة الخليل لتعاونهم معنا لإتمام هذا العمل. و في النهاية إلى كل فرد ساعدنا في إتمام المشروع و فاتنا ذكره.

فريق البحث

الإهداء

إلى ونيسة صمت الليل... و صاحبة العين ذات الدمع الحنون و القلب الذي سهر يتقد لينير درب الآخرين... و رفيقة همّي و حزني... و صانعة فرحي و سعدي....

الغالية أمي.

إلى أنيس فجر كل يوم جديد... و صاحب الأكف التي تأنّ ألماً حتى نحيا بكرامة و عز... و إلى من كان مثالاً لشامخات الجبال.... و لمن خجل منه الصبر و العطاء....

أبي الغالي.

إلى من رسموا لي درب حياتي... و لمن خطّوا معي طفولتي و ذكرياتي....

أخوتي و أخواتي.

إلى من غاصوا و إياي في بحور الآمال و الخيال... و تعاونت أيادينا في نقش مستقبلنا الحالم... و لمن كانت ضحكاتهم تعانق لحظات فرحنا.... و من معهم عثرت على معنى الصداقة....

زملائي و زميلاتي.

إلى من وجدت بهم مستقبلي الناجح... إلى من وهبوني منارات العلم و المعرفة... و لمن رحبت صدورهم لنا طوال السنوات الأربع... الذين كرّسوا جهودهم لجعل بوليتيكنك فلسطين الأول دائماً....

أساتذتي الأفاضل.

إلى من احتضنت كل من لم يجد له أماً و أباً... إلى من علا و يعلو في أجوائها صوت الحق رغماً عن أنوف الظالمين أبداً....

إلى فلسطين الحبيبة.

إلى من شهد تراب الوطن على صدقهم و إخلاصهم... و لمن علت أرواحهم فداءً لك يا قدس....

لشهدائنا الأبرار.

قـــائـــمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الشكر و التقدير.	II
الإهداء.	III
قائمة المحتويات.	IV
قائمة الجداول.	VII
قائمة الأشكال التوضيحية.	IX
الفصل الأول: " الإطار العام للبحث ".	
١-١تمهيد.	٣
١-٢مشكلة البحث.	٤
١-٣أهمية البحث.	٥
١-٤أهداف البحث.	٦
١-٥ أبعاد البحث و محدداته.	٦
١-٦هيكلية البحث	٧
الفصل الثاني: " الإطار النظري و التجارب السابقة ".	
٢-١المقدمة.	١١
٢-٢مفهوم السياسة الصناعية.	١١
٢-٣أهداف السياسة الصناعية.	١١
٢-٤تطور السياسة الصناعية.	١٢
٢-٥ أنواع السياسات الصناعية.	١٣
٢-٦ أشكال السياسات الصناعية.	١٦
٢-٧ تجارب بعض الدول.	١٧
٢-٧-١ تجربة جمهورية مصر العربية.	١٧
٢-٧-٢ تجربة دول شرق آسيا.	١٩
٢-٧-٣ تجربة دولة اليابان.	٢٢
٢-٧-٤ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.	٢٤

الفصل الثالث: " واقع سياسات التصنيع في فلسطين ".	
٣-١ المقدمة.	٣٠
٣-٢واقع القطاع الصناعي في فلسطين.	٣٢
٣-٣ التجارة الخارجية الفلسطينية.	٣٦
٣-٤استراتيجيات التصنيع و السياسات الصناعية الفلسطينية.	٤٠
٣-٤-١استراتيجيات التصنيع.	٤٠
٣-٤-٢ السياسات الصناعية.	٤٠
٣-٥ السياسات التجارية.	٤٦
٣-٥-١ واقع السياسة الفلسطينية لتشجيع الصادرات.	٤٧
٣-٥-٢ واقع السياسة الفلسطينية لإحلال الواردات.	٤٨
٣-٥-٣ الاتفاقيات التجارية.	٤٩
٣-٦ واقع حماية الصناعات الفلسطينية الناشئة.	٦٢
الفصل الرابع: "منهجية البحث".	
٤-١ المقدمة.	٦٦
٤-٢ منهجية البحث:	٦٦
٤-٢-١الأسلوب التاريخي الوثائقي.	٦٦
٤-٢-٢ الأسلوب الوصفي التحليلي.	٦٦
٤-٣ مجتمع البحث.	٦٦
٤-٤ اختيار عينة البحث.	٦٧
٤-٥ أدوات تحليل البيانات.	٦٧
٤-٦ أدوات جمع البيانات.	٦٨
الفصل الخامس:"عرض و تحليل النتائج".	
٥-١ عرض و تحليل النتائج.	٧٣
٥-٢ المعلومات الديموغرافية.	٧٣
٥-٣ تفريغ و تحليل البيانات.	٨٠
أولاً: الدعم المؤسسي.	٨٢
ثانياً: التمويل و الضرائب.	٨٥
ثالثاً: تشجيع الصادرات.	٨٧

رابعاً:إحلال الواردات.	٨٩
خامساً:البحث و التطوير.	٩١
سادساً: مساهمة السياسات الاقتصادية في تعزيز الميزة لتنافسية.	٩٣
٥-٤ الأسئلة المفتوحة.	٩٨
الفصل السادس:"الاستنتاجات و التوصيات".	
٦-١ الاستنتاجات.	١٠٢
٦-٢ التوصيات.	١٠٣
المراجع.	
أولاً:المراجع العربية.	١٠٦
ثانياً:الدوريات.	١٠٧
ثالثاً:المواقع الإلكترونية.	١٠٧
رابعاً:المراجع الأجنبية.	١٠٧
الملاحق.	١١٠

قائـــمـــة الـــجـــداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
(٣-١)	الاتفاقات التجارية بين السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي.	٥٨
(٣-٢)	تأثير الاتفاقيات التجارية مع البلدان التالية على الاقتصاد الفلسطيني.	٦١
(٥-١)	خصائص العينة حسب متغير العمر.	٧٣
(٥-٢)	خصائص العينة وفقا لمتغير المؤهلات العلمية.	٧٤
(٥-٣)	خصائص العينة وفقا لمتغير سنوات الخبرة.	٧٥
(٥-٤)	خصائص العينة حسب تاريخ التأسيس.	٧٦
(٥-٥)	خصائص العينة وفقا لنوع الملكية.	٧٨
(٥-٦)	خصائص العينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة.	٧٩
(٥-٧)	خصائص العينة حسب السوق الذي يتم التسويق فيه.	٨٠
(٥-٨)	جدول يبين الصدق و الاتساق الداخلي لأبعاد مقياس الدراسة.	٨١
(٥-٩)	التكرارات و النسب المئوية لعبارات الدعم المؤسسي.	٨٢
(٥-١٠)	مجموع النسب المئوية و المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات الدعم المؤسسي.	٨٤
(٥-١١)	التكرارات و النسب المئوية لعبارات التمويل و الضرائب.	٨٥
(٥-١٢)	مجموع النسب المئوية و المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات التمويل و الضرائب.	٨٦
(٥-١٣)	التكرارات و النسب المئوية لعبارات تشجيع الصادرات.	٨٧
(٥-١٤)	مجموع النسب المئوية و المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات تشجيع الصادرات.	٨٨
(٥-١٥)	التكرارات و النسب المئوية لعبارات إحلال الواردات.	٨٩
(٥-١٦)	مجموع النسب المئوية و المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات إحلال الواردات.	٩٠
(٥-١٧)	التكرارات و النسب المئوية لعبارات البحث و التطوير.	٩١
(٥-١٨)	مجموع النسب المئوية و المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات البحث و التطوير.	٩٢
(٥-١٩)	التكرارات و النسب المئوية لعبارات مساهمة السياسات الاقتصادية في تعزيز الميزة التنافسية.	٩٣
(٥-٢٠)	مجموع النسب المئوية و المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري	٩٤

	لعبارات مساهمة السياسات الاقتصادية في تعزيز الميزة التنافسية.	
(٥-٢١)	جدول يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة الدعم المؤسسي لتاريخ التأسيس.	٩٥
(٥-٢٢)	جدول يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة التمويل و الضرائب لتاريخ التأسيس.	٩٦
(٥-٢٣)	جدول يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في صعوبة إجراءات التصدير و السوق الذي تقوم المنشاة بتسويق منتجاتها فيه.	٩٧

قائمة الأشـــكـــال التوضيحية

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
(٥-١)	توزيع العينة حسب متغير العمر.	٧٤
(٥-٢)	توزيع العينة حسب متغير المؤهلات العلمية.	٧٥
(٥-٣)	توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة.	٧٦
(٥-٤)	توزيع العينة حسب تاريخ التأسيس.	٧٧
(٥-٥)	توزيع العينة حسب نوع الملكية.	٧٨
(٥-٦)	توزيع العينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة.	٧٩
(٥-٧)	توزيع العينة حسب السوق.	٨٠
(٥-٨)	توزيع النسب المئوية لعبارات الدعم المؤسسي.	٨٢
(٥-٩)	توزيع النسب المئوية لعبارات التمويل و الضرائب.	٨٥
(٥-١٠)	توزيع النسب المئوية لعبارات تشجيع الصادرات.	٨٧
(٥-١١)	توزيع النسب المئوية لعبارات إحلال الواردات.	٨٩
(٥-١٢)	توزيع النسب المئوية لعبارات البحث و التطوير	٩١
(٥-١٣)	توزيع النسب المئوية لعبارات مساهمة السياسات الاقتصادية في تعزيز الميزة التنافسية.	٩٣

الفصل الأول

الـــمـــقدمـــة

"الإطار العام للبحث"

مكونات الفصل:

١-١ تمهيد.

١-٢ مشكلة البحث.

١-٣ أهمية البحث.

١-٤ أهداف البحث.

١-٥ أبعاد البحث و محدداته.

١-٦ هيكلية البحث.

١-١ تمهيد:

تقع فلسطين في قلب العالم حيث تمثل مركزا هاما ومفترق طرق إلى قارات العالم الثلاث – آسيا،أفريقيا، وأوروبا –وهي إلى ذلك تتميز بأنها مهد الديانات السماوية ومركز لكثير من الحضارات القديمة، مما أغرى قلوب الطامعين و شجعهم على غزوها واحتلالها من أقدم العصور حتى عصرنا الحاضر.

فلا عجب إذاً من تدهور أوضاعه في شتى المجالات ولاسيما الاقتصادية منها، حيث سعى المحتل – منذ اللحظة الأولى التي وطأت قدمه هذه الديار الطاهرة – إلى السيطرة على الأرض و خيراتها قبل السيطرة على الإنسان و هويته. فعمل جاهداً على تدمير أي فرصة ممكنة للنهوض بهذا البلد. لقد عانى الاقتصاد الفلسطيني من مشاكل عصيبة، اشتدت وطأتها مع دخول الاحتلال الإسرائيلي إلى فلسطين و عمله على الاستيلاء على الأراضي الزراعية، وعرقلة وصول المزارعين و الصناعيين لأماكن عملهم ومنع دخول المواد الخام و إغلاق المنافذ مع العالم الخارجي، إلى غير ذلك من الأساليب الملتوية التي يتبعها الاحتلال الصهيوني في حربه ضد الإنسان الفلسطيني؛ ولعل أصدق دليل على ذلك استعراض بعض المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني و بالتحديد قطاع الصناعة وخاصة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و التوظيف و الصادرات.

مر قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية بمراحل صعبة، لا سيما في أوائل السبعينات وحتى بداية التسعينات من القرن الماضي، إبان سيطرة الاحتلال الإسرائيلي المباشرة على الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي، دون مستوى مساهمتها في البلدان الأخرى ذات مستويات الدخل المشابهة، حيث لم تتجاوز ما قيمته ١٠% من إجمالي الناتج المحلي، كونها في مراحل تطورها الأولى، إلى جانب تدني مخزونها الرأسمالي.

بينما تشير إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء أن عدد العاملين في قطاع الصناعة تدنى خلال العام ٢٠٠٠ .

و يتضح من خلال المسوحات الصناعية المختلفة، أن معظم المنشآت الصناعية الفلسطينية هي منشآت صغيرة توظف أعداداً قليلة من العمال، ويغلب عليها الطابع العائلي، ويعود انخفاض حجم الاستثمار فيها بسبب ارتفاع عنصر المخاطرة وعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم،إضافة إلى البيئة التنظيمية القاسية، و الهيكلية الضريبية غير المحفزة، ومنافسة المنتجين الإسرائيليين، وغياب دعم القطاع العام.[1]

وبعد قدوم السلطة تمكن هذا القطاع من شق طريقه بشكل ملحوظ ، حيث شهد هذا القطاع إسهاما نوعيا في الناتج المحلي الإجمالي، كما سجل هذا القطاع إسهاما متناميا خلال السنوات ١٩٩٧-١٩٩٨ ، في استيعاب العمالة الفلسطينية . علما بأن نسبة القوى البشرية الفلسطينية (الأفراد من هم في سن العمل) بالنسبة لمجموع السكان تبلغ ٥٣,٢%.[2]

لقد ظهرت العديد من الدراسات التي تبحث في مستقبل الصناعة في فلسطين خاصة بعد اتفاقية السلام، وحاولت معظم هذه الدراسات صياغة استراتيجية صناعية تقوم على افتراضات سياسية قائمة على أساس عملية السلام و السيطرة على الحدود و المعابر و الأرض و الموارد؛ إلا أن هذه الافتراضات سرعان ما تلاشت مع أول شرارة في انتفاضة الأقصى (٢٨-٩-٢٠٠٠) حيث تمثلت سياسة العدو الإسرائيلي في سياسة الحصار و الإغلاق للمدن و القرى و حالات الاجتياح و التوغل المستمر داخل أراضي السلطة كل ذلك يستوجب صياغة استراتيجية صناعية واضحة لإبراز الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في الوضع الحالي و على صعيد المستقبل.

١-٢ مشكلة البحث :

لا يخفى على أحد أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني كثيرا من المشاكل و الأزمات المتمثلة في العديد من المظاهر التي تعكس الواقع مثل انخفاض الإنتاجية وتدني معدلات التشغيل، و لعل أهم عائق يقف أمام نمو الاقتصاد الفلسطيني هو الوضع المتدهور للقطاع الصناعي(الذي يمثل عماد الاقتصاد في أي دولة)، حيث أن وضع هذا القطاع يدل على عدم وجود تخطيط أو توجيه لهذا القطاع، أي أن وجود

[1] دراسة حول المؤشرات الاقتصادية الكلية، خالد أبو القمصان، وزارة المالية.
[2] تقرير مركز الميزان لحقوق الإنسان، ١٧ آذار ٢٠٠١.

سياسة صناعية قادرة على قيادة و توجيه الاقتصاد الفلسطيني باتت ضرورة لا بد من تسليط الضوء عليها.

ومن هنا لاحظ فريق البحث ما لهذا الموضوع من تأثير على الاقتصاد الفلسطيني ودعمه و تقويته، كذلك بسب عدم وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع بشكل مفصل وشامل، إضافة إلى رسم أفق مستقبلي لسياسة صناعية فلسطينية، أملا في مساعدة متخذي القرار في تطوير سياسة صناعية فلسطينية مستقلة.

كما تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هو دور السلطة في تشجيع القطاعات الإنتاجية من خلال إتباع سياسات صناعية فاعلة.
- هل توجد علاقة بين وجود السلطة و سياسات التصنيع المطبقة، خصوصا تلك المتعلقة بالدعم المؤسسي و التمويل و الضرائب.
- هل توجد علاقة بين أسواق البيع إجراءات التصدير.

١-٣ أهمية البحث:

إن لهذا البحث أهمية بالغة تتمثل فيما يلي:

أ- أهمية البحث بالنسبة لفريق البحث:

- زيادة الثروة العلمية و المعرفة بموضوع البحث.
- كما أن لهذا البحث أهمية خاصة تتمثل في كونه أحد المتطلبات للحصول على درجة البكالوريوس في تخصص نظم المعلومات.

ب- أهمية البحث للجامعة:

- يمثل هذا البحث إضافة نوعية للمكتبة و للمهتمين بالموضوع من الطلبة و الأساتذة.

ج- أهمية البحث للقطاع الصناعي:

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يبحث في واقع احتياجات أحد أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، و تأثير القطاع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني، وفي التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال

التعرف على سياسة التصنيع الفلسطينية المتبعة لدعم هذا القطاع و تطويره ليأخذ مكانه المناسب، وذلك بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال و في حالات تشبه الحالة الفلسطينية. حيث نحاول في هذا البحث المتواضع تقديم تصور متواضع للاستراتيجيات التصنيع التي يمكن أن تنهض بالقطاع الصناعي، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة الصناعية الأكثر ملائمةً لواقع الصناعة الراهن، و رفع الكفاءة الإنتاجية لصناعاتنا الوطنية و تعزيز قدرتها التنافسية محلياً وعالمياً لتدعيم القدرة الذاتية الفلسطينية.

١-٤ أهداف البحث:

١. التعرف على مفهوم وأشكال السياسات الصناعية.

٢. بحث أهم التطورات التي طرأت على وضع الاقتصاد الفلسطيني منذ توقيع اتفاقية أسلو عام ١٩٩٣.و التعرف على واقع القطاع الصناعي الفلسطيني،و إلقاء الضوء على اتفاق باريس الاقتصادي، وتبعاته التي فرضت على الاقتصاد الفلسطيني.

٣. تقييم السياسات الصناعية الفلسطينية و تأثيرها على القطاعات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني.

٤. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى و أخذ الدروس و العبر منها.

٥. محاولة الخروج بتوصيات تساعد في صياغة استراتيجية صناعية فلسطينية تتلاءم وهيكلية الاقتصاد الفلسطيني و الظروف المحيطة المعقدة.

١-٥ أبعاد البحث و محدداته:

أ- أبعاد البحث الزمنية:

إن الفترة التي استغراقها البحث لإنهاء فصوله هي الفترة الواقعة ما بين (٣- ٧-٢٠٠٤ و ٦-٩- ٢٠٠٤).

ب- أبعاد البحث المكانية:

يقتصر هذا البحث على دراسة و تقيم السياسات الصناعية الفلسطينية، وقد شكلت المنشآت الإنتاجية في محافظة الخليل عينة البحث.

ج- محددات البحث:

لقد واجهت فريق البحث معوقات عدة خلال القيام بالدراسة أهمها:

- قلة المراجع العربية و الإنجليزية، و التي درست الموضوع بشكل مستقل و شامل.
- الإغلاقات الأمنية بين محافظات الضفة و التي حالت دون وصول فريق البحث إلى المؤسسات الحكومية و مراكز الأبحاث، و المنشآت الإنتاجية في باقي محافظات الوطن.
- قصر مدة البحث.

١-٦ الهيكل التنظيمي للبحث:

لقد تم تقسيم هذا البحث إلى ستة فصول، بحيث يلي فصل المقدمة الفصل الثاني الذي يتم فيه التعرف على الإطار النظري للبحث، و الذي يشتمل على مفهوم السياسة الصناعية و تطورها وأهدافها و أنواعها وأشكالها و الأدوات التي تستخدمها و آلية عملها. إضافة إلى استعراض مجموعة من تجارب الدول السابقة في مجال صياغة و تطبيق السياسة الصناعية.

فيما يتناول الفصل الثالث واقع السياسات الصناعية الفلسطينية وواقع القطاع الصناعي الفلسطيني و طبيعة هذا القطاع، إضافة إلى التعرف على مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية التي قامت السلطة الوطنية بتوقيعها مع عدد من دول العالم خصوصا اتفاق باريس الاقتصادي و الاتفاق مع كل من الأردن و مصر و دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية.

في الوقت الذي يوضح فيه الفصل الرابع منهجية البحث و أسلوب البحث العلمي الذي تم إتباعه في هذا البحث و كيفية اختيار عينة البحث و أدوات جمع و تحليل البيانات و مكونات الاستبانة.

في حين يبحث الفصل الخامس في عرض و تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الاستبانة، إضافة إلى بيان أهم المؤشرات التي تبين الواقع الحقيقي للقطاع الإنتاجي الفلسطيني.

أخيرا ، يتم عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث و تقديم عدد من التوصيات للجهات المختصة للعمل على النهوض بالقطاع الإنتاجي الفلسطيني ورفع قدرته التنافسية و تعزيز الميزة التنافسية للصناعات الفلسطينية.

الفصل الثاني
الإطار النظري و التجارب السابقة

الـــفـــصـــل الـــثـــاني

الإطار النظري و التجارب السابقة

مكونات الفصل:

٢-١ المقدمة.

٢-٢ تعريف السياسة الصناعية.

٢-٣ أهداف السياسة الصناعية.

٢-٤ تطور السياسة الصناعية.

٢-٥ أنواع السياسات الصناعية.

٢-٦ أشكال السياسات الصناعية.

٢-٧ تجارب بعض الدول في تطبيق السياسة الصناعية:

٢-٧-١ تجربة جمهورية مصر العربية.

٢-٧-٢ تجربة دول شرق آسيا:(هونغ كونغ، تايوان، كوريا، سنغافورة).

٢-٧-٣ تجربة اليابان.

٢-٧-٤ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

٢-١ المقدمة:

إن عملية صياغة استراتيجية صناعية مستقبلية لبلد ما هي عملية في غاية التعقيد حيث تنطوي على كثير من الجوانب، والقيود، والترابطات القوية مع القطاعات الأخرى. ونظراً لأن السياسة الصناعية من شأنها التخطيط لمستقبل الصناعة في الدولة لعقود قادمة، فإنه من الضروري أن تنبع من جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصالح.

٢-٢ تعريف السياسة الصناعية:

السياسة الصناعية:- هي أي إجراء أو سياسة أو برنامج يهدف إلى تحسين معدلات النمو والقدرة على المنافسة الصناعية وبالتالي الاقتصاد[٣].

و تعرف أيضا على أنها مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة مثل التعرفة الجمركية وغير الجمركية، والدعم، وسعر الصرف، والائتمان الصناعي، وسعر الفائدة للتأثير على القرارات الصناعية والسلوك الصناعي، وحماية الصناعات الناشئة[٤].

في أبسط أشكالها, تعتبر السياسة الصناعية تمهيد(مبادرة) للعمل على إحياء(تجديد), و تطوير و تحسين الصناعة الأمر الذي يؤكد أن على الحكومة العمل على سن السياسات التي تعمل على تشجيع و تطوير الصناعات الناشئة و الصناعات التي لها مستقبل باهر. و هذا يتطلب العمل على توجيه المصادر نحو الصناعات التي تتميز بالإنتاجية العالية و التي لها علاقات قوية مع باقي فروع الاقتصاد.[٥]

٢-٣ أهداف السياسة الصناعية:

تهدف السياسة الصناعية إما إلى إحلال المنتجات المحلية محل المستوردة, وهو ما يعرف بسياسة إحلال الواردات, أو تشجيع الصادرات الصناعية, وهو ما يعرف بسياسة تشجيع الصادرات, أو كلاهما معا. على أن هناك مجموعة أخرى من الأهداف منها:-

---

[٣] www.imc-egypt.org

[٤] المرجع السابق.

[٥] ترجمة عن (Robert J.Carbaugh, International Economy, ٥th edition, ١٩٩٥)

١- تحقيق الميزة التنافسية للمنشآت و القطاعات الإنتاجية المختلفة.

٢- زيادة كفاءة ونمو الاقتصاد بشكل عام و القطاع الصناعي بشكل خاص.

٣- التنبؤ بالصناعات التي قد تحتوي على ميزة تنافسية في المدى الطويل.

٤- دعم الصناعات المتعثرة التي ترتبط بصناعات ضخمة تؤثر على هيكل الصناعة في الاقتصاد.

٥- توفير الإعدادات اللازمة للصناعة بما في ذلك الاتصالات والبنية التحتية.

٦- حماية المنتجات المحلية. وحماية السوق من الإغراق بالمنتجات المستوردة.

٧- الحد من تحول السوق المحلي إلى سوق استهلاكي غير مصنع.

وعادة ما يتطلب تحقيق أهداف سياسات التصنيع، تعاون الحكومة.

٢-٤ تطور السياسة الصناعية:

كان الاعتقاد السائد أن السياسة الصناعية مرتبطة بحماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية أساساً، وذلك لانّ الصناعات في تلك الدول لم تتمكن من تطوير الإنتاج على أسس من الكفاءة وذلك لعدة أسباب:

- غياب وقلة التجربة في السوق.
- عدم إمكانية منافستها في أسواق الدول المتقدمة ولا حتى في السوق المحلي.
- تفتقر الصناعات في تلك الدول إلى التكنولوجيا التي تعتمد عليها الصناعات في الدول المتقدمة.
- خبرة العاملين(إداريين أو فنيين) لا تقارن بتلك السائدة في الدولة المتقدمة وفي ظل هذا التفاوت في الإمكانيات، فإن الضغط على الصناعات الناشئة لتنافس المنتجات الصناعية المناظرة في الدول المتقدمة سواء في الأسواق المحلية أو الأجنبية سيترتب عليها خسارة وبالتالي إمكانية الخروج من السوق.وبناء على هذه النتيجة عمدت الدول النامية إلى استخدام أدوات السياسة الصناعية لحماية صناعتها الناشئة.إلا أن تجربة

اغلب البلدان النامية في حماية هذه الصناعات لم ينتج عنها نشاط اقتصادي أو صناعي كفء بحيث تغطي الأسعار (مجموع التكاليف +الأرباح) وبالتالي استمرت الحاجة لوجود الحماية لعقود طويلة الأمد الأمر الذي ترتب عليه تفاقم أزمات عجز الموازنات العامة والديون الخارجية بسبب تحويل دعم الصناعات من الموازنة العامة للدولة بواسطة القروض الأجنبية.

ومن هنا نبعت أهمية مراجعة السياسات الصناعية من سبب عدم تطور الكفاءة الصناعية و إنما من ضرورة تحرير التجارة الخارجية بسبب العضوية في منظمة التجارة العالمية . وعليه يتم الاستغناء عن استخدام بعض أدوات السياسة الصناعية مثل نظام الحصص والذي يعني تحديد كميات أو قيم معينة للواردات لا يمكن تجاوزها ,وإضافة إلى تقنين الدعم وعدم السماح باستخدامه بشكل مطلق . ومع إمكانية الاستفادة من التعرفة الجمركية ضمن ضوابط معينة وتقييد استخدام أدوات الحماية التي تسبب الضرر الاقتصادي.

٢-٥ أنواع السياسات الصناعية:

١- سياسة إحلال الواردات:-

وتضمن هذه السياسة إنشاء صناعات محلية لإنتاج منتج كان يستورد. ويتم ذلك من خلال إيجاد حواجز جمركية وغير جمركية ضد استيراد السلع الأجنبية المماثلة. وقد اعتبرت الصناعات الاستهلاكية هي المرشحة بالمقام الأول لتطبيق هذه السياسة وذلك لعدم تعقدها تكنولوجيا وتوفر الطلب المحلي على هذه السلع.

وقد احتوت هذه السياسة على نواحٍ من القصور منها:-

١- أن أغلب المستفيدين منها هي الشركات الأجنبية, التي دخلت في شراكه مع الصناعيين المحليين، واستفادت من قوانين الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب من خلال تحويل جزء كبير من الفوائد والأرباح للخارج.

٢- صعوبة استمرار الصناعات بدون دعم حكومي للواردات من السلع الوسيطة والرأس مالية. مما ساهم في تدهور ميزان المدفوعات. وبالتالي تركزت المشاريع المقامة على الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية.

كذلك أدت المبالغة في تحديد سعر صرف العملة المحلية -بهدف تشجيع الصناعيين المحليين على استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية بأسعار رخيصة-إلى نتائج سلبية من أهمها:-

أ-زيادة أسعار الصادرات الأولية وفقدان قدراتها على المنافسة.

ب-تشجيع طرق الإنتاج القائم على تكثيف استخدام راس المال الأمر الذي أدى إلى فقدان القطاعات التصديرية التقليدية لبعض مزاياها النسبية في الأسواق الخارجية بسبب ارتفاع أسعار منتجاتها.

ج- تفاقم مشكلة توزيع الدخل بين الصناعيين المحليين والمستثمرين الأجانب والمنتجين الزراعيين من جهة أخرى. واستمرارهم في رفع الضرائب. والتي عادة ما يتم إعفاء الصناعيين منها كجزء من سياسة الدعم بسياسة إحلال الواردات.

٣- تعثر تحقيق أحد أهداف هذه السياسة وهو توثيق الترابط الأمامي والخلفي بين مختلف الصناعات المحلية، بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات التي ترتبط الصناعات إحلال الواردات أماميا وتفضيل الصناعات الأخيرة وشراء مدخلاتها من الموردين الأجانب بفعل رخص السلع المستوردة.

٢- سياسة تشجيع الصادرات:-

وكرد فعل على التشوهات الاقتصادية التي من المحتمل إن ترافق تطبيق سياسة إحلال الواردات، وفي ظل النتائج غير المشجعة التي رافقت التجارب العملية. وفي ظل الالتزامات الناتجة عن عضوية المنظمات الدولية فقد انتهجت العديد من الدول النامية، سياسة صناعية أخرى تقوم على

استهداف السوق الخارجي بدلا من السوق المحلي، إلا انه رغم ذلك يجب أن يتبادر للذهن إن سياسة تشجيع الصادرات هي مرادفة لسياسة تحرير التجارة الخارجية، ويعتقد المدافعون عن سياسة تشجيع الصادرات بان تؤدي إلى تحقيق نمو أفضل من نظيرتها سياسات إحلال الواردات، لأنها توفر حوافز متشابهة للمبيعات الصناعية المحلية ولأغراض التصدير، وبالتالي تؤدي إلى تخصيص الموارد بناء على الميزة النسبية، إضافة إلى أنها تقود لمزيد من استخدام الطاقة الإنتاجية، كما أنها تسمح باستغلال وفورات الحجم وتساعد في الوصول إلى المزيد من التطورات التكنولوجية كاستجابة للتنافس الدولي، وتساعد في توفير المزيد من فرص العمل في الاقتصاديات كثيفة العمالة.

بعض الأمثلة على أدوات سياسة تشجيع الصادرات المنتجة في الدول المصنعة حديث[٦]

١- إعفاءات ضريبية /استعادة رسوم/ استثناءات ضريبية:

- تخفيض نسبة معينة من الضرائب المفروضة على دخل الشركة الصناعية الذي يغري إلى الأرباح المتأتية من الصادرات.
- مخصصات لإهلاك راس المال.
- إعفاءات كاملة من الضرائب غير المباشرة على الصادرات.
- إعفاءات من الضرائب الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية المستخدمة في إنتاج سلع مصدرة.

٢- قروض وتمويل وتامين صادرات:

- تمويل نفقات ما قبل الشحن للسلع المصدرة.
- إصدار خطابات اعتمادات مستنديه(I\C).
- أسعار فوائد مخفضة على القروض الصناعية.
- قروض بدون فوائد على الأموال المقترضة لغرض استثمارها في فرص تصديرية.
- تمويل نفقات ما بعد الشحن.

إعانات أخرى:

- أسعار مخفضة للكهرباء والطاقة والماء للأنشطة التصديرية.

استثمارات في البنية التحتية:

- توفير مناطق صناعية للصناعات التصديرية.

إجراءات الجمارك:

---

[٦] www.imc-egypt.org

- تسهيل إجراءات الجمارك والتعامل مع جهة موحدة.
- تسهيل إجراءات تحديد قواعد المنشأ..
- استثناء السلع المصدرة من الإجراءات الجمركية الاعتيادية.

٣- الدعم المؤسسي:

- إنشاء أجهزة ذات صلاحيات واسعة لإنجاز كافة الإجراءات اللازمة.

٢-٦ أشكال السياسات الصناعية:

١- سياسات عامة:-

تستهدف جميع قطاعات الاقتصاد بالتساوي ويمكن أن تتضمن مثلا تشجيع الإنفاق الاستثماري، أو توزيع الموارد بشكل عام. كما تتدرج السياسات التي تستهدف التعليم والصحة والمواصفات الثقافية تحت هذه الفئة.

٢- السياسات الخاصة بنشاطات محددة:-

وهذا النوع غير محدد أو خاص بقطاع صناعي معين، بل تكون انتقائية بالنسبة لأنشطة معينة في العملية الإنتاجية مثل البحث والتطوير والابتكار.

٣- سياسات خاصة بأقاليم أو مناطق محددة:-

قد تشترك هذه السياسات مع الفئتين السابقين، نظرا لان السياسات الإقليمية يمكن ألا تستهدف صناعات أو أنشطة معينة ، لكنها قد تتلاقى كذلك مع الفئات الخاصة بصناعات محددة.

٤- السياسات الخاصة بصناعات محددة:-

وعادة ما توجه هذه السياسات لقطاع صناعي محدد، ومن بين هذه السياسات تلك التي تهدف إلى تطوير الصناعات عالية التقنية، فضلا عن السياسات التي تهدف إلى مساعدة الصناعات المتعثرة وهو ما يسمى بالمنهج الضيق للسياسات الصناعية.

٥- السياسات الخاصة بشركات محددة أو مشروعات محددة:-

وتهدف لخدمة شركة أو تقديم المساعدة الموجهة لتطوير تكنولوجيا معينة أو منتجات معينة.

نلاحظ مما سبق أن السياسة الصناعية تركز على القضايا الأفقية التي تتصل بالصناعة بشكل مباشر مثل البحث والتطوير والابتكار والاستثمار، أو التركيز على المواضيع الأساسية مثل التعليم والصحة وعادات العمل التي لها اثر غير مباشر على الصناعة والقطاعات الأخرى على الرغم من أنها قد تستهدف منتجات معينة أو أنشطة معينة، أو شركات معينة دون الحاجة إلى استهداف القطاع ككل.

على انه لا يلزم بالضرورة أن يتم تنفيذ السياسات الصناعية في إطار نظام التخطيط المركزي, فقد تنتج من تظافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وهو الأسلوب الذي تنتهجه كافة الدول المتقدمة.

٢-٧ تجارب بعض الدول في تطبيق السياسة الصناعية:

هذا و لقد وقع الاختيار على هذه الدول للإطلاع على تجربتها لتنوع الطرق التي تم التعامل بها في سبيل صيغة استراتيجية صناعية خاصة بكل دولة ضمن القيود و المحددات و في ضوء الإمكانيات و الموارد, حيث تم التعرض لتجربة مصر و هي دولة عربية نامية و مجاورة لفلسطين, و تجربة اليابان وهي دولة تعرضت لكوارث عديدة في الماضي, و كذلك كوريا, إضافة لتجربة دولة ذات اقتصاد قوي و متطور مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

٢-٧-١ تجربة جمهورية مصر العربية: [٧]

إن عملية صياغة إستراتيجية صناعية مستقبلية لبلد ما هي عملية في غاية التعقيد حيث أنها تنطوي على كثير من الجوانب، والقيود، و الترابطات القوية مع القطاعات الأخرى.

وتصبح هذه العملية أكثر تعقيدا بالنسبة لدولة مثل مصر، وذلك بالنظر إلى تاريخها الطويل في إتباع سياسات الحماية و الاعتماد على السوق المحلية من ناحية، وما تواجه من سباق ضاري للمنافسة داخل وخارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ناحية أخرى، إذا ما أضفنا إلى ذلك الاتفاقيات

[٧] www.imc-egypt.org

الدولية التي وقعتها مصر مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بما تتيحه من فرص وتفرضه من تحديات تصبح الحاجة إلى وجود سياسة صناعية أكثر إلحاحا.

ونظرا لان السياسة الصناعية من شأنها التخطيط لمستقبل الصناعة في الدول لعقود قادمة، فانه من الضروري أن تنبع من جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصالح، حيث تعكس الخصائص المحددة لمصر وتحقق طموحات شعبها وقد تم خلال فعاليات ورش العمل التي قام مركز تحديث الصناعة بتنظيمها في يونيو ٢٠٠٣ تحت عنوان:" الاستراتيجية المستقبلية لصناعة في مصر: الرؤية والسياسات".حيث تم بحث ما يلي:-

- الحاجة لوجود سياسة صناعية:

وللإجابة عن هذا السؤال الخاص بمدى حاجة مصر لسياسة صناعية، فمن المهم الإشارة إلى حقائق أساسية تخص الاقتصاد المصري، وأداء القطاع الصناعي،و المنافسة التي توجهها مصر،وأخيرا التزامات مصر في إطار الاتفاقيات الدولية التي قامت مصر بالتوقيع عليها.

في عام ١٩٩١، بدأت مصر برنامج للإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي (ERSAP)، مدعوما من كل من النقد الدولي و البنك الدولي، وقد التزمت مصر من خلال هذا البرنامج بأن تكون شريكاً فعالاً في الاقتصاد العالمي وتمثلت أهداف البرنامج في الآتي:

- تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي.
- تحويل الاقتصاد المصري من التخطيط المركزي إلى اقتصاد قائم على آليات السوق.
- تنمية القطاع الخاص.
- تحفيز التجارة القائمة على التصدير.

ونتيجة لهذا البرنامج الإصلاحي الشامل،أظهر الاقتصاد المصري مؤشرات تدريجية للتغير الإيجابي، وانعكس هذا التغير في تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي.

وعلى الرغم من كافة الجهود المبذولة، ما زالت مصر تصنف ضمن الدول النامية التي تعاني من ضعف الأداء الاقتصادي.فقد كانت السياسات التي انتهجتها الحكومة منذ التسعينات وحتى تاريخه،في نقل مصر لتصبح اقرب إلى الاقتصاد الذي يوجهه القطاع الخاص إلا أن التنمية المستدامة ما زالت بعيدة المنال ، وما زال الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات دون مستوى التوقعات.

٢-٧-٢تجربة دول شرق أسيا:(هونغ كونغ، تايوان، كوريا، سنغافورة) [٨]

هنا نكتفي باستعراض لأهم النتائج من تجربة هذه الدول إضافة إلى دور الحكومة:

- حققت تلك الدول زيادة كبيرة في معدلات الادخار، نتيجة لزيادة الدخل من الصادرات، و الانتشار السريع للمؤسسات المالية، إضافةً إلى كثير من البرامج الادخارية الاختيارية و الإجبارية التي طورتها الحكومة.
- على الرغم من زيادة الادخار في تلك الدول، فقد ظلت نسبة الادخار تقل عن نسبة الاستثمار فيها حتى عام ١٩٨٠. وكان يتم تمويل العجز من التدفق الرأسمالي الأجنبي. وقد اعتمدت كوريا على الاستدانة بشكل كبير، بينما اعتمدت سنغافورة على الاستثمارات الأجنبية (الخارجية المباشرة). ومنذ العام ١٩٨٩ أصبحت الدول الأربع مصدرة لرأس المال.(باستثناء كوريا،١٩٩١).
- استثمرت جميع تلك الدول في التعليم بشكل هائل، وزادت نتيجة لذلك نسبة التسجيل في المدارس في جميع المستويات حتى أصبحت بالنسبة للتعليم الثانوي قريبة من الاقتصاديات الصناعية.

[٨] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) بحث بعنوان"فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين"، نصر،١٩٩٧،ص٢٦--٣٤

- كان التعليم متناسباً مع احتياجات الاقتصاد ككل، مع التركيز الكبير على التعليم الهندسي والمهني، ونتيجة لذلك ارتفعت الإنتاجية و انخفض معدل البطالة بشكل ملحوظ في الدول الأربع، في الوقت الذي صاحب ذلك تحسن كبير في الأجور الحقيقية. كما وفر ذلك فرصة لخلق ميزة نسبية في الأنشطة ذات كثافة العمل الماهرة.
- زادت حصة الدول الأربع في التجارة العالمية من ١,٦% في العام ١٩٦٥ إلى ٧,٦% في العام ١٩٨٩,وصاحبت ذلك زيادة في صادرات السلع المصنعة التي أصبحت تشكل حوالي٩٠% من صادرات الدول الأربع في العام ١٩٨٩، ما يعني أن التصنيع لعب دوراً أساسياً في توسيع الصادرات في تلك الدول.
- بدأت الدول الأربع صادراتها بسلع مصنعة ذات كثافة عمل، ومع مرور الوقت تحولت الصادرات إلى السلع الصناعية الأكثر تعقيداً.

دور الحكومة[٩]:

باستثناء هونغ كونغ، تدخلت الحكومة في اقتصاديات الدول الثلاث الأخرى بشكل كبير، سواء عن طريق الاستثمارات العامة المباشرة أو عن طريق السياسات المالية و النقدية و التجارية الفعالة. أما في هونغ كونغ فقد كان تدخل الدولة محدودا وقد استفادت من موقعها كمرفأ ومركز تجاري،ما ساهم في اجتذاب الكثير من الشركات متعددة الجنسيات.كما استفادت من وفرة الأيدي العاملة الرخيصة، فتخصصت منذ البداية في الصناعات ذات الكثافة العمل مثل الأقمشة و الملابس و النسيج و الألعاب و الإلكترونيات الخفيفة.

أما بالنسبة لكوريا فقد استثمرت كثيرا في راس المال البشري، ما أدى إلى زيادة إنتاجية العمل بشكل كبير. وقد اعتمدت بصورة كبيرة على الائتمان التفضيلي، إضافة إلى ممارسة سيطرة ورقابة شديدة على القطاع المالي. وقد لعبت الحكومة دوراً أساسياً في تحويل الأنشطة الصناعية من إحلال

[٩] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)،دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية،محمد نصر،كانون الأول٢٠٠٢،ص٣١-٣٢.

الواردات إلى التصدير في العام ١٩٦٤,وتم ذلك بتدخل مباشر في تحديد الأولويات. وقد بدأت الصادرات الكورية في الصناعات الخفيفة ذات الكثافة العمالية، مثل الأقمشة الأحذية، ثم انتقلت إلى سلع تعتمد على المهارة و الجودة و التكنولوجيا مثل السيارات و الإلكترونيات.

وبالمثل فقد إتنهجت سنغافورة إستراتيجية تقوم على التصدير. وقد قامت بتقديم حوافز ضريبية إضافية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، كما قامت بتوجيه الاستثمارات المحلية و الأجنبية إلى الصناعات ذات الأولوية، ثم تحولت من تقديم حوافز لصناعات محددة إلى تقديم حوافز للاستثمار بشكل عام .كذلك قامت سنغافورة بالتركيز على تحسين جودة المنتجات وتطوير الصناعات الموجودة فعلا ،وخلق كفاءة في التكنولوجيا الجديدة المتعلقة بالصناعات الموجودة والمستقبلية ،كما توسعت في برامج البحث والتطوير وبرامج تنمية الموارد البشرية ،وحسنت نظام براءة الاختراع وحقوق النشر لتشجيع الابتكار وعملية نقل التكنولوجيا .

أما بالنسبة لتايوان ،فقد قامت باستقطاب الكفاءات التايوانية الموجودة في أمريكا والمتخصصة في مجال التكنولوجيا المتقدمة ،كما قامت باستقطاب الاستثمارات الأجنبية ،واغلبها من الصينيين الموجودين في الخارج ومن أمريكا واليابان وأوروبا الغربية .وقد اتبعت تايوان خلال الخمسينات والستينات استراتيجية إحلال الواردات مستخدمة تكنولوجيا حديثة ذات كثافة عمالية ،وركزت في البداية على الصناعات النسيجية من خلال تقديم الدعم والحماية لها، ثم انتقل اهتمامها إلى صناعة الإلكترونيات، وشجعت ترتيبات وتعاقدات مع شركات أجنبية لإقامة مصانع تجميع في تايوان .

وخلال السبعينيات والثمانينيات، انتقلت تايوان من استراتيجية إحلال الواردات إلى التصدير، وقامت بإنشاء مناطق صناعية للتصدير بغرض جذب المستثمرين الأجانب إلى قطاع التصدير، وبالذات النسيج والصناعات الغذائية الزراعية، والأجهزة الإلكترونية المنزلية.وقد شجعت تايوان تطوير الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية والرأس مالية في السبعينيات، وصاحب ذلك محاولات جادة لتشجيع أنشطة البحث و التطوير وتنمية الموارد البشرية. ونتيجة لذلك وقد تغير تركيز من إنتاج وتصدير السلع

الاستهلاكية والصناعات الخفيفة إلى إنتاج وتصدير السلع ذات الكثافة التكنولوجية العالية والصناعات الثقيلة المعقدة، وقد شجعت الحكومة الاستثمارات الأجنبية للمساعدة في تمويل هذا التغيير.

ويعزو البنك الدولي[١٠] نجاح اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا إلى أربعة عوامل :

١- استقرار الاقتصاد الكلي في تلك الدول.

٢- تكوين رأس المال البشري بشكل مكثف.

٣- الانفتاح على التجارة الدولية.

٤- المناخ المشجع و المناسب للاستثمار الخاص والمنافسة.

ومن ناحية أخرى فقد كانت ظروف السوق العالمية مشجعة لسياسات ترويج الصادرات في ذلك الوقت، نظرا للتوسع السريع للتجارة الدولية، مما ساعد على نمو الإنتاج و الصادرات بشكل كبير. كذلك، فقد أدى توفر فوائض أموال الدول المصدرة للنفط(أو ما يسمى " دولارات النفط") إلى توسع كبير جدا في الائتمان. وقد توجه أكثر من نصف هذه الأموال إلى الدول النامية، و كانت الدول حديثة التصنيع أثر المقترضين لهذه الأموال.[١١]

٢-٧-٣تجربة اليابان[١٢]:

تعتبر اليابان من الدول الأولى في مجال الصناعة و التكنولوجيا. فمع بداية الخمسينات أصبحت الصادرات اليابانية تتكون من: المنسوجات، و الصناعات التي لا تعتمد كثيرا على التكنولوجيا. أما في الفترة ما بين الستينيات و السبعينيات فقد أصبح التركيز على الصادرات التي تعتمد على الاستثمار في رأس المال مثل السفن و السيارات و التعدين.

وفي خلال فترة الثمانينات و التسعينيات برزت اليابان كمنافس عالمي في مجال التكنولوجيا المتطورة و خصوصا في الألياف الضوئية و أشباه الموصلات.

---

[١٠] World Bank(١٩٩٥) The Lessons Of East Asia: An Overview Of Country Experience. Danny.M.Leipziger, and Vinod.Thomas.Washington D.C.

[١١] Schmitz , Hubert (١٩٨٤) "Industrialization Strategies in Less Developed Countries : Some Lessons Of Historical Experience " Journal of Development Studies , ٢١.

[١٢] Carbaugh ,J.Robert, International Economics, Fifth Edition, pp ٢٠٤-٢٠٦

أما بالنسبة لسياسة التصنيع اليابانية، فقد ركزت على أن تقوم الحكومة بتقديم مساعدات للصناعات الناشئة مما ساعد الاقتصاد الياباني في التحول من الصناعات التي لا تعتمد على التكنولوجيا إلى صناعات تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا المتقدمة. وتقوم أيضا على أن الحماية و الدعم في مجالات البحث و التطوير هي التي تطور الصناعة اليابانية.

ومن الجدير بالذكر أن السياسة الصناعية اليابانية اعتمدت مرحلتين أساسيتين في تطورها:

الأولى: من عام ١٩٥٠-١٩٧٠ حيث اعتمدت الحكومة على فرض سيطرتها و تحكمها على الموارد المتاحة، كما عمدت إلى تحديد اتجاه واضح للنمو الاقتصادي في اليابان.

أما المرحلة الثانية: الفترة ما بعد منتصف التسعينات فقد ركزت الحكومة على أن تكون سياستها أكثر اعتدالاً و ذكاءً. ذلك أن الميزة التنافسية تحولت من التركيز على رأس المال إلى التركيز على التكنولوجيا المتقدمة.

وحتى تطبق الحكومة السياسة الصناعية على أرض الواقع؛ قامت بإنشاء وزارة خاصة أسمتها "وزارة التجارة و الصناعة العالمية" حيث تهتم هذه الوزارة بتحويل الموارد المطلوبة أو اللازمة في الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة عن طريق استهداف قطاعات محددة لتلقي الدعم الحكومي على شكل؛ حماية لمنتجات هذه القطاعات، و تسهيل إجراءات التجارة الخارجية، ودعم جهود البحث و التطوير، ومنح قروض بنسبة فائدة منخفضة تدفع عندما تصبح المنشأة قادرة على تحقيق أرباح، و تسهيلات ضريبية. مما أدى إلى ظهور مشاريع مشتركة ما بين الحكومة و القطاع الصناعي في القطاعات التكنولوجية.

و على الرغم من الدعم الحكومي إلا أن معظم الدعم الذي تلقته الشركات الصناعية كان من مؤسسات الإقراض و البنوك، وأصبح القطاع الصناعي يحصل على النصيب الأكبر من الدعم الحكومي في مجال البحث و التطوير، و التسهيلات، وأما القطاعات الأخرى فلم تحظى بنفس القدر من الدعم و التسهيلات.

على ذلك استخدام طريقة ضمانات القروض و القروض ذات أسعار الفائدة المنخفضة و كذلك استخدام النظام الضريبي و التسهيلات الممكنة في دعم تلك القطاعات.

تهدف السياسة الصناعية الأمريكية إلى:

- التنبؤ بالصناعات التي قد تحتوي على ميزة تنافسية في المدى الطويل.
- دعم الصناعات المتعثرة التي ترتبط بصناعات ضخمة تؤثر على هيكل الصناعة في الاقتصاد.
- توفير الإعدادات اللازمة للصناعة بما في ذلك الاتصالات والبنية التحتية.
- تسهيل حركة تنقل العمال من الصناعات المتدهورة وإيجاد استخدامات بديلة لهم في صناعات ناشئة.

كان هناك تناقض واضح ما بين إتباع سياسة السوق المفتوح و تطبيق السياسة الصناعية مما منع أن تلعب الحكومة دورا فاعلا في توجيه الاقتصاد و كذلك لم يتمكن صناع السياسة الأمريكية من التأثير على القطاع الخاص و القيام بالتخطيط للاقتصاد ككل, ذلك أنهم كانوا مترددين من خوض التجربة مع القطاع الخاص إلا أن هذا التردد بدأ بالتلاشي بنجاح تجربة التجارة الحرة.

و يجب الإشارة هنا أن السياسة الصناعية الأمريكية بداية لم تكن تحتوي على:

١.سياسات واضحة و محددة مصممة لتشجيع و حماية الصناعات الناشئة.

٢.لم تعمل هذه السياسة على تأميم صناعات أساسية في الدولة مثل الطيران المدني و صناعات التعدين.

٣.لم توفر ضمانات قروض للشركات التي وقعت في أزمات مالية منعتها من الاستمرار.

٤.لم تدعم الاتحادات الصناعية.

٥.لم تدعم الحكومة الصناعات في مجال الصادرات.

باختصار يمكن القول أن السياسة الصناعية الأمريكية 'طبقت في إطار ضيق جدا مقارنة بالتجربة اليابانية و الأوروبية حيث كانت هذه السياسة استجابة لعدد من المشاكل مثل ارتفاع أسعار الطاقة و انخفاض الصادرات و التضخم و تراجع معدلات الاستثمار.

كان جزء كبير من السياسة الصناعية الأمريكية-باعتبار أمريكا القوة العسكرية العظمى في العالم -يعتمد على صناعاتها العسكرية لدعم باقي القطاعات الصناعية، و بررت الحكومة الدعم الموجه للصناعات العسكرية بأن هذا الدعم يوفر مناخا مناسبا للأعمال في ظروف أمنية مستقرة و مجتمع متحضر بدلا من عملية توجيه الدعم لقطاعات صناعية محددة و فضلت الحكومة التركيز على استخدام أدوات الاقتصاد الكلي مثل السياسات المالية و النقدية لتحقيق أهداف تتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النمو و إعادة توزيع الدخل القومي إضافة إلى التعريفة الجمركية و استخدامها كوسيلة لحماية الصناعات الأمريكية من أجل تحقيق ميزة تنافسية و دعم باقي القطاعات الإنتاجية مثل الصناعات الجوية و الإلكترونيات و الكمبيوتر.

أما في التصنيع فقد وفرت الحكومة الأمريكية مساعدات مالية للمنشآت التي تعاني من مشاكل مالية, مثلا في تصنيع السيارات وفرت الحكومة ما قيمته ١,٥ بليون دولار على شكل ضمانات قروض ما بين العامين ١٩٧٩-١٩٨٠.

أما فيما يخص الاستثمارات قد عملت الحكومة في العام ١٩٨٠ على خفض نسبة الضريبة, من أجل تشجيع معدلات الاستثمار لتزيد من الدخل الكلي و الإنتاجية. كما وفرت الحكومة قروض بأسعار فائدة مخفضة و ضمانات قروض لعدد من القطاعات المستهدفة مثل المشاريع الصغيرة و تصنيع الخلايا الكهربائية.

و قد قامت الحكومة بعدد من الإجراءات من أجل تشجيع الاستثمار(على مستوى حكومات الولايات و الحكومة الفدرالية):

١-توفير امتيازات حكومية في الضرائب.

٢-توفير أسعار مخفضة للطاقة.

٣-توفير بنية تحتية.

٤-اشتراط أن تكون المشتريات الحكومية من الإنتاج المحلي.

عنصر آخر من عناصر السياسة الصناعية الأمريكية هو ترويج للصادرات الأمريكية, حيث عملت الحكومة الأمريكية على مراجعة و تطوير برامج التصدير الموجودة من أجل تشجيع عمليات تصدير المنتجات الأمريكية للخارج. لعل أهم سبب لذلك هو التقليل من النسب العالية لعمليات فسخ العقود في السوق الأمريكية.

كما عملت الحكومة الأمريكية على تسهيل المشاركة في المعارض الخارجية, إضافة إلى إنشاء مراكز خاصة من أجل عرض و بيع المعدات و الآلات من صنع أمريكي في الخارج. و بالنظر إلى سياسة التصنيع الأمريكية في مجال تمويل الصادرات نجد أن الحكومة عملت على تطوير برامج تمويل و توفير قروض و ضمانات قروض من أجل زيادة حجم الصادرات, بل أنها قامت بتأسيس بنك مختص و مسئول عن العمليات السابقة سُمي "بنك الاستيراد و التصدير", و قد شكل هذا البنك وكالة مستقلة و صُمم من أجل تمويل الصادرات.

ومع بداية التسعينات فقد ركزت السياسة الصناعية الأمريكية-بإشراف الحكومة - على السير باتجاه دعم الصناعات القومية من خلال تطبيق التكنولوجيا و البحث و التطوير و توفير بنية تحتية إلكترونية.

الفصل الثالث

واقع سياسات التصنيع في فلسطين

مكونات الفصل:

٣-١ المقدمة.

٣-٢ واقع القطاع الصناعي في فلسطين.

٣-٣ التجارة الخارجية الفلسطينية.

٣-٤ استراتيجيات التصنيع و السياسات الصناعية الفلسطينية.

٣-٥ السياسات التجارية.

٣-٥-١ واقع السياسة الفلسطينية لتشجيع الصادرات.

٣-٥-٢ واقع السياسة الفلسطينية لإحلال الواردات.

٣-٥-٣ الاتفاقيات التجارية.

٣-٦ واقع حماية الصناعات الناشئة الفلسطينية.

٣-١ مقدمة:

عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ السنوات الأولى لإعادة احتلالها للأراضي الفلسطينية في حزيران من العام ١٩٦٧، إلى إتباع سياسات واتخاذ العديد من التدابير والإجراءات، التي من شأنها محاصرة الاقتصاد الفلسطيني والحيلولة دون تطوره، بالنظر للأهمية التي يشكلها قطاع الصناعة، كونه أحد الركائز الأساسية لوجود اقتصاد قوي. وانطلقت قوات الاحتلال في ممارساتها تلك من حقيقتين لا جدال فيهما، الحقيقة الأولى ترتبط بالجدوى الاقتصادية من وراء الاحتلال نفسه، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه في حال نهوض اقتصاد وطني فلسطيني قوي في الأراضي المحتلة, حيث يشكل وجود مثل هذا الاقتصاد منافساً حقيقياً للاقتصاد الإسرائيلي ويحرمه من سوق استهلاكية وعمالة رخيصة توفرها الأراضي الفلسطينية المحتلة. أما الحقيقة الثانية؛ فهي إطالة عمر الاحتلال نفسه، إذ أن أي محاولة للاستقلال السياسي التام، لا يمكن أن يكتب لها النجاح، دون وجود بنية اقتصادية توفر لهذه الدولة فرص الاستمرار. من هنا انطلقت الممارسات الإسرائيلية، خانقة أي محاولة لوجود اقتصاد فلسطيني قوي، وكان قطاع الصناعة أحد القطاعات المستهدفة.

نجحت قوات الاحتلال الحربي إلى حد بعيد في ضرب محاولات نهوض الاقتصاد الفلسطيني، وألحقته قسراً بالاقتصاد الإسرائيلي، ليصبح خادماً له، وتصبح السوق الفلسطينية مستهلكاً للمنتجات الإسرائيلية. ولعل دفع العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي، بأجر متدنٍ قياساً بالأجور داخل إسرائيل، وإغراق السوق المحلية في الأراضي الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية، ذات المستوى العالي من الجودة، وفرض السيطرة المطلقة على المعابر والحدود، بشكل مكن قوات الاحتلال من التحكم في سياسات التصدير والاستيراد، تشكل أبرز سياسات قوات الاحتلال في إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي.

وبقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية- وبالرغم من القيود التي فرضتها إسرائيل عبر الاتفاقات الثنائية، لاسيما اتفاق باريس الاقتصادي- بدأ يتوفر مناخٌ إيجابيٌ مشجعٌ للتنمية الاقتصادية، وبدأ الاقتصاد الفلسطيني يشق طريقه بخطواتٍ متسارعةٍ، وكان قطاعُ الصناعةِ من أهم القطاعات التي

شهدت تطوراً، حيث ارتفعت مساهمة هذا القطاع في إجماليّ الناتج القومي، وأسهم في استيعاب أعداد كبيرة من العمالة الفلسطينية.

راقبت إسرائيل هذه التطورات ولم يرق لها أن يتمكن الفلسطينيون من التجاوز التدريجي، للعقبات التي وضعتها إسرائيل، ولسياسة الإلحاق، بهذه الخطوات المتسارعة، وباندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٠٠٠/٩/٢٨، وجدت إسرائيل الفرصة سانحة لتدمر كل هذه الإنجازات والنجاحات الاقتصادية الفلسطينية. منذ ذلك التاريخ تعرض قطاع الصناعة الفلسطيني إلى الاستهداف المباشر من قبل قوات الاحتلال، بهدف تدميره.

وتنوعت خسائر هذا القطاع بين الخسائر المباشرة وغير المباشرة. وتتمثل الخسائر المباشرة بعمليات التدمير المنظم الذي قامت به تلك القوات ضد المنشآت الصناعية.و ألحق هذا النوع من التدمير أضراراً بالغة في المباني والبنية التحتية والآلات والمعدات والمواد الخام والمصنعة الموجودة في المنشآت الصناعية التي تم استهدافها. أما الأضرار غير المباشرة فتمثلت في الحصار الداخلي والخارجي الذي تفرضه قوات الاحتلال على الأراضي الفلسطينية كافةً، وتحكمها المطلق بالمعابر الدولية، الأمر الذي منع وصول المواد الخام، ومنع الحركة التجارية لتصريف المنتجات المصنعة، ما تسبب في توقف تلك المنشآت عن العمل بنسبة وصلت إلى ٩٠% في بعض الصناعات. إلى جانب تدهور القدرة الشرائية لدى الفلسطينيين، جراء الأحوال الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية عامةً في ظل الحصار، نتيجة عدم تمكن العمال من الوصول إلى أماكن عملهم منذ بداية الانتفاضة.

وزاد الحصار والإغلاق من حدة الفوارق الاجتماعية وعمّق من ظاهرة الفقر، وخلال استبيان أجري حول كيفية مواجهة الأسرة الفلسطينية لانخفاض دخلها خلال الفترة من ٢٠٠١/٣/١٠ إلى ٢٠٠١/٤/٥، وجد أن ٨١% من الأسر الفلسطينية لجأت إلى تخفيض مصروفاتها، و٥٥% أجلت

ما يقلل عنصر المنافسة فيما بينها, حيث يقتصر تسويق معظم المنتجات الصناعية على السوق المحلية باستثناء الصناعات القائمة على أساس التعاقد من الباطن مثل الأحذية والجلود والملابس والتي يعتبر معظم إنتاجها صادرات إلى إسرائيل. ويمكن تلخيص أهم المشاكل التي تعاني منها الصناعة الفلسطينية بما يلي: لم يكن تطور الصناعة الفلسطينية تطورا طبيعيا, و إنما جاءت وليدة للسياسات الإسرائيلية(التعاقد من الباطن),أو تلك التي لا تشكل منافسة للصناعات الإسرائيلية. بالمقابل, حاربت إسرائيل الصناعات التي قد تشكل منافسة في صناعتها , و أغلقت السوق الفلسطينية إلى العالم إلا من خلالها. وأدى ذلك إلى اعتماد الصناعة الفلسطينية بشكل كبير(٩٠%) على المواد الخام الخارجية سواء من إسرائيل أم عبرها ,الأمر الذي يجعلها عرضة للتقلبات الإسرائيلية والأجنبية. من جهة أخرى, فان سياسة الإغلاق المتكرر التي تنتهجها إسرائيل في تعاملها مع الأراضي الفلسطينية أدت إلى تدهور الإنتاج في كثير من الفروع الصناعية.

٢- عدم اكتمال العنقود الصناعي وغياب الترابطات الأمامية والخلفية أو ضعفها, وكل ذلك بسبب اعتمادها على علاقات التعاقد من الباطن من جهة, والإجراءات الإسرائيلية من جهة أخرى, ما عمل على فقدان الحافز لدى الفلسطينيين في تطوير حلقات التصنيع , حيث سيطر الإسرائيليون على أهم هذه الحلقات .

٣- صغر حجم المنشات العاملة في القطاع الصناعي , إذ أن ٩٠% من المنشات العاملة في الصناعة توظف اقل من ٥عمال.

٤- افتقار الصناعة الفلسطينية إلى التكنولوجيا الحديثة, الأمر الذي أدى إلى انخفاض الجودة وزيادة تكلفة الإنتاج.

بعمل بال تريد. كذلك هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير الاحتلال الإسرائيلي الأخير للمدن الفلسطينية على خطط ورؤى ومواقف هذه الشركات.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

- هنالك ٢٣٠ شركة تقوم بنشاطات التصدير، ٨٠% منها تعمل في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة.
- تقريبا ٧٩% من هذه الشركات يعمل في القطاع الصناعي، و ٩% يعمل في القطاع التجاري، و٤% يعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات، و ٢% يعمل في قطاع الخدمات والباقي يتوزع على قطاعات اقتصادية فلسطينية أخرى مثل الزراعة، السياحة، والأعمال والحرف اليدوية (٦%).
- تقوم هذه الشركات بتصدير ما نسبته ٨-١٢% من مجمل إنتاجها حيث أن الباقي يوزع محليا أو في إسرائيل
- أهم الأسواق التي يتم التصدير أليها فهي الأردن، الخليج العربي، أوروبا الغربية والشرقية، أمريكيا، روسيا، العراق، المغرب العربي بالإضافة إلى تركيا.
- أظهرت هذه الدراسة أن أهم المنتجات المصدرة لهذه الأسواق هي الحجر والرخام، الأشغال اليدوية، منتجات غذائية و سكاكر، الورود والبرتقال وبعض المنتجات الزراعية الأخرى، البرمجيات وبعض المستلزمات الكهربائية، والقليل من المنتجات الصناعية الأخرى.

هذا و قد أوصت الدراسة بعدة نقاط أهمها تقديم المساعدات المالية للشركات، مساعدة الشركات المصدرة أو التي بها مستقبل للتصدير في الدخول للأسواق العالمية والإقليمية،عمل فرق تمثيل للقطاع الخاص الفلسطيني وتحديداً للشركات الفلسطينية المصدرة بحيث تقوم بإيصال صوت هذا القطاع للسلطات المعنية, تفعيل دور الاتحادات والمؤسسات الاقتصادية في المساهمة في دعم

القطاع الخاص.تصميم برامج خاصة من شأنها أن تؤثر على الكفاءات الفلسطينية لإقناعها بضرورة البقاء في العمل وعدم ترك الشركات والسفر للخارج.

٣-٣ التجارة الخارجية الفلسطينية:

بالنظر إلى الظروف الاستثنائية والطارئة، التي عاشها الاقتصاد الفلسطيني على مدى عقود عدة، حيث أحدثت هذه الظروف اختلالاً وتشويهاً لهيكل الاقتصاد، فقد حال ذلك دون أحداث تنمية اقتصادية حقيقية. وان شهد الاقتصاد تطوراً جزئياً في بعض الأحيان فإن ذلك لم يقترن بتطور هيكلي في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وبات بذلك اقتصاداً ضعيفاً يعاني من التشوه والخلل.

وعلى ضوء النقص الحاد في الموارد الاقتصادية لفلسطين، الأمر الذي يعمق حدة المشكلة الاقتصادية، إضافة إلى القيود المفروضة بأشكال عديدة على استيراد المواد الخام والتي تقلل من فرص تنويع وتعزيز الإنتاج، وبالتالي خفض القوة التنافسية للمنتجات المحلية. وعلى خلفية ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، فقد نشأت في ظل هذا الوضع سوق استهلاكية ارتكزت بشكل رئيسي في تلبية الاحتياجات الأساسية على الواردات من الخارج، مما زاد من اتساع الهوة بين الصادرات والواردات. وبسبب محدودية السوق الفلسطيني، فإن تعزيز الصادرات والتوجه نحو السوق الخارجي لتصريف المنتجات المحلية، وخفض العجز في الميزان التجاري، يمثل التحدي الرئيسي للسلطة الوطنية الفلسطينية في الإطار العام لرسم معالم اقتصاد قوي وسليم.

الخصائص والأداء:

لعل أهم ما يميز التجارة الخارجية الفلسطينية، هو اعتمادها على مدى اكثر من ثلاثة عقود على إسرائيل كشريك رئيسي، ولم تسهم الاتفاقات الاقتصادية بين الطرفين في تغيير هذا الواقع، بل زاد الاعتماد على إسرائيل وتوسع العجز التجاري لصالح إسرائيل، حيث بلغ في العام ١٩٩٥ نحو ١٠٩٦ مليون دولار وارتفع إلى ١٤٥٠ مليون دولار في العام ١٩٩٨، كما تشير إلى بلوغ هذا العجز في العام ٢٠٠٠ حوالي ١٥٠٦ مليون دولار، وإن كانت قد تراجعت كل من عمليتي

الاستيراد والتصدير خلال العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ بشكل حاد، حيث انخفض الاستيراد بنسبة ٥٦%، ٢٣% على التوالي على خلفية الانتفاضة الفلسطينية.

من جهة أخرى فقد ارتبط الأداء الاقتصادي والتجاري الفلسطيني بشكل قوي بالتطورات السياسية، حيث شهد هذا الأداء تحسناً ملحوظاً في العام ١٩٩٤، وهي الفترة التي شهدت استقراراً نسبياً نتيجة توقيع الاتفاقات السياسية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ثم عاد ليتراجع هذا الأداء في العام ١٩٩٦، بسبب المواجهات التي وقعت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي آنذاك، في حين أدى الاستقرار في السنوات اللاحقة لتحسن وتطور الأداء الاقتصادي إلى أن وصل إلى أدنى مستوياته خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، بسبب الانتفاضة القائمة والإغلاقات والإجتياحات المتكررة للأراضي الفلسطينية.

ويعتبر الانفتاح على الخارج إلى جانب النسبة العالية للواردات إلى الصادرات، والعجز التجاري المزمن من أهم خصائص التجارة الخارجية الفلسطينية. فقد انخفضت نسبة الصادرات في العام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٨,٦% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٥١,٤% لنفس العام، مع العلم بأن المعدل العالمي لنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي بلغت على سبيل المثال في العام ١٩٩٩ حوالي ٤٠%، فيما بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي على المستوى العالمي ٤٥% خلال عقد التسعينيات، ويعني ذلك تضخم العجز التجاري العام، حيث بلغ في العام ١٩٩٦ حوالي ١٦٧٧ مليون دولار، وارتفع ليصل إلى ١٩٨٢ مليون دولار في العام ٢٠٠٠.

١) الميزان التجاري الفلسطيني:

شهد العجز في الميزان التجاري للضفة الغربية و قطاع غزة تزايدا مستمرا, وسيتم استعراض اتجاه و تطور الميزان التجاري السلعي خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٥ كما يلي:

شهدت هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا في نسبة العجز في الميزان السلعي إلى الناتج المحلي خلال هذه الفترة فقد وصلت إلى ٥٦% في الضفة الغربية و ٥٤% في قطاع غزة و بلغ معدل قيمة العجز ١٤١٦ مليون دولار في الضفة الغربية و ٦١٤ مليون في قطاع غزة و بلغ معدل النمو في العجز ٣,٥% لكل من الضفة و قطاع غزة و يمكن استخلاص الملاحظات التالية حول الأداء العام للميزان التجاري الفلسطيني:

١-أدى التزايد في العجز المستمر إلى زيادة الاعتماد على إسرائيل, حيث بلغت نسبة الواردات الفلسطينية السلعية من إسرائيل إلى ٦٠% من الاستهلاك العام ١٩٩٦, و تراجع مساهمة الصادرات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٢% في العام ١٩٩٧. (ماس ٢٠٠٠, الاونكتاد ١٩٩٣).

٢-إن العجز المستمر في الميزان التجاري كان و ما زال يغطى من تحويلات العاملين في إسرائيل و من المساعدات الدولية و المنح و القروض.

٣-إن العجز التجاري ليس ظاهرة جديدة بل تشير البيانات إلى وجود ارتباط ملحوظ بين زيادة الواردات و زيادة العجز في الميزان التجاري, هذا يعني محدودية نمو الصادرات قياسا بنمو الواردات.

٤-إن أداء العديد من التغيرات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ يكاد يكون مشابها للفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.

٥-زيادة الاعتماد على الخارج في تلبية حاجة السوق المحلي زادت من العجز في الميزان التجاري ليصبح الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا استيراد يا سلعيا.

٢) المعوقات:

يشار إلى أن من أهم القضايا التي ساهمت في تباطؤ نمو التجارة الفلسطينية، والذي أدى إلى وجود عجز كبير في الميزان التجاري،تمثل في سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود الفلسطينية، وتحكمها بشكل شبه تام في حركة الاستيراد والتصدير عبر فرضها شروطاً مباشرة ومجحفة بحق كل من الصادرات والواردات الفلسطينية، مثل تطبيق نظام تعرفة جمركية يحول دون سهولة انتقال

الكثير من السلع التي قد تنافس منتجاتها، وكذلك استخدام الذرائع الأمنية كوسيلة لمنع دخول الكثير من المواد الخام اللازمة لعملية التصنيع بشكل خاص، إضافة إلى منع الاستيراد المباشر من دول لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

والى جانب تلك المعوقات، فقد أثرت العوامل الذاتية الناتجة عن الخلل في تركيبة الاقتصاد وحجمه في تباطؤ نمو التجارة الخارجية، حيث أن ضعف البنية التحتية للتجارة، جعل من دخول الأسواق الخارجية أمرا صعباً ومعقداً، الأمر الذي انعكس على قيمة الصادرات الفلسطينية للخارج ونوعيتها، كما ساهم في ذلك الافتقار الملحوظ لإستراتيجية شاملة ومتكاملة للتجارة الفلسطينية في هذا الاتجاه. فعلى الرغم من تبني السلطة الوطنية الفلسطينية لنظام السوق المفتوح والاقتصاد الحر، فإن التخطيط الإستراتيجي لتنمية وتعزيز هذا التوجه لا يزال دون المستوى الفعال الذي يخدم هذه الإستراتيجية، كما أدى إلى عدم مقدرة القطاع الخاص الفلسطيني وضعفه في تعزيز وتنمية أداء وتطوير المعرفة والخبرات في هذا المجال إلى عدم دفع الرؤيا الإستراتيجية التي تخدم عمليات التجارة والتسويق قدماً.

وحيث تتجاوز قيمة الواردات بشكل ضخم قيمة الصادرات، تبرز مشكلة تمويل الواردات. وقد تم تمويل الجزء الأكبر من الواردات الفلسطينية من إيرادات العمالة الفلسطينية، وكذلك المساعدات الأجنبية، وهو أمر انعكس سلباً على مستويات الاستثمار والتوفير في المناطق ولا شك أن هناك معيقات خارجية أخرى ساهمت في إعاقة حركة المبادلات التجارية بين المناطق الفلسطينية والعالم الخارجي، واستندت بالأساس إلى سياسات الحماية المتبعة والإجراءات البيروقراطية والجمركية على الحدود، واستخدام القيود المتعلقة بالمواصفات التجارية الموقعة بين السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي في دفع التجارة بين الطرفين إلى مستويات أعلى لأسباب عدة سوف يتم التطرق إليها لاحقاً.

٣-٤ استراتيجيات التصنيع و السياسات الصناعية الفلسطينية:

بذلت السلطة الوطنية الفلسطينية جهودا كبيرة منذ تأسيسها لتحسين البيئة الاستثمارية في المناطق الفلسطينية, فقد أسست العديد من الوزارات و المؤسسات و الأجهزة الحكومية اللازمة, و كذلك أصدرت العديد من القوانين الاقتصادية المهمة, وباشرت بتحسين خدمات البنية التحتية بما فيها مشروع المناطق الصناعية, ووقعت اتفاقيات تجارية تفضيلية مع العديد من الدول, إضافة إلى وضع برنامج لتطوير و إعادة هيكلة الصناعة الفلسطينية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية, و اتحاد الصناعات الفلسطينية, كما أنشأت السلطة الفلسطينية مؤسسة المواصفات و المقاييس, و دائرة المعارض التجارية, و هيئة تشجيع الاستثمار.

و فيما يلي استعراض لإستراتيجية و سياسات الصناعة المعلنة و المطبقة منذ العام ١٩٩٤.

٣-٤-١ استراتيجيات التصنيع[١٦]:

تعمل استراتيجية التصنيع المعلنة في المناطق الفلسطينية على الموازنة بين خياري إحلال الواردات و تشجيع الصادرات(برنامج تنمية القطاع الصناعي للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠١, و البرنامج النمائي الفلسطيني ١٩٩٤-٢٠٠٠), و تعمل هذه الاستراتيجية على تحقيق مجموعة من المزايا الإيجابية أهمها معالجة التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني من خلال العمل على إعادة هيكلة القطاع الصناعي, و خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الفلسطيني.

٣-٤-٢ السياسات الصناعية:

و فيما يلي استعراض و تقييم للسياسات الصناعية الفلسطينية المتبعة منذ العام ١٩٩٤:

١- المواصفات و المقاييس:

أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية مؤسسة المواصفات و المقاييس للعمل على حماية صحة و سلامة المستهلك و حماية البيئة الفلسطينية , والمحافظة عليها قدر الإمكان, و رفع مستوى جودة الصناعات الفلسطينية و زيادة قدرتها التنافسية و المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني و التنمية

[١٦] مجلة الصناعي, العدد الأول, آب ٢٠٠٣.

٣- سياسات التدريب الصناعي:

على الرغم من أهمية التدريب في إحداث تنمية صناعية فانه لا توجد استراتيجية محددة للتدريب, وذلك بسبب عدم وجود ميزانية لدائرة التدريب الصناعي التابعة لوزارة الصناعة, إضافة إلى قلة عدد الموظفين فيها, فهي مكونة من موظفين اثنين فقط.

٤- سياسات تشجيع الاستثمار:

لتقليل عنصر المخاطرة الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي من جهة, وجذب استثمارات أجنبية ومحلية من جهة أخرى, أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية قانون تشجيع الاستثمار للعام ١٩٩٥ وتم تعديله العام ١٩٩٨, ولتفعيل دور القانون في تشجيع الاستثمار نص القانون على تشكيل هيئة تشجيع الاستثمار.

وهناك مجموعة من العوائق والمشاكل التي تواجه تطبيقه وتحد من فاعليته في تحفيز الاستثمار والتي من ضمنها ما يلي :

١- الوضع السياسي غير المستقر(حتى قبل اندلاع الانتفاضة الأقصى), حيث انعكس ذلك على الاستقرار السياسي, الأمر الذي أدى إلى تراجع الاستثمارات بشكل كبير جدا في المجالات والقطاعات الكافة.

٢- لا تزال البنية التحتية الفلسطينية ينقصها الكثير حتى تستقطب الاستثمارات, فهي ما زالت تعاني من الإختلالات.

٣- تواضع دور الجهاز المالي والمصرفي غي عملية التمويل للاستثمارات.

٤- عدم اكتمال منظومة التشريعات الفلسطينية.

٥- سياسات الترويج/ المعارض التجارية:

باشرت المؤسسات الفلسطينية المختلفة, وخاصة تلك المعنية بترويج المنتجات الفلسطينية, بوضع وتنفيذ سياسات ترويجية مختلفة, حيث تركزت هذه السياسات في إقامة المعارض التجارية الهادفة إلى ترويج المنتجات الفلسطينية, وشاركت في ذلك جهات عامة ممثلة بوازرتي التجارة والاقتصاد والصناعة, وجهات خاصة وأهلية ممثلة بالغرف التجارية والصناعية ومركز التجارة الفلسطيني/بالترید, والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية, والاتحادات الصناعية التخصصية مثل هيئة الصناعات الغذائية, واتحاد الصناعات الدوائية,واتحاد صناعة الحجر والرخام, واتحاد النسيج والملابس وغيرها. ومن تقييم تجربة المعارض التجارية والنشاطات الترويجية الفلسطينية يتبين ما يلي:

١. غياب خطة وطنية واضحة لترويج فلسطين ومنتجاتها.
٢. تعدد الجهات والمؤسسات القائمة على هذه النشاطات وحصول ازدحام وتداخل في الصلاحيات والمسؤوليات.
٣. انعدام أو قلة التحضيرات اللازمة قبل المشاركة في المعارض التجارية, خاصة فيما يتعلق بدراسة أسواق الدول المستهدفة لتحديد القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في هذه الأسواق واحتياجاتها من السلع الفلسطينية, وعدم التحضير للقاءات فردية بين المنتجين والمستوردين في الأسواق المستهدفة.
٤. ضعف الوعي بأهمية المشاركة في المعارض التجارية لدى بعض الصناعيين.

٦- سياسات تشكيل الاتحادات الصناعية:

تم تشكيل ٢١ اتحادا تخصصيا في الآونة الأخيرة, وبتاريخ ١٩٩٩\٥\٢٨ اقر مجلس الوزراء تشكيل الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية, وتتمثل رسالة الاتحاد العام في تطوير صناعة فلسطينية ذات قدرة تنافسية.

ويمكن تلخيص أهم المشاكل التي تواجهها أهم الاتحادات الفلسطينية بانخفاض عدد الأعضاء من الذين تنطبق عليهم شروط العضوية, وعدم توفر بنية تحتية مادية وبشرية, وتواضع فاعلية بعضها, كما أن هناك أجساما مختلفة, منها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٧- سياسات التمويل:

على الرغم من توفر الكثير من مؤسسات التمويل والبنوك التجارية فانه لا تزال هناك حاجة لبرنامج إقراض صناعي متخصص, إذ تقوم البنوك التجارية العاملة في فلسطين بتوفير برامج الإقراض للقطاع الخاص ومنه القطاع الصناعي وفقا لشروط لا تعتبر مشجعة للإقراض وفقا للصناعيين, حيث تطلب البنوك رهنا عقاريا قيمته أحيانا تصل إلى اكثر من قيمة القرض, وفترة السداد قصيرة الأجل, ونسبة الفائدة عالية. إضافة إلى البنوك التجارية, يعمل في فلسطين العديد من مؤسسات الإقراض المحلية والأجنبية إلا أن هذه البرامج والمؤسسات لا تقدم تسهيلات منافسة كثيرا لما تقدمه البنوك التجارية. ويتضح من تقييم التجربة السابقة لسياسات التمويل غياب سياسة تمويل صناعي في المناطق الفلسطينية.

٨- سياسات البنية التحتية المادية:

هنالك اهتمام كبير بتطور خدمات البنية التحتية المادية, حيث أنفقت السلطة الوطنية الفلسطينية حوالي(٩٠٠ مليون دولار أمريكي) في العام ١٩٩٤ لتحسين خدمات البنية التحتية, خاصة شبكات المياه و الصرف الصحي و الشوارع و المعابر البرية و الجوية و البحرية(ميناء غزة). كما منحت السلطة القطاع الخاص فرصة المساهمة بتوفير بعض هذه الخدمات مثل قطاع الاتصالات, و الكهرباء(في غزة), و هنالك توجه عام في السلطة لخصخصة جميع أنشطتها التجارية, و فتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار في الخدمات العامة. ولمساعدة القطاع الصناعي على التطور و لخلق ميزة تنافسية هنالك اهتمام كبير لدى الجهات الفلسطينية خصوصا وزارة الصناعة بموضوع تأسيس مناطق صناعية نظرا لدورها في إحداث تنمية صناعية من خلال ما تقدمه من حوافز مادية مباشرة

مثل التوفير في التكلفة, أو إعفاءات ضريبية, أو غير مباشرة مثل موقعها قرب مراكز الاستهلاك, أو قربها من نقاط الشحن و النقل, أو توفر خدمات بنية تحتية ذات نوعية و تكلفة معقولة مقارنة بالمناطق الأخرى, كما أن هناك بعدا آخر لأهمية المناطق الصناعية في فلسطين خاصة تلك الواقعة على ما يسمى بالخط الأخضر بحيث تعمل هذه المناطق على جذب رؤوس أموال أجنبية تعمل على خلق فرص عمل جديدة للعمالة الفلسطينية في إسرائيل من جهة, و إتاحة الفرصة أمام المنتجين المحليين للاستفادة من خبرة الشركات العالمية في مجالات الإدارة و التسويق و غيرها من المهارات من جهة أخرى,هذا إضافة إلى زيادة الصادرات و نقل التكنولوجيا الحديثة وغيرها من الأهداف الاقتصادية. و نظرا لتعدد احتياجات و مشاكل الصناعة الفلسطينية صنفت المناطق الصناعية الفلسطينية إلى ثلاث مجموعات هي:حدودية مخصصة للمشاريع الكبيرة و التصديرية, و داخلية مخصصة للمشاريع المتوسطة و الموجهة لإشباع السوق المحلية, و التجمعات الحرفية.و يمكن لنا إجمال المشاكل التي يواجهها هذا البرنامج بما يلي:

- ضعف البيئة الاستثمارية في فلسطين بشكل عام مما يحد من أهمية الحوافز التي تقدمها المناطق الصناعية .
- عدم التوصل إلى اتفاقات بين السلطة الفلسطينية و إسرائيل بشان المناطق الصناعية الحدودية.
- إن وجود مثل هذه المناطق يتطلب أيدي عاملة ذات مهارة و خبرة معينة قد لا تكون كافية عند العامل الفلسطيني.
- غياب رؤيا شمولية لمستقبل القطاع الصناعي و كثرة التعقيدات القانونية و الإجراءات المطلوبة.

و رغم ذلك فان هناك فرص يمكن ان تستغلها السلطة, مثل الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة و غيرها من الدول الأمر الذي يعطي الصناعة الفلسطينية مجالا للانطلاق إلى الأسواق العالمية.

إعادة تأهيل الصناعة:

فرضت التغيرات الدولية, المتمثلة بالانفتاح التجاري العالمي, وما يترتب على ذلك من ارتفاع وتيرة المنافسة, وتقلص الدعم والحماية الجمركية, وازدياد التركيز على قضايا البيئة, ضرورة التركيز على محاور رئيسية في عمل المنشات الصناعية تتمثل في: تطبيق المواصفات والمقاييس المحلية والدولية, وتأهيل الكادر البشري, والتكلفة الفعالة والمناسبة, والتخصص والتركيز, والتحرك السريع المدروس بدقة, والبعد الدولي في التحليل وخطوات العمل. انطلاقا من هذه الملامح الأساسية تم العمل على إعداد برنامج التأهيل الصناعي في فلسطين الذي يهدف إلى تأهيل قطاع الصناعة في فلسطين لمستوى متطلبات التبادل الحر مع العالم الخارجي, الأمر الذي يتضمن ثلاثة أهداف للمنشات الصناعية وهي:

- توفير القدرة التنافسية من حيث الجودة, والتكلفة, والابتكار,التجديد,....الخ.
- المقدرة على مواكبة التطور والتحكم في التقنيات والأسواق.
- يعمل برنامج التأهيل الصناعي على تأهيل حوالي ٤٠٠ منشاة(تشغل اكثر من ١٠ عمال) خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

٣-٥ السياسات التجارية:

لقد حدد بروتوكول باريس الاقتصادي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية, أسس السياسة التجارية الخارجية الفلسطينية بشقيها الاستيراد والتصدير. فقد حددت السلع المسموح باستيرادها وفقا لسياسة جمركية فلسطينية ضمن تصنيفات معينة هي B,A١,A٢ (حوالي٥٠٠ صنف), وتقدر احتياجات الفلسطينيين من هذه السلع لجنة مشتركة من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني, كما انه يتم تحديد الكمية المطلوب استيرادها من هذه السلع حسب الاتفاق بين الجانبين.

ولا بد من ذكر انه قد تم توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية بين السلطة الفلسطينية و العديد من الدول, على رأسهم الأردن الذي يعتبر الشريك الإقليمي الأقرب إلى السلطة الفلسطينية. إضافة إلى توقيع اتفاقيات أخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي, إلا أن هذه الاتفاقيات تبقى معطلة ما لم تعطي السيطرة على المعابر الفلسطينية. كما أن توقيع اتفاقية تجارة تفضيلية لا يعني التصدير, بل إن التصدير بحاجة إلى معرفة أذواق المستهلكين في الدول المستوردة, و اتجاهات الأسواق و ظروف المنافسة فيها, وكذلك مواصفات السلع المسموح تصديرها, و هنالك ضعف في تطوير مثل هذه الخدمات للمصدر الفلسطيني. و نظرا لغياب المعابر الرسمية بين الضفة الغربية وإسرائيل فان إمكانية حماية الصناعة الفلسطينية من المنافسة الفلسطينية تبقى ضئيلة بل غير ممكنة فأي سلعة تدخل إسرائيل يمكن وصولها إلى الأسواق الفلسطينية بطريقة رسمية أو غير رسمية.

٣-٥-١ واقع السياسة الفلسطينية لتشجيع الصادرات:

اتسمت العلاقات التجارية و الاقتصادية بين المناطق الفلسطينية و إسرائيل منذ العام ١٩٦٧ بالتبعية الكاملة, فقد ركزت السياسات الاقتصادية الإسرائيلية على ربط السوق الفلسطيني و تبعيته بالسوق الإسرائيلي. مما أدى إلى جعل السوق الفلسطيني جزء من السوق الإسرائيلي إلا أن العلاقة بين السوقين كانت باتجاه واحد, بشكل يسمح بنفاذ المنتجات الإسرائيلية بحرية كاملة إلى السوق الفلسطيني فيما يحظر ذلك على المنتجات الفلسطينية و قد أدى ذلك إلى إغراق السوق الفلسطيني بالمنتجات الإسرائيلية المدعومة سعريا و المتفوقة نوعيا. مما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في السوق المحلي. و التحول نحو إنتاج أنواع متعددة من السلع الزراعية و الصناعية التي تتصف بكثافة العمل و تلبيتها لحاجة السوق الإسرائيلية المحلية منها و التصديرية و قد اتسم التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية بمحدودية التنوع و تركيز على عدد محدد من السلع التي يمكن إنتاجها وفق ترتيبات التعاقد من الباطن, مما أثر سلبا على مرونة عرض الصادرات و أدى إلى الانفتاح الكامل للسوق الفلسطينية على السوق الإسرائيلية و زاد من عجز الميزان التجاري السلعي مع إسرائيل خصوصا في جانب الاستيراد دون قيود.

ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:-

- التركيز على السوق الإسرائيلي استمراراً للعلاقات الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة بين إسرائيل وفلسطين.

- تراجع أهمية الصادرات الزراعية الفلسطينية بالنسبة للصادرات السلعية الكلية إلى أقل من ٢٠%، خلال الفترة الانتقالية بعد أن كانت تشكل أكثر من ٣٠%، خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧.

- تراجع القدرة التنافسية للزراعة الفلسطينية في الأسواق العربية.

- كون الاقتصاد الإسرائيلي يعتبر من الاقتصاديات المتقدمة ذات الطلب المرتفع على السلع الزراعية الطازجة بالنسبة للمنتج والمصدر الفلسطيني.

٣-٥-٢ واقع السياسة الفلسطينية لإحلال الواردات:

لا يخفى على أحد الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني وما زال، ولا شك بأن الاقتصاد الفلسطيني يعاني كثيراً من آثار السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تدميره، ولا يمكن استثناء قطاع الصناعة من أثر هذه السياسات. ولكن يمكن القول بأن الصناعات الفلسطينية استطاعت أن تصمد وتتحدى، وأن تطور نفسها رغم كل المعيقات التي تواجهها، لذلك لا بد لنا كسلطة وطنية من أن نعمل على دعم وتطوير وحماية هذا القطاع الاقتصادي بكل الوسائل الممكنة.

من الطبيعي في ظل الظروف الحالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني، أن تتخذ السلطة الوطنية كافة الإجراءات الكفيلة بحماية الصناعة الفلسطينية. ومن الطبيعي أيضاً أن نرد بالمثل على أي إجراء يتخذ بحق صناعاتنا الوطنية من قبل أي جهة كانت، ليس فقط من منطلق المصلحة الوطنية والعامة، ولكن من منطلق أن قوانين التجارة الدولية تعطي الحق بذلك. كذلك من حقنا أن نطالب بمبدأ المعاملة بالمثل والتبادلية عند توقيع أي اتفاقية تجارية. ونحن هنا نتساءل لماذا لا تمنح الدول

العربية معاملة تفضيلية للبضائع الفلسطينية، في حين أن السلطة الوطنية تعترف بالمواصفات العربية أو مستعدة للاعتراف بها. ولماذا لا تعترف معظم الدول العربية بالمواصفات والمقاييس الفلسطينية؟ ولماذا لا يتم تطبيق قرارات القمم العربية بتسهيل دخول البضائع الفلسطينية إلى الأسواق العربية وتطبيق مبدأ الإعفاءات الجمركية على الصناعات الفلسطينية؟ بينما نحن عندما نستورد من هذه الدول لا نضع أية عراقيل أمام بضائعها ونفتح لها أسواقنا.

إن المطلوب هو استثمار العلاقات السياسية الجيدة مع بعض الدول العربية، خاصة مع مصر والأردن، في خدمة الاقتصاد، ولكن مع مراعاة أن لا تكون هذه العلاقة ذات أبعاد غير صحية على الاقتصاد الفلسطيني والصناعات الفلسطينية. ونحن لا نقبل ولا نسمح أن تكون تجارتنا مع أحد باتجاه واحد، فنحن لنا مصالحنا الاقتصادية أيضاً والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، ولا نقبل بأن تستغل الظروف السياسية الحالية في فلسطين للضغط علينا لفتح أسواقنا دون قواعد أو ضوابط.

٣-٥-٣ الاتفاقيات التجارية:

أهمية الاتفاقات التجارية:

تستهدف الاتفاقات التجارية التي يتم توقعيها سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف تحقيق أغراض عدة يمكن إيجازها في فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الفلسطينية، مما يستدعي تأهيل القطاعات الإنتاجية، وبخاصة التصديرية وتعزيز الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية للمنتجات المحلية في أسواق العالم، إلى جانب إبراز الهوية الفلسطينية في مواجهتهما مع الجانب الإسرائيلي للتحرر من الاحتلال، والتعامل مع فلسطين اقتصاديا باعتبارها كياناً اقتصاديا قائماً بذاتة. من جهة أخرى تساهم هذه الاتفاقات في تنويع المبادرات التجارية وإعطاء خيار أفضل للمنتج الفلسطيني وتقلص الاعتماد الكبير على إسرائيل كشريك شبه محتكر للتجارة الفلسطينية، كما تساهم مثل هذه الاتفاقات في عملية نقل المعرفة واستقطاب رؤوس الأموال في ظل تعزيز وتنمية أداء القطاعات الإنتاجية التي تعمل بهدف التصدير مما يعزز الاستثمارات المحلية والخارجية.

جامعة بوليتكنك فلسطين
Palestine Polytechnic University
المكتبة
Acc. ٧٦٢٤

١- الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي:

تم توقيعه في **باريس** في العام ١٩٩٤، ويتكون من إحدى عشرة مادة، أهمها:

- إن الاتفاق سيحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وإنه يغطي الضفة الغربية وقطاع غـزة خلال الفترة الانتقالية، وان صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية ستحدد بحسب الاتفاقية التي تحكم ما عرف بالولاية الإقليمية.

- تشكيل لجنة فلسطينية-إسرائيلية، مشتركة من عدد متساوٍ من الأعضاء، وتتخذ قراراتها بالاتفاق، وتشتمل مهامها على مراجعة الاتفاقية وتقييم العلاقات الاقتصادية.

- **وتتعلق بالضرائب وسياسات الاستيراد وتتلخص في الآتي:**

- تتمتع السلطة الفلسطينية بحرية تحديد الجمارك والرسوم والضرائب على السلع المسـتوردة ضمن قوائم (A١و A٢ وB)[١٧]، بالإضافة إلى السيارات وبالكميات التي تُلبي احتياجـات السـوق الفلسطينية، والتي ستحددها اللجنة المشتركة.

- فيما عدا ذلك تلتزم السلطة بمعدلات الجمارك والضرائب والرسوم الأخرى التـي تفرضـها إسرائيل على الواردات، كما تلتزم بسياسة الاستيراد الإسرائيلية وإجراءاتها.

- سيحق لإسرائيل تعديل الضرائب والجمارك وسياسة الاستيراد والمواصفات على أن لا تشكل التغيرات في المواصفات عائقا غير جمركي، وان تكون قائمة على اعتبارات الصـحة والسـلامة وحماية البيئة، وفقاً للاتفاقية حول العوائق الفنية من الجات.

- تلتزم السلطة الوطنية الفلسطينية بمعدل ضريبة القيمة المضافة المعتمد في إسرائيل، مع قدرتها على تخفيض بما لا يزيد على نقطتين مئويتين.

---

[١٧] السلع A١ سلع منتجة في الدول العربية و يستوردها الفلسطينيون,
و السلع A٢ المنتجة في البلدان العربية و غيرها و يستوردها الفلسطينيون,
و السلع B تضم البنود الغذائية الأساسية و سلع ضرورية لبرنامج التنمية الاقتصادية المستوردة من قبل الفلسطينيين

- تم تحديد إجراءات معينة لاستيراد البترول عن طريق الأردن، وقد هدفت الإجراءات إلى عدم تمكين الفلسطينيين من بيعه للإسرائيليين.

- نصت الاتفاقية على حق الفلسطينيين باستخدام كافة نقاط الدخول والخروج الإسرائيلية المحددة لغرض استيراد وتصدير السلع، وان السلع الفلسطينية ستعطى معاملة مساوية للإسرائيلية.

- حددت المادة إجراءات خاصة بالمعابر مع الأردن ومصر، وإجراءات شحن البضائع وحركة المسافرين عليها.

- أعطت المادة الحق للسلطة الفلسطينية في استثناء أمتعة العائدين الفلسطينيين من ضرائب الاستيراد، وكذلك سمح للسلطة باستثناء التبرعات العينية التي تصلها من الخارج من الجمارك وضرائب الاستيراد.

الضرائب المباشرة:

- أعطت المادة السلطة الوطنية الحق في انتهاج سياسة ضريبية مباشرة مستقلة، ويشمل ذلك ضريبة الدخل على الأفراد والشركات وضرائب الملكية وضرائب ورسوم الحكم المحلي.

- نصت المادة كذلك على أن تقوم إسرائيل بتحويل ضرائب الدخل التي تخصم من الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بنسبة ٧٥%، وفي المستوطنات بنسبة ١٠٠%.

- ونصت على قيام الجانبين بالعمل على منع الازدواج الضريبي في السلطة الوطنية الفلسطينية.

الصناعة:

- نصت المادة على حرية تبادل المنتجات الصناعية دون قيود، وعلى حق الفلسطينيين في تصدير منتجاتهم الصناعية إلى الأسواق الخارجية دون قيود.

- أعطت المادة الفلسطينيين الحق في دعم صناعاتهم الوطنية من خلال تقديم المنح والقروض ومساعدة البحث والتطوير والمزايا الضريبية المباشرة، واستخدام الطرق التي تستخدمها إسرائيل في

ذلك، ولا يسمح بإعادة الحسومات الضريبية غير المباشرة، كما لا يسمح بتقديم مزايا ودعم مباشر للمبيعات.

تقييم اتفاق باريس الاقتصادي:

رغم مرور أكثر من ١٠ سنوات على اتفاق باريس الاقتصادي(البروتوكول الاقتصادي) الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل , والذي دخل حيز التنفيذ فور التوقيع عليه , فانه لم يطرأ أي تطور إيجابي على الأداء العام لمؤشرات الاقتصاد الكلي في الضفة والقطاع , فالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين ما زالت شديدة الاختلال, وغير متكافئة, وتميل لمصلحة إسرائيل, وذلك على الرغم من الإدراك الكامل بوجود العديد من القيود والعوائق التي تضمنها البروتوكول الاقتصادي, والتي يفترض انه سعى لتصحيحها تدريجيا عبر التوسيع الهوامش المتاحة للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي جاءت استمرار لطبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية التي كانت سائدة بين المناطق الفلسطينية المحتلة وإسرائيل من عام ١٩٩٧. كما أن الصلاحيات الممنوحة بموجب البروتوكول الاقتصادي في الضفة والقطاع ما زالت محدودة,إضافة إلى العديد من القيود والعوائق التجارية التي تضمنها البروتوكول والتي لم تكن موجودة رسميا قبل العام ١٩٩٤, وبخاصة تلك المفروضة على التجارة الزراعية, كما أصبح بروتوكول باريس الاقتصادي إطارا ومرجعا لعقد ونفي الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والأقطار الأخرى.(ماس ١٩٩٦؛Kessler,١٩٩٩؛MAS,١٩٩٨).

وعلى عكس ما كان متوقعا منذ بدء المرحلة الانتقالية, تبين المؤشرات الاقتصادية الرئيسة المتاحة للسنوات ١٩٩٤- ١٩٩٨ أن أداء الاقتصاد الفلسطيني في تراجع مستمر, فقد اخذ كل من الناتج القومي الإجمالي, والناتج المحلي الإجمالي , ومعدل الاستهلاك الفردي , والدخل الفردي (بالقيم الثابتة) بالتناقص المستمر, وصاحب ذلك زيادة في معدلات البطالة والتضخم(الجعفري,١٩٩٨؛انظر أيضا منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول مسح

القوى العاملة أعداد متنوعة , والأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية) كما أن الاعتماد الفلسطيني ازداد على الخارج عموما , وعلى إسرائيل خصوصا, فقد ازدادت نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٧% في العام ١٩٩٢ إلى حوالي ٥٠% في العام ١٩٩٧ ونتيجة لذلك, فقد ارتفعت نسبة الواردات السلعية إلى الاستهلاك لتصل إلى اكثر من ٦٠% في العام ١٩٩٦ , وبعد أن كانت لا تتجاوز ٤٥% في العام ١٩٩٢. في المقابل, لم ترتفع نسبة الصادرات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسبة ضئيلة للغاية, حيث ارتفعت من ٩% في العام ١٩٩٢ إلى حوالي ١٢% في العام ١٩٩٧, وقد نتج عن ذلك زيادة العجز في الميزان التجاري السلعي من ٩٠٢ مليون دولار في العام ١٩٩٢ ليصل إلى ٢٠٨٠ مليون دولار في العام ١٩٩٨ .

أما العجز في الميزان التجاري (السلع والخدمات) فقد تضاعف اكثر من تسع مرات خلال الفترة ١٩٩٢ –١٩٩٧ , إذ ارتفع من ٩٢ مليون دولار إلى ٩٥٥ مليون دولار تلك الفترة , وقد ترتب على ذلك زيادة نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣% في العام ١٩٩٢ إلى حوالي ٢٣% خلال العامين ١٩٩٦و ١٩٩٧ , وتعتبر هذه النسبة عالية عند مقارنتها بالمؤشرات الاقتصادية لكل من الأردن وإسرائيل والتي كانت ٣% و١٠% على الترتيب . (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني , الإحصاءات والتجارة الخارجية الفلسطينية ,إذ ارتفعت نسبته من ٨٥% في العام ١٩٩١ إلى أكثر من ٩٠% في العام ١٩٩٨, فالصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل (سلع وخدمات) تزيد عن ٩٦% من مجمل الصادرات الكلية أما الواردات الفلسطينية من إسرائيل فان نسبتها تعادل ٩٠% من مجمل الواردات الكلية . في المقابل , تراجعت نسبة الصادرات الفلسطينية الموجهة إلى الأردن من مجمل الصادرات الكلية من ٢٠% في العام ١٩٩٢ لتصل إلى اقل من ٥% في العام ١٩٩٨ كما بقيت نسبة الوردات السلعية الفلسطينية من الأردن إلى مجمل الواردات الكلية ثابتة.

وتدل هذه المؤشرات على زيادة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل من جهة وعلى حدوث تراجع في المؤشرات الاقتصادية الكلية من جهة أخرى , حيث ازداد الطلب على المدخلات اللازمة للبناء كالحديد والإسمنت, نتيجة للتوسع في عملية الإعمار وإعادة البناء , ونتيجة لعجز القاعدة الإنتاجية عن توفير تلك السلع .

القيود و المعوقات التي نتجت عن اتفاقية باريس الاقتصادي:

- نصّ الاتفاق على أن الفلسطينيين لا يجوز لهم أن يستوردوا أي كمية من السلع A١ أو A٢ من البلدان العربية أو الإسلامية إلا موافقة الطرف الإسرائيلي و إقراره أم هذه الكمية تناسب حاجة السوق الفلسطيني.
- نصّ الاتفاق على أن حاجة السوق الفلسطينية تقدر من قبل اللجنة الفرعية و تجدد هذه التقديرات كل ستة اشهر, من هنا نلاحظ عدم قدرة الفلسطينيين على استيراد الكميات التي يحتاجها السوق في حال ازديادها و إنما يجب عليهم الانتظار ستة اشهر لطرح فكرة الزيادة.
- فرض الاتفاق على السلطة انه يجب استخدام المعدلات الإسرائيلية للجمارك و المكوس و ضرائب المشتريات و الجبايات و الرسوم و الأعباء الأخرى كحد أدنى, أي أن السلطة سوف ترفع من قيمة الضرائب المفروضة و بالتالي زيادة التكاليف و الأعباء على التاجر الفلسطيني مما يؤدي إلى قلة أرباحه.
- يتيح الاتفاق لإسرائيل أن تدخل من وقت لآخر تغييرات في كل من سياسات الاستيراد و إجراءات الجمارك و سياسة ترخيص الاستيراد و مقاييس السلع المستوردة, و بشكل عام فان هذا البند يعمل على زيادة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.
- كما فرض الاتفاق قيدا آخر هو الحق للفلسطينيين باستيراد مركبات مستعملة فقط و من موديل لا يزيد عن ثلاث سنوات قبل سنة الاستيراد مما يحد من فرصة تقدم و تطور الاقتصاد الفلسطيني.

- أعطى الاتفاق الحق للإسرائيليين أن يكونوا متواجدين في خط الجمارك الفلسطيني, و أن يطالبوا بتفتيش الحقائب لتحصيل الضرائب المستحقة, و في حالة الشك يقوم موظف فلسطيني بالتفتيش في حجرة منفصلة بوجود موظف إسرائيلي مما يعني عدم استقلالية الجمارك الفلسطينية, و إن الجانب الإسرائيلي هو المسيطر بشكل فعلي على المعابر و الحدود و بالتالي فان كلمة الفصل للجانب الإسرائيلي.

المشاكل العملية التي اعترضت التطبيق الفعلي للاتفاق:

- حجز الشحنات المستوردة لصالح المستوردين الفلسطينيين.
- الإبقاء على الكميات المتفق عليها دون زيادة منذ توقيع الاتفاق.
- إتلاف البضائع المستوردة في العديد من الحالات بحجج واهية, مثل التفتيش الأمني, و الذي يقوم المستورد الفلسطيني بدفع ثمنه.
- حجز مستحقات السلطة من إيرادات الجمارك على السلع المستوردة لفترات طويلة.
- تغيير السياسات الإسرائيلية دون إبلاغ الجهات الفلسطينية مما أدى إلى إرباكات كبيرة في التجارة الفلسطينية.

٢- الاتفاق الفلسطيني مع الولايات المتحدة ومناطق التجارة الحرة الأخرى:

- وقعت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل اتفاقية منطقة تجارة حرة في نيسان من العام ١٩٩٥، ونصت على تخفيض تدريجي للضرائب الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على الواردات والتخلص منها نهائياً خلال عشر سنوات، وتتناول الاتفاقية تفاصيل العلاقة التجارية بين الجانبين والامتيازات التي منحت لإسرائيل، كونها مازالت تعتبر "دولة نامية"، بحسب الاتفاق.

- ويعتبر الاتفاق بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية امتداداً للاتفاق الإسرائيلي-الأمريكي المذكور، حيث تم بموجب قرار رئاسي أمريكي في العام ١٩٩٦، إعفاء

- يسمح للسلطة الوطنية الفلسطينية باعتماد إجراءات استثنائية ولمدة محدودة لاستحداث أو زيادة رسوم جمركية فيما يخص الصناعات الوليدة والقطاعات التي تعاني من صعوبات جدية، إلا أن الاتفاق قد نص على قيود تتعلق بفترة فرض الرسوم الجمركية ومستوياتها ومدى انتشارها.

- السلع الزراعية: حيث نص الاتفاق على إلغاء الرسوم الجمركية النسبية المفروضة على بعض المنتجات (المدرجة في البروتوكول رقم ١)، أو تخفيضها ضمن "كوتا" معينة، كما يقتصر تصدير بعض هذه الكميات على مواسم محددة. أما فيما يتعلق بصادرات الاتحاد الأوروبي، فقد نص الاتفاق على إلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها ضمن "كوتا" معينة، فيما يخص خمس مجموعات سلعية (اللحوم الحية والمجمدة، جبن، طحين، والمستحضرات العلفية).

٤- ملخص الاتفاق الفلسطيني مع الأردن ومصر ودول عربية أخرى[١٨]:

وقعت السلطة الوطنية الفلسطينية، اتفاقات تعاون اقتصادي وتجاري مع الأردن في العام ١٩٩٥، وقد ركزت الاتفاقية التجارية مع الأردن إلى جانب الاتفاق المعدل في نفس العام، على الالتزام بمبدأ التجارة الحرة واعتمدت مبدأ القوائم السلعية المعفاة من الرسوم الجمركية والضرائب بين الجانبين، ولم يشمل الاتفاق على أية معاملة تمييزية للبضائع الفلسطينية.

كما وقعت اتفاقاً مع مصر في العام ١٩٩٨، حيث نصت على مبدأ التعاون الحر بين الطرفين، إلا أنها اعتمدت مبدأ القوائم السلعية المعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية (مع استثناء الضرائب المحلية). وهناك أيضاً تفاهمات للتعاون، تم توقيعها مع أطراف عربية أخرى منها تونس والمغرب.

[١٨] علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي "الإطار الحالي للعلاقة المستقبلية"، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس ٢٠٠٠- نعمان كنفاني.

جدول رقم(٣-١)

الاتفاقات التجارية بين السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي[١٩]

السنة	طبيعة الاتفاق	التصدير	الاستيراد
١٩٩٥	اتفاق تجاري	إعفاء لمنتجات معينة محددة بقائمة في الاتفاق على أن يتم توسيع هذه القائمة بشكل تدريجي	إعفاء للمنتجات المذكورة في القوائم A١.A٢.B على أن يتم توسيع هذه القوائم بشكل تدريجي
١٩٩٦	اتفاقية خاصة بموجب قرار رئاسي أمريكي	إعفاء جمركي كامل للمنتجات الأمريكية إلى المناطق الفلسطينية	إعفاء جمركي كامل للمنتجات الأمريكية إلى المناطق الفلسطينية
١٩٩٧	اتفاقية مؤقتة للتجارة والتعاون	إعفاء لمعظم المنتجات الصناعية ومعاملة تفضيلية لبعض المنتجات الزراعية والزراعية المصنعة	إعفاء لمعظم المنتجات الصناعية ومعاملة تفضيلية لبعض المنتجات الزراعية والزراعية المصنعة
١٩٩٨	اتفاق تجاري	إعفاء جمركي لمنتجات محددات	إعفاء جمركي لمنتجات محددات
١٩٩٩	اتفاق تجارة حرة	إعفاء جمركي للمنتجات الصناعية والتعامل بنظام الحصص للمنتجات الزراعية والزراعة المصنعة	إعفاء جمركي للمنتجات الصناعية والتعامل بنظام الحصص للمنتجات الزراعية والزراعة المصنعة
١٩٩٩	اتفاق تجارة حرة مؤقتة	إعفاء جمركي لمعظم المنتجات الصناعية ومعاملة تفضيلية متفاوتة للمنتجات الزراعية والزراعية المصنعة	إعفاء جمركي لمعظم المنتجات الصناعية ومعاملة تفضيلية متفاوتة للمنتجات الزراعية والزراعية المصنعة
١٩٩٩	اتفاق تعاون تجاري	إعفاء جمركي لمجموعة المنتجات المحددة،MFN	إعفاء جمركي لمجموعة المنتجات المحددة،MFN

تقييم الاتفاقات:

هنالك الكثير من النقاشات والندوات التي تطرقت بشكل مفصل للحديث عن الإيجابيات والسلبيات للاتفاق الاقتصادي مع إسرائيل من الناحيتين النظرية والتطبيقية، حيث تركزت الإيجابيات حول الصلاحيات التي منحها الاتفاق للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى جانب الاعتراف ببعض من حقوق الجانب الفلسطيني في المجال التجاري بين الطرفين. غير أن إبراز الجوانب السلبية في هذا الاتفاق قد طغى بشكل كبير على الإيجابيات منه، وبخاصة تلك المتعلقة بدور اللجنة الاقتصادية المشتركة المعنية بمتابعة وتنفيذ البروتوكول، بسبب ربطه وتحويله للجهات الأمنية الإسرائيلية، وكذلك الثغرات المتعلقة بالصياغة وتفسير البنود الخاصة بالاتفاق، وتقييد السياسات التجارية وربطها بالقوائم السلعية المدرجة في الاتفاقية الاقتصادية، مما انعكس سلباً على إمكانية تطوير العلاقات

[١٩] جميل الخالدي. " مركز التخطيط الفلسطيني," الاتفاقات التجارية و التجارة الخارجية الفلسطينية www.oppc.pna.net

التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي، واعتماد المقاييس والمواصفات الإسرائيلية، الأمر الذي أعطى الجانب الإسرائيلي المبرر للتهرب من الالتزام بالبنود الخاصة بالمبادلات التجارية تحت ذرائع صحية.

أما فيما يخص الاتفاق الأردني-الفلسطيني، فقط كان للتشابه الكبير بين الاقتصاديين الأردني والفلسطيني من حيث الحجم والهيكل الاقتصادي اثر كبير في الحد من توسيع المبادلات التجارية بين الطرفين. وقد كتب عدد من الباحثين حول هذا الاتفاق، حيث خلص بعضهم إلى أن الاتفاقية لم تحقق أهدافها [٢٠] ، في التعاون والتكامل بين البلدين من الناحيتين الاقتصادية والتجارية، حيث لم تعتمد الاتفاقية آلية محددة للتنفيذ، فيما لم تنجح اللجنة المشتركة في تنفيذ الاتفاق، كما لم تشمل القوائم السلعية على سلع فلسطينية مهمة كانت تصدر قبل ذلك إلى الأردن، وأهملت الاتفاقية تجارة الترانزيت ذات الأهمية القصوى للاقتصاد الفلسطيني، ولم تساهم التعديلات على الاتفاقية المذكورة في العام ١٩٩٥ في أحداث تغيير جوهري في النشاط التجاري بين الطرفين.

ورأى البعض الآخر أن الاتفاق الإسرائيلي-الأردني للتبادل والتعاون الاقتصادي قد ساهم في عدم توسيع قاعدة التبادل التجاري بين فلسطين والأردن. كما ساهم اتفاق باريس الاقتصادي في هذا الاتجاه من حيث الازدواجية الموجودة بين القوائم السلعية في الاتفاق الإسرائيلي-الفلسطيني، والأردني-الفلسطيني.

كما كان للإجراءات والقيود غير الجمركية التي تستخدمها إسرائيل، وكذلك التجارة غير الرسمية (تجارة الشنط) الأثر الهام في أضعاف التبادل التجاري بين الأردن وفلسطين.

أما الاتفاق الفلسطيني مع الاتحاد الأوروبي، فقد واجه بعض المشاكل، حيث أن طبيعة العلاقة الاقتصادية والتجارية بين فلسطين وإسرائيل، تعني أن دخول السلع الأوروبية لإسرائيل بدون تعرفة

---

[٢٠] انظر محمود الجعفري، "الاتفاقية التجارية الأردنية-الفلسطينية، متطلبات التعديل، فلسطين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية-١٩٩٧، سلسلة تقارير الأبحاث، رقم ٤.

أو قيود كمية عليها يعني بالضرورة دخولها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن من خلال إسرائيل مما يؤثر على قدرة فلسطين للتصدير إلى أوروبا.

إلى جانب ذلك فإن الامتيازات التي منحت للفلسطينيين من خلال هذه الاتفاقية تعتبر متواضعة بالقياس لخصوصية الوضع الفلسطيني، والامتيازات المعطاة للسلع الفلسطينية، بينما يرى البعض تشددا في تحديد شروط المنشأ للسلع الفلسطينية بحسب الاتفاق.

أما الوضع الخاص مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي جاء بموجب القرار الرئاسي الأمريكي، فإنه من الناحية العملية لم يسهم في تطوير الحركة التجارية بين الطرفين، حيث يواجه المصدر الفلسطيني ارتفاع كلفة النقل، وعدم معرفة جيدة بالسوق الأمريكية، مما يتطلب إعداد استراتيجيات إنتاجية تعتمد القدرة التنافسية للاستفادة من التسهيلات الممنوحة بموجب القرار المذكور.

ورغم كل هذه الاتفاقات الهادفة للوصول بالمنتج الفلسطيني إلى الأسواق العالمية وتنويع مصادر المبادلات التجارية والشركاء التجارية، فإن سيطرة إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية لا تزال قوية.

وفيا يلي جدول يوضح تأثير الاتفاقيات التجارية السابقة على الاقتصاد الفلسطيني, حيث يتبين أن نسبة عالية من المنشآت التي تم استطلاع رأيهم حول مدى استفادتهم من مثل هذه الاتفاقيات, يرون أن الاتفاقية مع إسرائيل تضر بالاقتصاد الفلسطيني(في الصناعة, و الزراعة ,و الخدمات و التجارة) بنسبة(٤٣,٨ ,٦٠,٠, ٥١,٨) على التوالي.

فيما يرى الآخرون أن الاتفاقية مع الأردن تخدم الاقتصاد الفلسطيني(في الصناعة, و الزراعة ,و الخدمات و التجارة) بنسبة(٤٤,٦ ,٤٢,٠, ٣٣,١) على التوالي.

بينما يرى البعض أن الاتفاقية مع مصر تخدم الاقتصاد الفلسطيني(في الصناعة, و الزراعة ,و الخدمات و التجارة) بنسبة(٤٢,٩, ٤٠,٥, ٣٢,٥) على التوالي.

جدول رقم (٣-٢)

تأثير الاتفاقيات التجارية مع البلدان التالية على الاقتصاد الفلسطيني[٢١]

البلد	تضر بالفلسطينيين	تخدم الفلسطينيين	لا تأثير لها	لا أعرف	المجموع
إسرائيل					
تجارة وخدمات	٤٣,٨	٣٣,٧	١٤,٨	٧,٧	١٠٠,٠
صناعة	٦٠,٠	٢٧,٤	٨,٦	٤,٠	١٠٠,٠
زراعة	٥١,٨	٢٠,٦	١٦,٥	١١,١	١٠٠,٠
الأردن					
تجارة وخدمات	١٧,٣	٤٤,٦	١٩,٦	١٨,٥	١٠٠,٠
صناعة	١٧,٨	٤٢,٠	٢٧,٠	١٣,٢	١٠٠,٠
زراعة	١٤,٢	٣٣,١	٣٠,٨	٢١,٩	١٠٠,٠
مصر					
تجارة وخدمات	١٤,٣	٤٢,٩	٢٤,٣	١٨,٥	١٠٠,٠
صناعة	١٤,٥	٤٠,٥	٣٠,٥	١٤,٥	١٠٠,٠
زراعة	٨,٣	٣٢,٥	٣٦,٧	٢٢,٥	١٠٠,٠

[٢١] مركز تطوير القطاع الخاص, مسح أوضاع القطاع الخاص الفلسطيني, سلسلة المسوحات الاقتصادية رقم ١,تشرين الثاني ٢٠٠١.

٣-٦ واقع حماية الصناعات الناشئة الفلسطينية[٢٢] :

لا يخفى على أحد بأن هناك تداخل في صلاحيات وزارة الصناعة ووزارة الاقتصاد والتجارة، وهذا التداخل لا يخلق إشكاليات بين هاتين الوزارتين فحسب بل إنه يؤثر بشكل سلبي على القطاع الخاص. فالمطلوب هو إما دمج الوزارتين في وزارة واحدة تسمى وزارة الصناعة والتجارة، أو تطوير آليات التنسيق والتعاون وتحديد المهام بين هاتين الوزارتين إلى الحد الأقصى الذي يضمن سير العمل على أكمل وجه. كما أنه من المحبذ دمج وزارة التموين في نفس الإطار لأن وزارة التموين تشرف على التجارة الداخلية ولا يوجد سوق قطاع عام مركزية، إذ أن القطاع الخاص يتولى بشكل مباشر أعمال الاستيراد والتصدير. كما أن السلطة الوطنية لا تقوم بدعم مباشر لأية سلع أو منتجات حيث أننا نعتمد اقتصاد السوق.

تضع وزارة الصناعة نصب أعينها خدمة القطاع الصناعي في فلسطين وحمايته وتطويره، فهي تمثل وجهة نظر الصنّاع وتتبنى قضاياهم وتدافع عن مصالحهم، وهذا يتناقض على أرض الواقع مع مصلحة التجار والمستوردين. فهناك حراك اقتصادي يخلق نوعاً من التناقض بين التاجر والصانع، فكل منهم يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح والمنفعة الاقتصادية. ومهمة الدولة هنا تكون في تحقيق الموازنة بين مصلحة القطاع الصناعي ومصلحة القطاع التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية العليا في إيجاد فرص عمل وخلق قدرة للاقتصاد الفلسطيني على تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية الفلسطينية. ومن هذا المنطلق فإنني أنادي بضرورة دمج وزارة الاقتصاد والتجارة مع وزارة الصناعة، أو زيادة التنسيق بينهما بهدف الموائمة بين مصالح أطراف الصناعة الفلسطينية، والتي تصب في نهاية الأمر في خدمة الاقتصاد الفلسطيني وتقوية قطاعاته، وزيادة ثقة الصناع بمؤسسات القطاع العام الفلسطيني.

[٢٢] هذا ما صرّح به وزير الصناعة سعد الكرند في برنامج واجه الجمهور, مركز ميزان لحقوق الإنسان.

ويجب التنويه هنا إلى أن وزارة الصناعة وفي خضم جهدها لحماية الصناعة الفلسطينية والنهوض بها قد استطاعت أن تستصدر قراراً من مجلس الوزراء يتعلق بالتعاقدات الحكومية، بحيث أنه يحظر على مؤسسات الدولة التعاقد على سلع مستوردة إذا كان لها بديل فلسطيني.

الفصل الرابع
منهجية البحث

الفصل الرابع
منهجية البحث

مكونات الفصل:

٤-١ المقدمة.

٤-٢ منهجية البحث:

٤-٢-١الأسلوب التاريخي الوثائقي.

٤-٢-٢ الأسلوب الوصفي التحليلي.

٤-٣ مجتمع البحث.

٤-٤ اختيار عينة البحث.

٤-٥ أدوات تحليل البيانات.

٤-٦ أدوات جمع البيانات.

٤-١ المقدمة:

سيتم من خلال هذا الفصل توضيح منهجية البحث التي اتبعها فريق البحث, بالإضافة إلى مجتمع البحث,و عينة البحث, و أدوات البحث كالاستبانة و مكوناتها.

٤-٢ منهجية البحث:

اعتمد فريق البحث على الأسلوب التاريخي(الوثائقي), و الأسلوب الوصفي التحليلي في هذا البحث.

٤-٢-١ الأسلوب التاريخي الوثائقي:

يعتمد هذا الأسلوب على جمع الحقائق و المعلومات من خلال الرجوع للمراجع الأدبية و العلمية و الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع, وقد تم استخدام هذا الأسلوب في الفصل الثاني.

٤-٢- ١٢الأسلوب الوصفي التحليلي:

يركز هذا الأسلوب على وصف دقيق و تفصيلي لواقع سياسات التصنيع في فلسطين, وقد تم استخدام هذا الأسلوب لأنه يشتمل على وصف الواقع و جمع المعلومات و البيانات عنه, و تصنيفها و تنظيمها مما يؤدي إلى فهم الواقع و تحليله و التعرف على أسبابه و من ثم التوصل للاستنتاجات و التعميمات التي تساعد فريق البحث على اختيار الوسيلة الأفضل للاستفادة منه.

٤-٣ مجتمع البحث:

يمثل المجتمع الكلي للبحث المنشآت الإنتاجية في محافظة الخليل, و قد تم الحصول على أسماء هذه المنشآت من الغرفة التجارية لمدينة الخليل, و من الجدير بالذكر أنه تم اختيارها من خلال قائمة بالمنشآت من الدرجة الممتازة, وذلك لما تتمتع به هذه المنشآت من تأثير على الاقتصاد الفلسطيني, و الجدية و الصدق في التعامل, و لان بعض المنشآت المسجلة في الدرجات الأخرى قد لا تكون قائمة بالفعل و إنما سجلت لأغراض أخرى.وهي أيضا تشكل ما نسبته ٥٠% من المنشآت العاملة في محافظة الخليل مما يعني أنها قادرة على تمثيل خصائص المجتمع الكلي .

٤-٤ اختيار عينة البحث:

قام فريق البحث باختيار العينة حيث أن هذه العينة ممثلة لخصائص المجتمع, و بذلك يمكن تعميم النتائج التي حصلنا عليها من خلال العينة على كل منشآت المجتمع الأصلي. و قد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية لتمثيل المجتمع الأصلي للبحث, حيث تم توزيع ١١٠ استبيانات و تم استرجاع ١٠٠ استبانه, و يشكل هذا العدد ما نسبته ٩٠% من الاستبيانات الموزعة, ولم يتم استثناء أي استبانه بسبب التلف.

٤-٥ أدوات تحليل البيانات:

قام فريق البحث بتفريغ الاستبيانات باستخدام برنامج تحليل الرزم الإحصائية SPSS حيث تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام الأعداد, و النسب المئوية, و المتوسط الحسابي كما تم استخدام اختبار(T-Test) الذي يظهر المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري, ودرجات الحرية و قيمة T و الدلالة الإحصائية, كما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analyse Of Variance) الذي يوضح مجموع المربعات, و درجات الحرية, و متوسط المربعات و قيمة T المحسوبة و الدلالة الإحصائية بين المجموعات و داخل المجموعات, كما تم استخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا لقياس درجة الصدق الداخلية و تناسق أسئلة الاستبانة.

و قد تم عرض النتائج في جداول و أشكال توضيحية توضح النسب المئوية للإجابات على الأسئلة, إضافة إلى الاستفادة من المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري للتأكد من دقة الإجابات و عدم تشتت البيانات.

هذا و قد تم تصميم الاستبانة لتكون الإجابات عليها على أساس مقياس "ليكرت"(٥-٤-٣-٢-١) حيث يعني الرقم خمسة موافق بشدة , و الرقم واحد غير موافق بشدة, و قد اعتبر العامل الذي وسطه الحسابي فوق الثلاثة في منطقة الموافق .أما العامل الذي وسطه أقل من ثلاثة فقد أعتبر في منطقة المعارض.أما مقياس التشتت فقد أعتبر العامل الذي انحرافه المعياري مرتفع فيه تشتت, بينما الذي انحرافه المعياري قليل غير مشتت.

٤-٦ أدوات جمع البيانات:

الاستبانة:

من اجل الحصول على البيانات من مصادرها الرئيسية تم إعداد استبانه شاملة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المغلقة و المتعلقة بمشكلة البحث.

مكونات الاستبانة:

تكونت الاستبانة من أربعة أقسام:

القسم الأول: تضمن رسالة التغطية التي تبين موضوع البحث و الهدف منه.

القسم الثاني: ويشتمل على معلومات عامة حيث تتضمن المتغيرات الديموغرافية و متغيرات عن طبيعة المنشاة، هي على النحو التالي:

١-المتغيرات الديموغرافية:

- العمـــــر: و قد قسم إلى أربع مستويات هي من(٢١-٣٠)، و من(٣١-٤٠) و من (٤١-٥٠) و (٥١)فما فوق.
- المؤهلات العلمية: و قد اتخذ خمس مستويات(ثانوية عامة فما دون، و دبلوم، و بكالوريوس، و ماجستير، و دكتوراه).
- سنوات الخبرة: و قد اشتملت على ثلاث فئات (٥ فما دون)، ومن(٥-١٠)، و (١٠ فما فوق).

٢- المتغيرات المتعلقة بطبيعة المنشأة:

- تاريخ تأسيس المنشأة.

- نوع الملكية: و يحتوي على ثلاثة أقسام (عائلية، و فردية،و شركة).
- القطاع الذي تنتمي إليه المنشاة: و يشتمل على أربع مستويات (صناعي، و تجاري، و خدماتي. و زراعي).
- تقوم المنشأة بتسويق منتجاتها في(السوق المحلي، و السوق الإسرائيلي، والسوق العالمي).

القسم الثالث: و يتكون من الأقسام التالية :

أولا ً : الدعم المؤسسي: و يتكون من سبع عبارات، نستفسر فيها عن أهم الإجراءات و التسهيلات التي يجب أن توفرها الحكومة للمنشآت العاملة في الاقتصاد الفلسطيني.

ثانيا ً : التمويل و الضرائب:و يتكون من ست عبارات، تبحث في الإعفاءات الضريبية التي تُمنح للمنشآت لتشجيعها على الإنتاج.

ثالثا ً : تشجيع الصادرات: حيث تتكون هذه الفقرة من خمس عبارات، تقيس الواقع في ما يختص بالأمور التي تسهل عمليات التصدير على المنشآت التي تعمل في مجال التصدير.

رابعا ً : إحلال الواردات: وتتكون من خمس عبارات، تهدف إلى قياس واقع إجراءات الحماية التي تتبعها الحكومة من أجل الحفاظ على المنشآت المنتجة الفلسطينية، وخصوصا ً فيما يتعلق بإجراءات الاستيراد.

خامسا ً : البحث و التطوير: وتتكون من خمس عبارات، تبحث في الجهود المبذولة من ِقبل كل ٍ من الحكومة و المنشآت في مجال تطوير المنشآت وتحسين جودة منتجاتها.

سادساً : مساهمة السياسات الاقتصادية في تعزيز الميزة التنافسية للمنشآت: حيث تحتوي على خمس عبارات، تبحث الطرق التي تتبعها الحكومة من أجل رعاية المنشآت وذلك بواسطة الجمعيات و الاتحادات الصناعية و الغرف التجارية.

القسم الرابع: ويتكون من ثلاثة أسئلة مفتوحة بحيث تتيح الفرصة للمجيب لتعبير عن رأيه في:

- الرضا بشكل عام عن سياسات التصنيع الموجودة.
- تركيز سياسات التصنيع الموجودة على قطاع صناعي معين دون غيره من القطاعات.
- أي ملاحظات أخرى حول الدور الذي تلعبه السلطة لدعم القطاعات الإنتاجية المختلفة.

الفـــصـــل الـخـامـس
تقييم السياسات الصناعية الفلسطينية
"عرض النتائج و تحليلها"

مكونات الفصل:

٥-١ عرض و تحليل النتائج.

٥-٢ المعلومات الديموغرافية.

٥-٣ تفريغ و تحليل البيانات.

أولاً: الدعم المؤسسي.

ثانياً: التمويل و الضرائب.

ثالثاً: تشجيع الصادرات.

رابعاً:إحلال الواردات.

خامساً:البحث و التطوير.

سادساً: مساهمة السياسات الاقتصادية في تعزيز الميزة التنافسية.

٥-٤ الأسئلة المفتوحة.

٥-١ عرض وتحليل النتائج:

يتضمن هذا الجزء المعلومات التالية:

٥-٢ أولا:المعلومات الديموغرافية:

أ. المعلومات الشخصية:

و تتمثل في خصائص العينة حسب متغير العمر,و المؤهلات العلمية,و سنوات الخبرة.

١-خصائص العينة حسب متغير العمر:

يبين الشكل رقم(٥-١) توزيع العينة حسب متغير العمر حيث يتبين أن ٣٩% من مدراء المنشآت التي شملتهم العينة كانت أعمارهم ما بين ٣١-٤٠ سنة, وكان ٢٦% منهم في الفترة من ٢١-٣٠, ٢٢% منهم ما بين ٤١-٥٠, في حين كانت نسبة المدراء فوق ٥٠سنة ١٣%.

جدول رقم(٥-١)

خصائص العينة حسب متغير العمر

المتغير		التكرار	النسبة المئوية	القيم الناقصة
العمر	٢١-٣٠	٢٦	٢٦٪	١
	٣١-٤٠	٣٨	٣٩٪	
	٤١-٥٠	٢٢	٢٢٪	
	فما فوق ٥٠	١٣	١٣٪	
المجموع		٩٩	١٠٠٪	

شكل رقم(٥-١)

توزيع العينة حسب متغير العمر

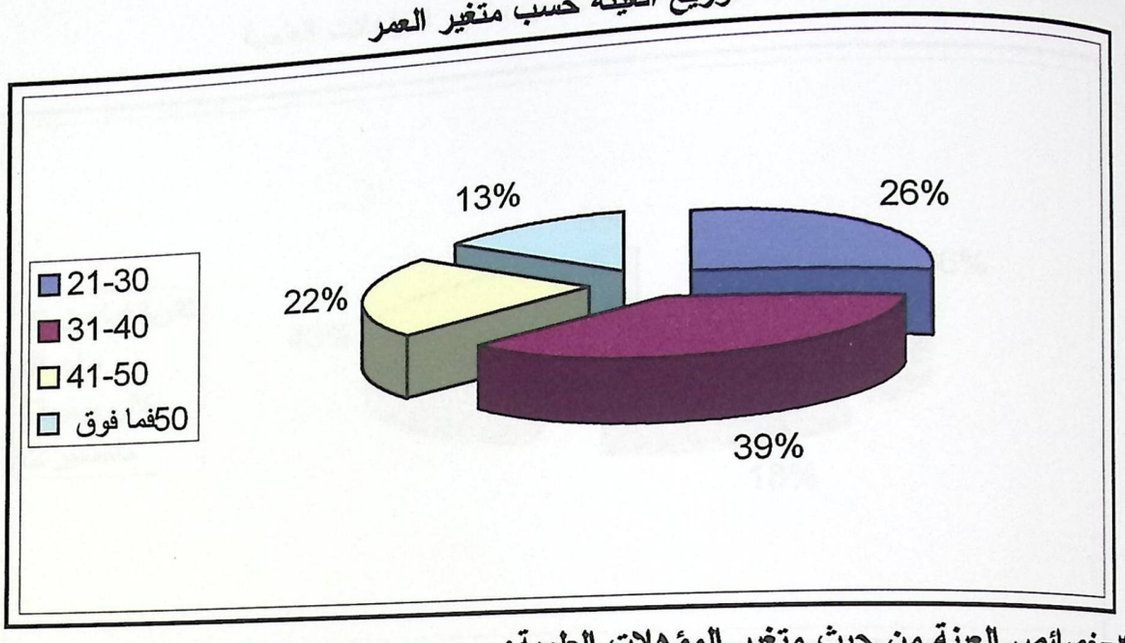

٢-خصائص العينة من حيث متغير المؤهلات العلمية:

لقد تبين بعد التحليل أن ما نسبته ٤٣% من مدراء المنشآت كانوا من حملة درجة البكالوريوس, فيما كان ٣٦% منهم حاصلين على ثانوية عامة فما دون, و كانت نسبة حملة الدبلوم ١٨%, و ٣% منهم من حملة درجة الماجستير. ويوضح الشكل (٥-٢)توزيع المدراء على الفئات العمرية المختلفة.

جدول(٥-٢)

خصائص العينة وفقا لمتغير المؤهلات العلمية

المتغير		التكرار	النسبة المئوية	القيم الناقصة
المؤهلات العلمية	ثانوية فمادون	٣٥	٣٦٪	٢
	دبلوم	١٨	١٨٪	
	بكالوريوس	٤٢	٤٣٪	
	ماجستير	٣	٣٪	
المجموع		٩٨	١٠٠٪	

شكل رقم(٥-٢)

توزيع العينة حسب متغير المؤهلات العلمية

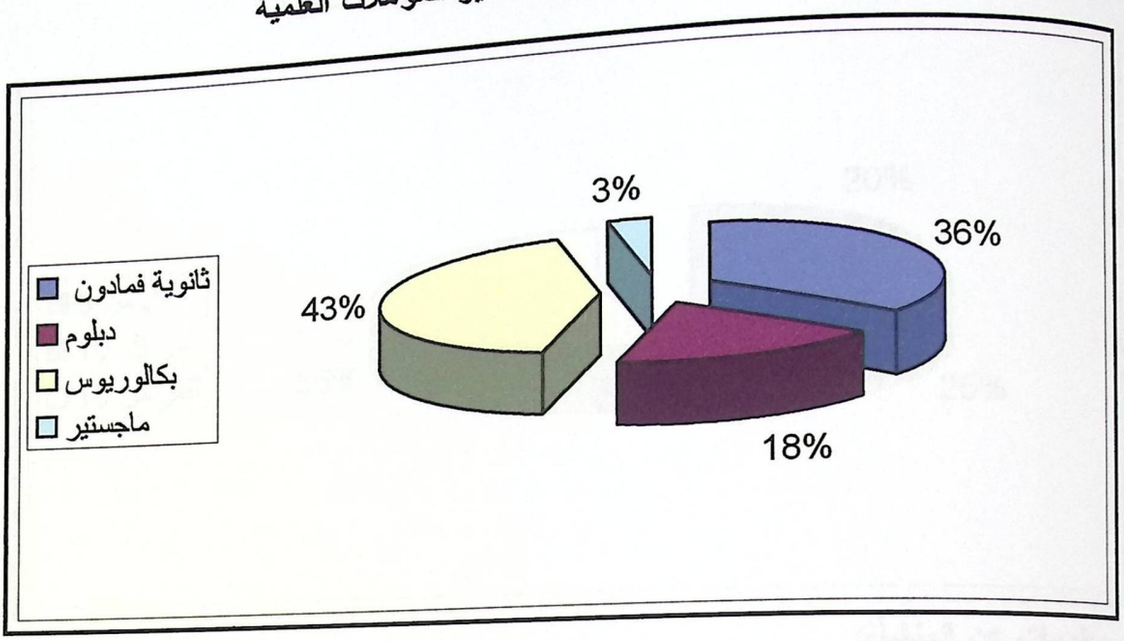

٣-خصائص العينة حسب متغير سنوات الخبرة:

يوضح الشكل (٥-٣) توزيع العينة على سنوات الخبرة, حيث أظهرت النتائج أن ما نسبته ٥٥% من مدراء المنشآت كانت تزيد سنوات خبرتهم عن ١٠سنوات.فيما كان ٢٥% منهم ممن تتراوح سنوات خبرتهم مابين٥-١٠ سنوات, ٢٠% الباقية ممن تقل سنوات خبرتهم عن خمس سنوات.

جدول رقم(٥-٣)

خصائص العينة وفقا لمتغير سنوات الخبرة

المتغير		التكرار	النسبة المئوية	القيم الناقصة
سنوات الخبرة	أقل من٥	١٩	٢٠٪	٥
	٥-١٠	٢٤	٢٥٪	
	أكثر من١٠	٥٢	٥٥٪	
المجموع		٩٥	١٠٠٪	

شكل رقم(٥-٣)

توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة

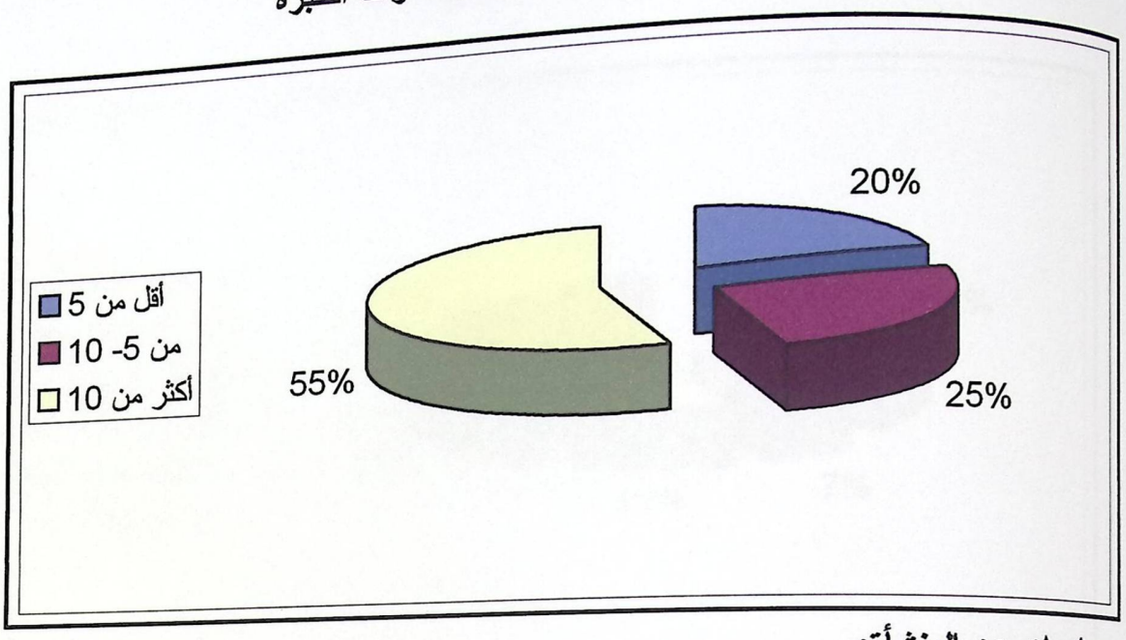

ب. معلومات عن المنشأة:

و تتمثل في خصائص العينة حسب نوع الملكية, و القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة, و السوق الذي تسوق به منتجاتها.

١-خصائص العينة وفق تاريخ التأسيس:

جدول رقم(٥-٤)

خصائص العينة حسب تاريخ التأسيس

تاريخ التأسيس	التكرار	النسبة المئوية
قبل عام ١٩٩٠	٣٦	٣٦٪
١٩٩٠-١٩٩٢	٧	٧٪
١٩٩٣- ١٩٩٥	١٢	١٢٪
١٩٩٦-١٩٩٨	٢٠	٢٠٪
١٩٩٩-٢٠٠١	١٥	١٥٪
٢٠٠٢-٢٠٠٤	٧	٧٪

شكل رقم(٥-٤)

توزيع العينة حسب تاريخ التأسيس

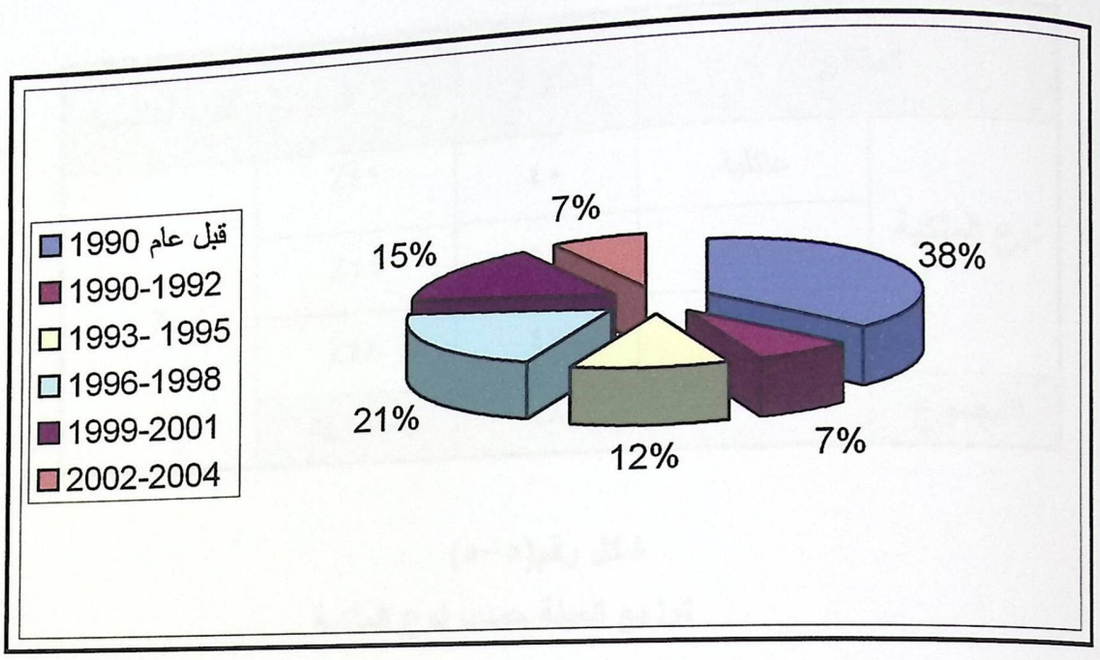

أما عن تاريخ تأسيس المنشاة فقد توزعت المنشات التي شملتها العينة كما يلي: ٣٦% من المنشات تأسست قبل العام ١٩٩٠, فيما تأسس ٧% منها ما بين العام ١٩٩٠-١٩٩٢, و ١٢% تأسست بين العام ١٩٩٣-١٩٩٥, فيما كانت نسبة المنشات التي تأسست ما بين ١٩٩٦-١٩٩٨ ٢١ % و تأسس ١٥% ما بين ١٩٩٩-٢٠٠١ , أما المنشات التي تأسست ما بين ٢٠٠٢-٢٠٠٤ كانت نسبتها ٧%, ويوضح الشكل رقم(٥-٤) توزيع العينة حسب تاريخ التأسيس.

٢-توزيع العينة حسب نوع الملكية:

أما فيما يتعلق بتوزيع العينة على نوعية المنشأة, فقد تبين أن ٤٨% من المنشآت التي شملتها العينة خضعت للملكية على شكل شركة, في حين أن ٤١% من المنشآت كان نوع الملكية فيها فردي, ١١% منها كانت ملكيتها عائلية. ويبين الشكل (٥-٥) توزيع المنشآت على نوعية الملكية المختلفة.

جدول رقم(٥-٥)

خصائص العينة وفقا لنوع الملكية

المتغير		التكرار	النسبة المئوية	القيم الناقصة
نوع الملكية	عائلية	٤٠	٪٤١	٢
	فردية	١١	٪١١	
	شركة	٤٧	٪٤٨	
المجموع		٩٨	%١٠٠	

شكل رقم(٥-٥)

توزيع العينة حسب نوع الملكية

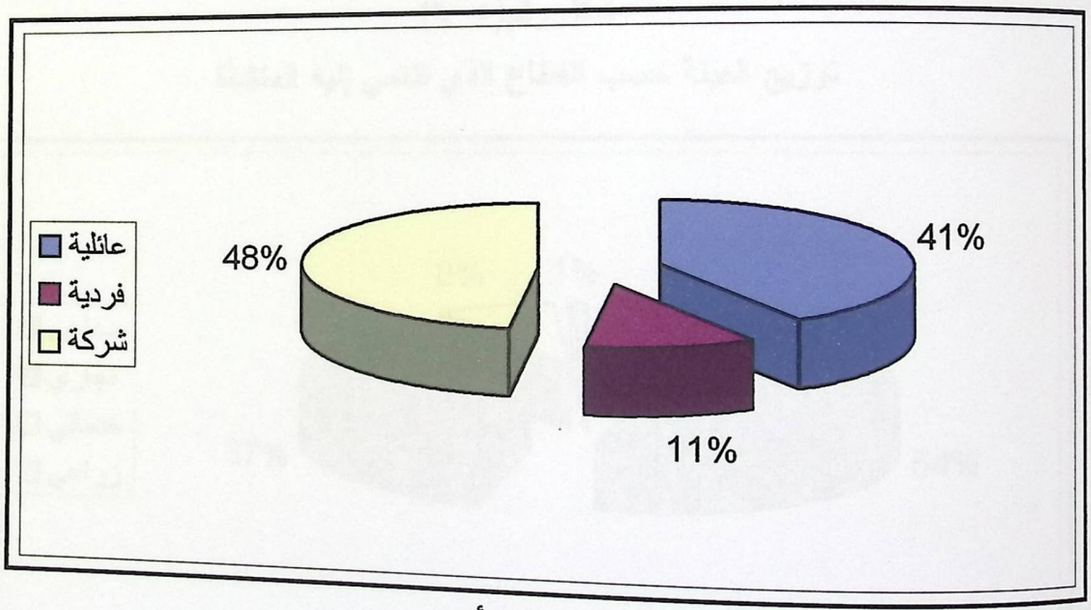

٣- توزيع العينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة:

نلاحظ أن المنشآت التي شملتها العينة قد توزعت على القطاعات الإنتاجية على النحو التالي؛ ٥٤% تنتمي للقطاع الصناعي, و٣٧% تنتمي للقطاع التجاري, بينا انتمت ٨% للقطاع الخدماتي, و ١% للقطاع الزراعي. ويظهر الشكل (٥-٦) النسبة المئوية لتوزيع المنشآت على القطاعات الإنتاجية.

جدول رقم(٥-٦)

خصائص العينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة

المتغير		التكرار	النسبة المئوية	القيم الناقصة
القطاع الذي تنتمي إليه المنشاة	صناعي	٥٣	٥٤٪	١
	تجاري	٣٧	٣٧٪	
	خدماتي	٨	٨٪	
	زراعي	١	١٪	
المجموع		٩٩	١٠٠%	

شكل رقم(٥-٦)

توزيع العينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة

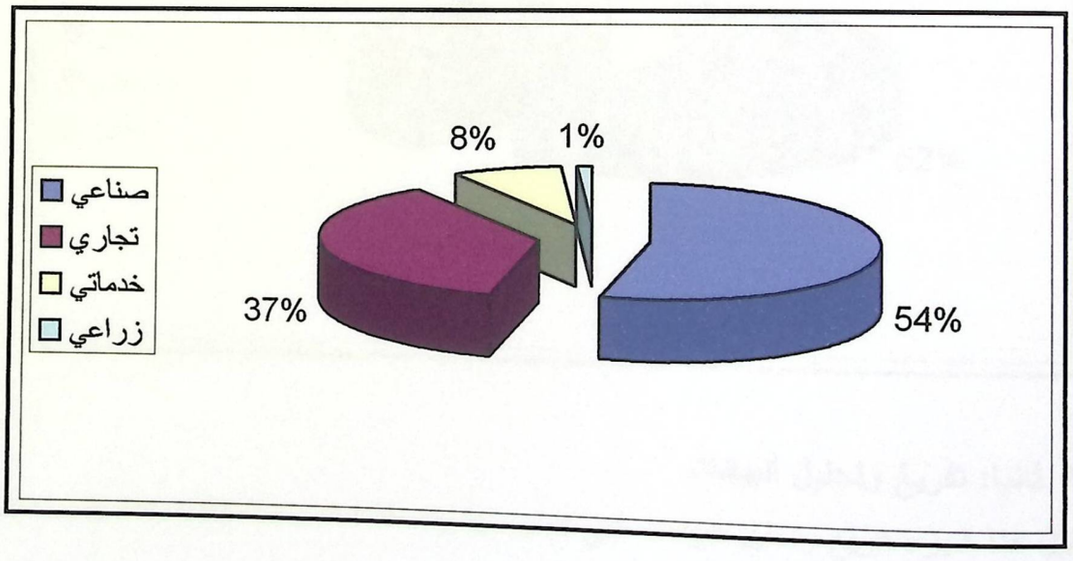

٤- توزيع العينة حسب السوق:

أما عن تسويق المنتجات على الأسواق المختلفة فقد أظهرت النتائج التالي؛ ٦٢% من المنشآت تسوق منتجاتها في السوق المحلي، و ٣١% تسوق منتجاتها في السوق الإسرائيلي، و ٧% فقط تسوق منتجاتها في السوق العالمي. ويتضح لنا في الشكل (٥-٧) الأسواق التي يتم تسويق المنتجات الفلسطينية فيها.

جدول رقم(٥-٧)

خصائص العينة حسب السوق الذي يتم التسويق فيه

المتغير		التكرار	النسبة المئوية	القيم الناقصة
السوق	محلي	٨٥	٨٥,٩٪	١
	إسرائيلي	٤٢	٤٢,٤٪	
	عالمي	٩	٩,١٪	

شكل رقم(٥-٧)

توزيع العينة حسب السوق

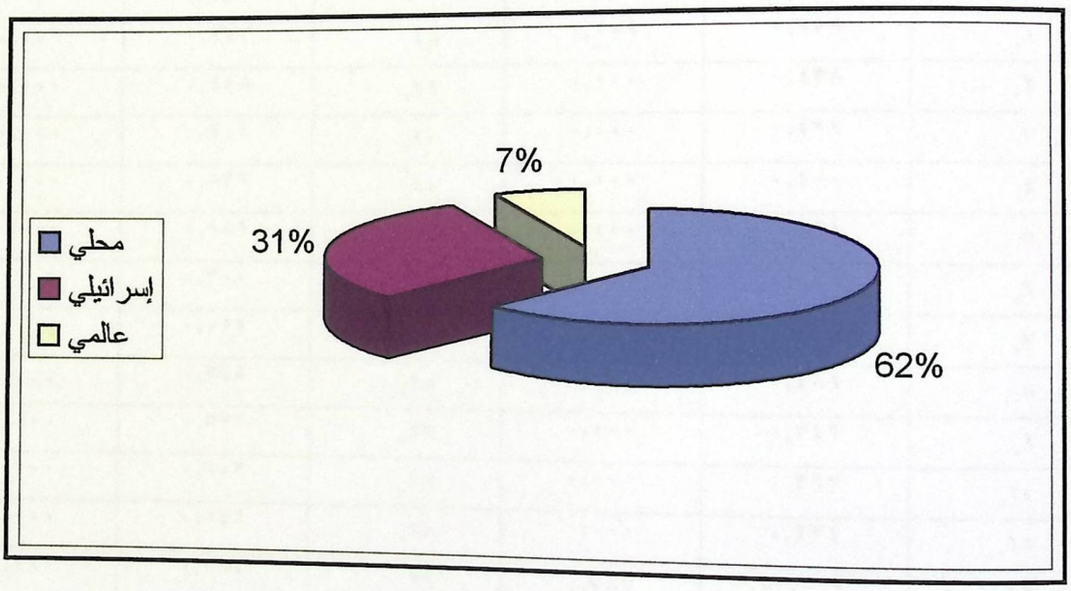

٥-٣ ثانيا: تفريغ وتحليل البيانات

ويتناول هذا الجزء تفريغ وتحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة أداة البحث (الاستبانة) حيث تم تناول المقاييس المستخدمة وإيجاد التكرارات والنسب المئوية للإجابات, وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة لهذه البيانات, وذلك عن طريق الحاسب وباستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS.

- **صدق مقياس الدراسة:**

للتحقق من صدق مقياس الدراسة قمنا بحساب مصفوفة ارتباط فقرات المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس و ذلك للتأكد من الاتساق الداخلي لأبعاد المقياس و أنها تشترك معا في تقييم السياسات

الصناعية الفلسطينية في ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه و ذلك كما هو موضح في الجدول رقم(٥-٨).

- **ثبات مقياس الدراسة(كرونباخ):**

تم التحقق من ثبات مقياس الدراسة بفحص الاتساق الداخلي لفقرات المقياس لجميع محاوره و ذلك حسب معامل كرونباخ ألفا على عينة الدراسة الكلية و كانت النتيجة(٠,٨٦) و هذا يدل على أن نسبة الثبات مرتفعة.

جدول رقم (٥-٨)

جدول يبين الصدق و الاتساق الداخلي لأبعاد مقياس الدراسة

الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية
.١	٠,٢٥٩	٠,٠٠٩	.١٨	٠,٢٧٣	٠,٠٠٦
.٢	٠,٤٣٨	٠,٠٠٠	.١٩	٠,٤٥٨	٠,٠٠٠
.٣	٠,٤٩٩	٠,٠٠٠	.٢٠	٠,٤٠٤	٠,٠٠٠
.٤	٠,٤٠٠	٠,٠٠٠	.٢١	٠,٥٣٩	٠,٠٠٠
.٥	٠,٦٣١	٠,٠٠٠	.٢٢	٠,٤٨١	٠,٠٠٠
.٦	٠,٤٩٨	٠,٠٠٠	.٢٣	٠,٣٠٠	٠,٠٠٢
.٧	٠,٣٩٩	٠,٠٠٠	.٢٤	٠,٠٥٢	٠,٦٠٤
.٨	٠,٤٨٦	٠,٠٠٠	.٢٥	٠,٣٤٥	٠,٠٠٠
.٩	٠,٣٤٦	٠,٠٠٠	.٢٦	٠,٥٧٧	٠,٠٠٠
.١٠	٠,٣٩٣	٠,٠٠٠	.٢٧	٠,٦٠٣	٠,٠٠٠
.١١	٠,٤٣٤	٠,٠٠٠	.٢٨	٠,٥٤٦	٠,٠٠٠
.١٢	-٠,٠٢٧	٠,٧٨٧	.٢٩	٠,٣٩٤	٠,٠٠٠
.١٣	٠,٤١٦	٠,٠٠٠	.٣٠	٠,٥٦٧	٠,٠٠٠
.١٤	٠,٥١١	٠,٠٠٠	.٣١	٠,٤٨٤	٠,٠٠٠
.١٥	٠,٦٠٥	٠,٠٠٠	.٣٢	٠,٦٠٤	٠,٠٠٠
.١٦	٠,٤٨٦	٠,٠٠٠	.٣٣	٠,٤٨٢	٠,٠٠٠
.١٧	٠,٥٤٥	٠,٠٠٠	.٣٤		

وفي استبانه البحث تم استخدام المقياس (موافق بشدة, موافق, محايد, معارض, معارض بشدة), و تم استخراج جدول يبين التكرار والنسبة المئوية لاستبانه البحث كما هو موضح في الجداول التالية .

أولاً: الدعم المؤسسي

جدول رقم(٥-٩)

التكرارات و النسب المئوية لعبارات الدعم المؤسسي

العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		معارض		معارض بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١. تتم إجراءات التأسيس بالسهولة و اليسر.	٧	%٧	٣٨	%٣٨	١٢	%١٢	٣٣	%٣٣	١٠	%١٠
٢. تلقت المنشأة أية مشورة أو توجيه من الوزارات ذات العلاقة عند التأسيس.	٣	%٣	٢٠	%٢٠	١١	%١١	٤٨	%٤٨	١٨	%١٨
٣. تسهل القوانين و التشريعات على تنظيم قطاع الأعمال بشكل جيد.	٣	%٣	٢٥	%٢٥	٢٣	%٢٣	٣٣	%٣٣	١٦	%١٦
٤. حصلت المنشأة على حوافز أو إعفاءات عند التأسيس.	٣	%٣	٥	%٥	١١	%١١	٤٣	%٤٣	٣٨	%٣٨
٥. يتم الاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار.	٦	%٦	١٥	%١٥	٢٠	%٢٠	٢٩	%٢٩	٣٠	%٣٠
٦. يساعد قانون تشجيع الاستثمار المنشأة على زيادة قدرتها التنافسية.	٨	%٨	١٧	%١٧	٢٣	%٢٣	٣٢	%٣٢	٢٠	%٢٠
٧. تساهم الدولة في توفير خدمات البنية التحتية المناسبة.	٠	%٠	١٤	%١٤	١٨	%١٨	٤٥	%٤٥	٢٣	%٢٣

شكل رقم (٥-٨)

توزيع النسب المئوية لعبارات الدعم المؤسسي

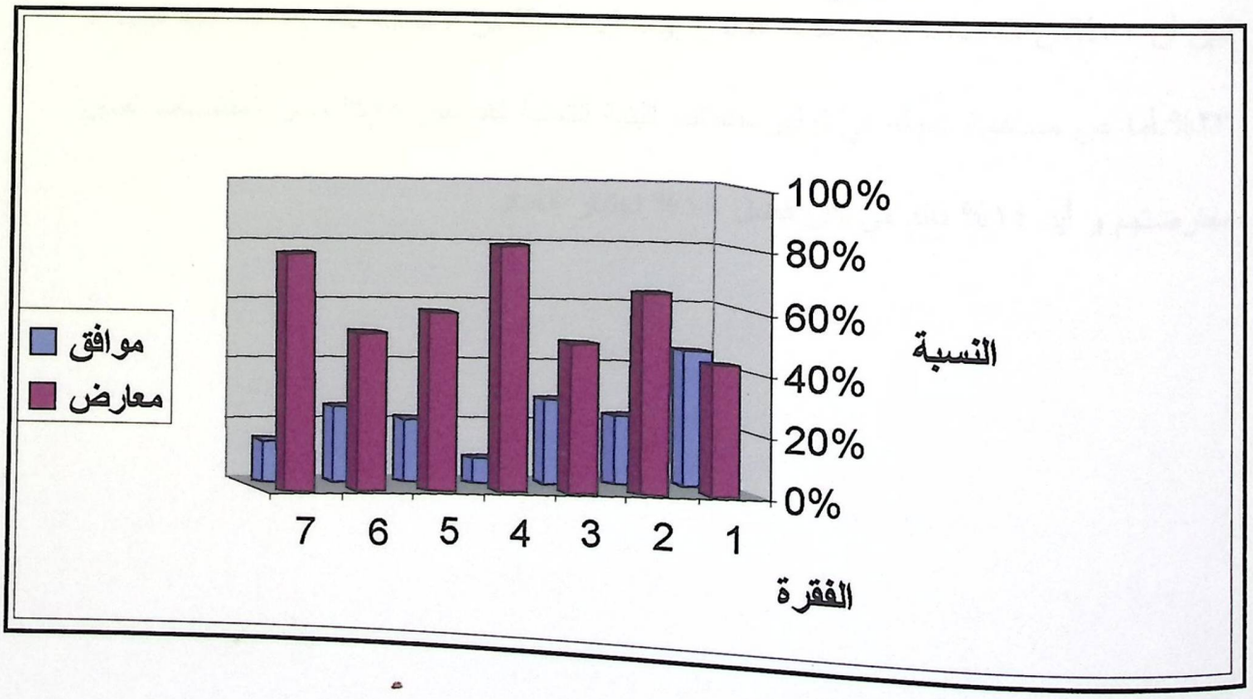

نلاحظ من الشكل(٥-٨) أن الإجابات فيما يتعلق بالدعم المؤسسي كانت على النحو التالي:

أفادت معظم المنشات بأن إجراءات التأسيس سهلة وميسرة بنسبة ٤٥% في حين أن البعض الآخر كان معارضا بنسبة ٤٣% وكانت إجابة ١٢% محايدا. لقد تبين أن الغالبية العظمى من المنشات وهي نسبة ٦٦% لم تتلقى أية مشورة أو نصيحة عند التأسيس بينما حصلت ٢٣% على المشورة وعبر ١١% عن الحياد. أما فيما يتعلق في تنظيم القوانين والتشريعات لقطاع الأعمال فقد أكدت المنشات أن القوانين والتشريعات لا تعمل على تنظيم قطاع الأعمال بما نسبته ٤٩% في حين أجاب ٢٨% من المنشات بأنها تعمل على تنظيم قطاع الأعمال أشار الباقون بالحياد بما نسبته ٢٣%. في حين أن ٨١% من المنشات لم تحصل على أية حوافز أو إعفاءات عند التأسيس, على أن ٨% من المنشات حصلت على حوافز وإعفاءات عند التأسيس إلى أن ١١% من المنشات اختارت الحياد . أما بالنسبة للاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار فقد صرحت ٩% من المنشات أنها لا تستفيد من قانون تشجيع الاستثمار, فيما أجاب ٢١% بأنهم يستفيدون من قانون تشجيع الاستثمار و أشار الآخرون بالحياد بنسبة ٢٠%. وبخصوص مساهمة قانون تشجيع الاستثمار في زيادة قدرة المنشات التنافسية , فقد تبين أن ٥٢%من المنشات لا يساعدها القانون بينما أيد ٢٥% من المنشات ذلك وكانت نسبة الحياد ٢٣%.أما عن مساهمة الدولة في توفير خدمات البنية التحتية فقد عبر ٧٨% من المنشات عن معارضتهم و أيد ١٤% ذلك في كان فضل ١٨% اختيار الحياد.

جدول رقم (٥-١٠)

مجموع النسب المئوية و المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات الدعم المؤسسي

العبارة	"موافق بشدة" و "موافق"	"معارض" و"معارض بشدة"	محايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١-	٤٥%	٤٣%	١٢%	٢,٩٩	١,١٨
٢-	٢٣%	٦٦%	١١%	٢,٤٢	١,٠٩
٣-	٢٨%	٤٩%	٢٣%	٢,٦٦	١,١١
٤-	٨%	٨١%	١١%	١,٩٢	٠,٩٨
٥-	٢١%	٥٩%	٢٠%	٢,٣٨	١,٢٢
٦-	٢٥%	٥٢%	٢٣%	٢,٦١	١,٢١
٧-	١٤%	٧٨%	١٨%	٢,٢٣	٠,٩٦

نلاحظ من الجدول رقم(٥-١٠) أن المتوسط الحسابي لعبارات الدعم المؤسسي تراوح بين ٢,٩٩ و ١,٩٢, حيث تصدّرتها إجراءات التأسيس حيث بلغ متوسطها الحسابي ٢,٩٩ , تلاها عمل القوانين و التشريعات على تنظيم قطاع الأعمال لمتوسط ٢,٦٦, في حين بلغ متوسط مساعدة قانون تشجيع الاستثمار في زيادة قدرة المنشاة التنافسية ٢,٦١, تبعها متوسط المشورة أو التوجيه الذي تلقته المنشاة من الجهات المختصة بواقع ٢,٤٢, بينما بلغ متوسط الاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار ٢,٣٨ و بلغ متوسط مساهمة الدولة في توفير خدمات البنية التحتية ٢,٢٣ و كان متوسط الحوافز و الإعفاءات التي حصلت عليها المنشاة ١,٩٢ . و هذا يشير إلى عدم كفاية السياسات المطبقة في مجال الدعم المؤسسي, حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي يشير باتجاه المعارض.

يتضح مما سبق أن معظم المنشات التي شملتها العينة غير راضية عن سياسات الدعم المؤسسي المطبقة على ارض الواقع, و لا يرون أن هذه السياسات تساعد في تطور قطاع الإنتاج و الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

ثانياً:التمويل و الضرائب

جدول رقم(٥-١١)

التكرارات و النسب المئوية لعبارات التمويل و الضرائب

العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		معارض		معارض بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١. تحصل المنشأة على إعفاءات ضريبية.	٢	%٢	١٤	%١٤	٧	%٧	٤٣	%٤٣	٣٤	%٣٤
٢. تتلقى المنشأة إعانات مالية من الدولة.	٠	%٠	٠	%٠	٤	%٤	٤١	%٤١	٥٥	%٥٥
٣. ساهمت الدولة في توفير قروض.	١	%١	٠	%٠	٧	%٧	٤٣	%٤٣	٤٩	%٤٩
٤. تستفيد المنشأة من تسهيلات ضمانات القروض.	٠	%٠	١٠	%١٠	١٥	%١٥	٣٧	%٣٧	٣٨	%٣٨
٥. يشكل النظام الضريبي عائق أمام نمو القطاعات الإنتاجية.	٢١	%٢١	٣٠	%٣٠	٢٧	%٢٧	١٦	%١٦	٦	%٦
٦. ترعى الدولة مؤسسات الإقراض المتخصصة .	٢	%٢	١٠	%١٠	٣٠	%٣٠	٣٥	%٣٥	٢٣	%٢٣

شكل رقم (٥-٩)

توزيع النسب المئوية لعبارات التمويل و الضرائب

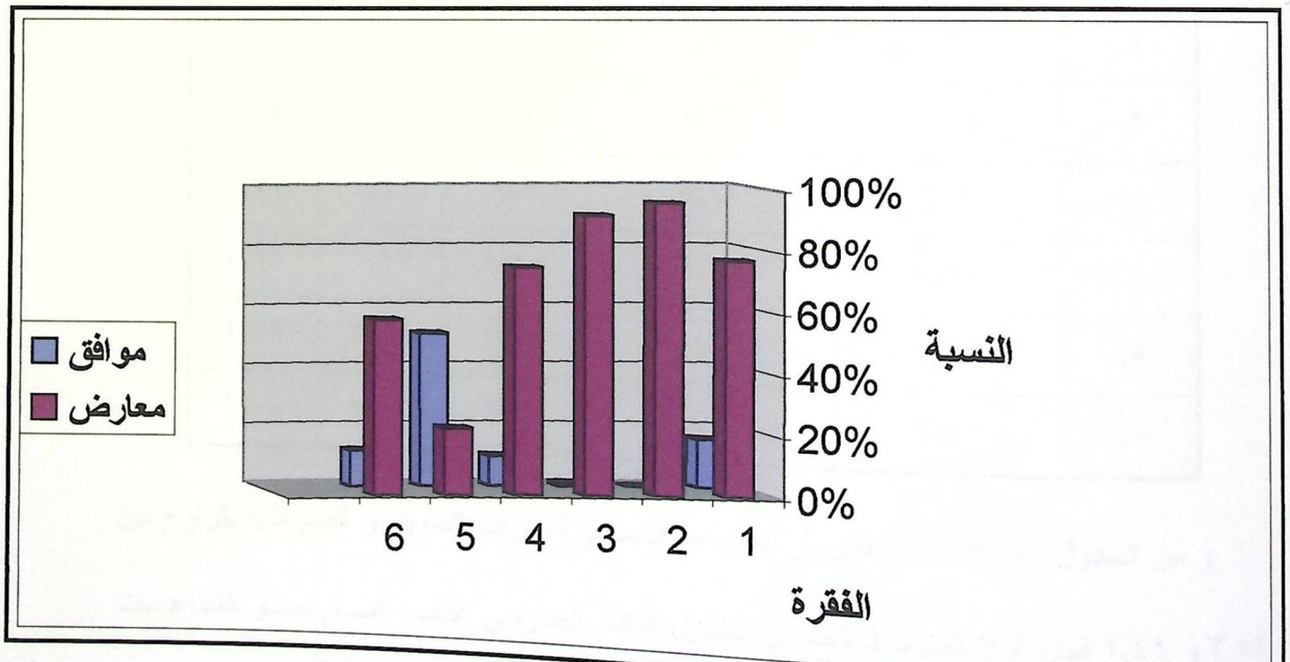

أما فيما يتعلق بالتمويل و الضرائب فيشير الشكل(٥-٩) إلى النتائج التالية:

تبين أن ٧٧% من المنشآت لم تحصل على أي إعفاءات ضريبية فيما حصلت ١٦% على إعفاءات ضريبية و أجاب ٧ %بالحياد. أما بخصوص تلقي المنشأة لأي إعانات مالية من الدولة فقد

كان ٩٦% من المنشآت معارضة بينما أفاد ٤% بأنهم محايدون. و فيما إذا ساهمت الدولة بتوفير قروض فقد أجاب ٩٢% من المنشآت بعدم مساهمة الدولة في توفير أية قروض, بينما ١% من المنشآت بالموافقة على ذلك, وعبر ٧% عن رأيهم بالحياد, أما عن استفادة المنشأة من تسهيلات ضمانات القروض فقد أجاب ٧٥% بعدم استفادتهم من التسهيلات, بينما استفاد١٠% من التسهيلات, أما ١٥% من المنشآت أجابوا بالحياد.بينما صرح ٥١% بان النظام الضريبي يشكل عائقا أمام نمو القطاعات الإنتاجية . فقد صرح ٢٢% بأنه لا يشكل أي عائق و عبر ٢٧% عن الحياد. أما عن رعاية الدولة لمؤسسات الإقراض فقد عارض ٥٨% العبارة بينما وافق ١٢% عليها بينما فضل الآخرون الحياد بنسبة ٣٠%.

جدول رقم (٥-١٢)

مجموع النسب المئوية و المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات التمويل و الضرائب

العبارة	"موافق بشدة" و "موافق"	"معارض" و"معارض بشدة"	محايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١-	١٦%	٧٧%	٧%	٢,٠٧	١,٠٧
٢-	٠%	٩٦%	٤%	١,٤٩	٠,٥٧
٣-	١%	٩٢%	٧%	١,٦١	٠,٧٠
٤-	١٠%	٧٥%	١٥%	١,٩٧	٠,٩٦
٥-	٥١%	٢٢%	٢٧%	٣,٤٤	١,١٦
٦-	١٢%	٥٨%	٣٠%	٢,٣٣	١,٠٠

و من الجدول رقم(٥-١٢) يتبين أن المتوسط الحسابي لعبارات التمويل و الضرائب يتراوح بين ٣,٤٤ و ١,٤٩ فحل أولا المتوسط الحسابي لتشكيل النظام الضريبي عائقا أمام نمو القطاعات الإنتاجية بواقع ٣,٤٤, و حل ثانيا رعاية الدولة لمؤسسات الإقراض بمتوسط ٢,٣٣, وبلغ متوسط حصول المنشاة على إعفاءات ضريبية ٢,٠٧, و كان متوسط استفادة المنشاة من ضمانات القروض ١,٩٧, و في حين وصل متوسط مساهمة الدولة في توفير القروض إلى ١,٦١, و حل أخيرا تلقي

المنشـــاة لإعانات مالية من الدولة بمتوسط ١,٤٩. مما يعني أن سياسات التمويل الموجودة غير قادرة على دعم الاقتصاد الفلسطيني.

يتبين لنا مما سبق أن السياسة الصناعية فيما يتعلق بجانب التمويل و الضرائب لم تكن كافية بالقدر اللازم لدعم و تطوير القطاع الإنتاجي.

ثالثاً: تشجيع الصادرات

جدول رقم(٥-١٣) التكرارات و النسب المئوية لعبارات تشجيع الصادرات

العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		معارض		معارض بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١. تساهم الجهات المختصة في تسهيل المشاركة في المعارض التجارية الخارجية.	٦	%٦	٤٦	%٤٦	٢٢	%٢٢	١٤	%١٤	١٢	%١٢
٢. تتلقى المنشأة أية حوافز تشجّعها على التصدير.	١	%١	١٠	%١٠	٢٨	%٢٨	٤٣	%٤٣	١٨	%١٨
٣. تساهم البعثات و الممثليات التجارية في الخارج في زيادة صادرات المنشأة.	١	%١	١٢	%١٢	٢٨	%٢٨	٣٨	%٣٨	٢١	%٢١
٤. ساعت الاتفاقيات التجارية على فتح أسواق جديدة أمام منتجاتكم.	٢	%٢	١١	%١١	٣٦	%٣٦	٣٣	%٣٣	١٨	%١٨
٥. تشكل إجراءات التصدير عائقاً أمام تصدير منتجاتكم	١٨	%١٨	٢٥	%٢٥	٣١	%٣١	١٩	%١٩	٧	%٧

شكل رقم (٥-١٠) توزيع النسب المئوية لعبارات تشجيع الصادرات

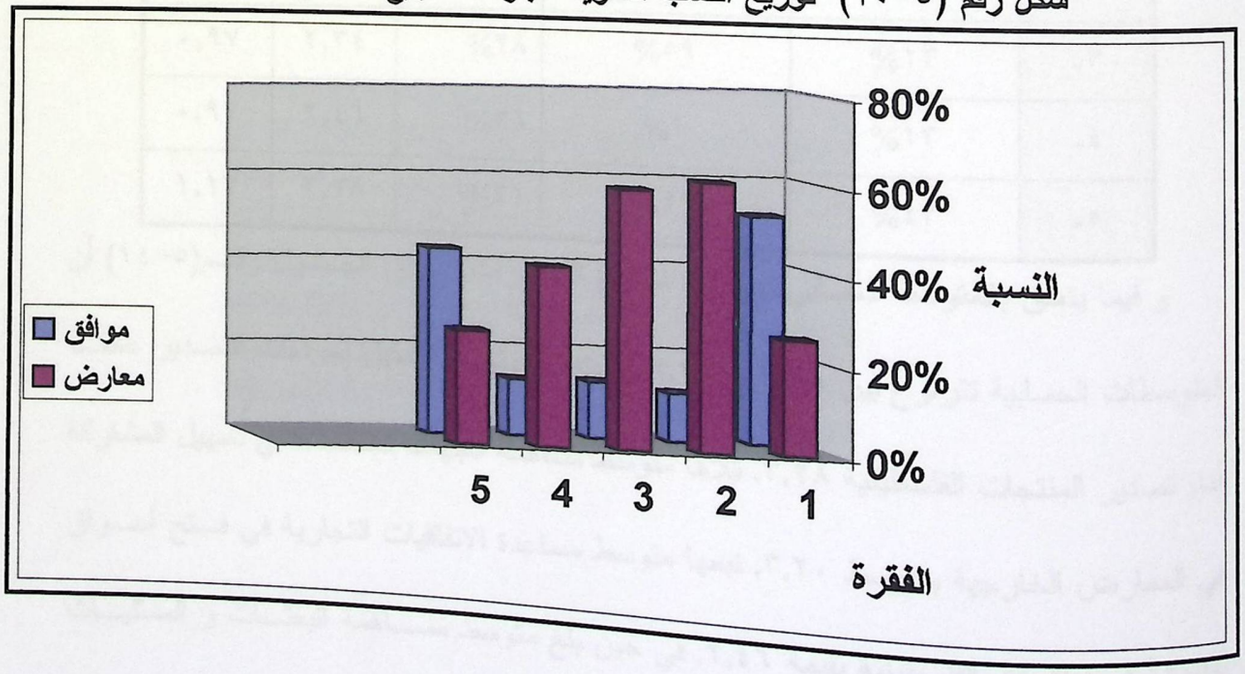

وبالنظر إلى الشكل(٥-١٠) فيما يتعلق بالإجابة على مساهمة الجهات المختصة بتسهيل المشاركة في المعارض الخارجية فقد أفاد ٥٢% بالموافقة بينما عارض ٢٦% ذلك إلا أن ٢٢% كان محايدا. فيما تبين النتائج أن ٦١% من المنشات لم تتلقى أية حوافز تشجعها على التصدير بينما حصل ١١% من المنشات على حوافز فيما كان ٢٨% من المنشات , لقد تبين أن البعثات والممثليات التجارية في الخارج لا تساهم في زيادة الصادرات بما نسبته ٥٩% بينما صرح ١٣% بان هناك مساهمة للبعثات ,في حين كان ٢٨ % وعند سؤال أصحاب المنشات عن مساعدة الاتفاقيات التجارية في فتح أسواق جديدة أجاب ١% بالنفي بينما أيد ذلك ١٣% و أجاب ٣٦% بالحياد. أوضحت النتائج أن ٤٣% يعتبر إجراءات التصدير عائقا أمام تصدير منتجاتهم فيما اعتبر ٢٦% أن إجراءات التصدير لا تشكل عائقا بينما فضل ٣١% الحياد.

جدول رقم (٥-١٤)

مجموع النسب المئوية و المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات تشجيع الصادرات

العبارة	"موافق بشدة" و "موافق"	"معارض" و"معارض بشدة"	محايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١-	%٥٢	%٢٦	%٢٢	٣,٢٠	١,١٣
٢-	%١١	%٦١	%٢٨	٢,٣٣	٠,٩٢
٣-	%١٣	%٥٩	%٢٨	٢,٣٤	٠,٩٧
٤-	%١٣	%١	%٣٦	٢,٤٦	٠,٩٧
٥-	%٤٣	%٢٦	%٣١	٣,٢٨	١,١٧

و فيما يتعلق بالمتوسط الحسابي لعبارات تشجيع الصادرات, يبين الجدول رقم(٥-١٤) أن المتوسطات الحسابية تتراوح بين ٣,٢٨ و ٢,٣٣. حيث بلغ متوسط تشكيل إجراءات التصدير عائقا أمام تصدير المنتجات الفلسطينية ٣,٢٨, تلاها متوسط مساهمة الجهات المختصة في تسهيل المشاركة في المعارض الخارجية بمتوسط ٣,٢٠, تبعها متوسط مساعدة الاتفاقيات التجارية في فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الفلسطينية بقيمة ٢,٤٦, في حين بلغ متوسط مساهمة البعثات و الممثليات

الـتجارية فـي الخـارج فـي زيادة صادرات المنشاة ٢,٣٤، و بلغ متوسط تلقي المنشاة لاي حوافز تشجعها على التصدير ٢,٣٣.

و مما سبق يتبين أن غالبية المنشات التي شملتها العينة لم توفر لها سياسات تشجيع الصادرات المناخ المناسب لزيادة حجم صادراتها، و لم تبذل الجهات المختصة الجهود الكافية لتأهيل المنشات لدخول الأسواق العالمية.

رابعاً: إحلال الواردات

جدول رقم(٥-١٥) التكرارات و النسب المئوية لعبارات إحلال الواردات

العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		معارض		معارض بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١. يتم استخدام الجمارك لحماية المنتجات المحلية.	٤	٤%	١٧	١٧%	٢٠	٢٠%	٣٤	٣٤%	٢٥	٢٥%
٢. توفر المعوقات الأخرى(غير الجمركية) حماية للمنتجات المحلية.	٠	٠%	١٦	١٦%	٢٠	٢٠%	٤٤	٤٤%	٢٠	٢٠%
٣. تشترط سياسة المشتريات الحكومية أن تكون مشتريات القطاع العام من إنتاج محلي.	٥	٥%	٢٢	٢٢%	١٤	١٤%	٤٦	٤٦%	١٣	١٣%
٤. يعد تدني مستوى المنتجات المحلية عائقاً أمام كونها الخيار الأول مقارنة بالمنتجات الأجنبية.	١٢	١٢%	٢٥	٢٥%	١٠	١٠%	٣٩	٣٩%	١٤	١٤%
٥. تميز إجراءات الاستيراد بالتعقيد.	١١	١١%	٢٢	٢٢%	٢٨	٢٨%	١٩	١٩%	٢٠	٢٠%

شكل رقم (٥-١١) توزيع النسب المئوية لعبارات إحلال الواردات

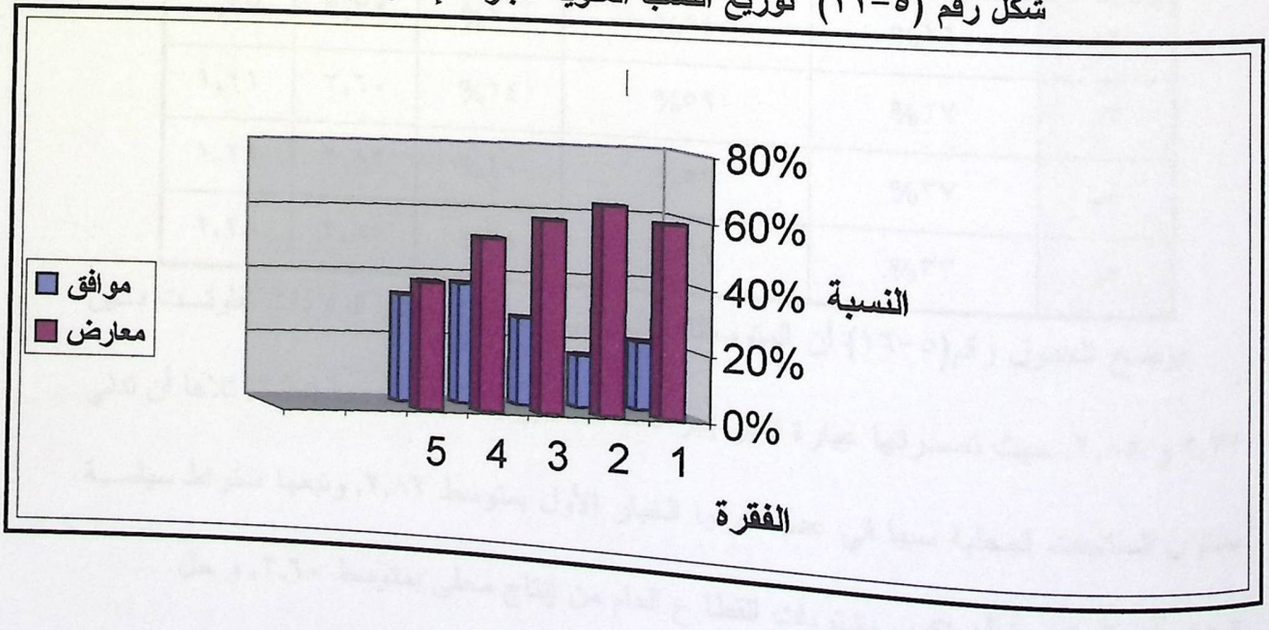

وبالنظر إلى الشكل(٥-١٠) يتضح لنا أن ٥٩% من المنشات تعتقد أن الجمارك لا تستخدم لحماية المنتجات المحلية بينما اعتبر ٢١% أن الجمارك تعمل على حماية المنتجات المحلية, بينما كان ٢٠% محايدا. تشير النتائج إلى أن ٦٤% لا يعتبرون المعوقات الأخرى(غير الجمركية) توفر حماية المنتجات المحلية ,فيما اعتبر ١٦% إنها توفر حماية, في حين أن نسبة المحايد ٢٠%. وعند سؤال المنشات فيما إذا كانت سياسة المشتريات الحكومية تشترط أن تكون مشتريات القطاع العام من إنتاج محلي كانت النتائج بان ٥٩% من المنشات معارض, فيما أيد ذلك ٢٧% وكانت نسبة المحايد ١٤% . أما عن اعتبار تدني مستوى المنتجات المحلية عائقا أما كونها الخيار الأول فقد أوضحت النتائج أن ٥٣% من المنشات معارضة, بينما ٣٧% موافقة في حين كانت ما نسبته ١٠% محايد. أما عن تميز إجراءات الاستيراد بالتعقيد فان ٣٩% يعارض ذلك بينما ٣٣% يوافق فيما كانت نسبة المحايد ٢٨%.

جدول رقم (٥-١٦)

مجموع النسب المئوية و المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات إحلال الواردات

العبارة	"موافق بشدة" و "موافق"	"معارض" و"معارض بشدة"	محايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١-	٢١%	٥٩%	٢٠%	٢,٤١	١,١٥
٢-	١٦%	٦٤%	٢٠%	٢,٣٢	٠,٩٧
٣-	٢٧%	٥٩%	١٤%	٢,٦٠	١,١١
٤-	٣٧%	٥٣%	١٠%	٢,٨٢	١,٢٩
٥-	٣٣%	٣٩%	٢٨%	٢,٨٥	١,٢٨

يوضح الجدول رقم(٥-١٦) أن المتوسطات الحسابية لعبارات إحلال الواردات تفاوتت بين ٢,٣٢ و ٢,٨٥, حيث تصدرتها عبارة تميز إجراءات التصدير بالتعقيد بمتوسط ٢,٨٥, تلاها أن تدني مستوى المنتجات المحلية سببا في عدم كونها الخيار الأول بمتوسط ٢,٨٢, وتبعها اشتراط سياسة المشتريات الحكومية أن تكون مشتريات القطا ع العام من إنتاج محلي بمتوسط ٢,٦٠, و حل

رابعا استخدام الجمارك لحماية المنتجات المحلية بمتوسط ٢,٤١ , و حل أخيرا توفير المعوقات الأخرى غير الجمركية حماية للمنتجات المحلية بمتوسط ٢,٣٢.

نلاحظ مما سبق أن المنشات التي شملتها عينة البحث لم تكن راضية عن سياسات إحلال الواردات الموجودة و أشارت إلى أن السياسات الحالية غير قادرة على حماية منتجاتها المحلية و منع إغراق السوق المحلي بالمنتجات المستوردة.

خامساً: البحث و التطوير

جدول رقم(٥-١٧)

التكرارات و النسب المئوية لعبارات البحث و التطوير

العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		معارض		معارض بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١. تعرض المنشأة لضغوط تدفعها تجاه التطور التكنولوجي.	١٦	%١٦	٤٦	%٤٦	١٩	%١٩	١٦	%١٦	٣	%٣
٢. وجود تسهيلات في استيراد الآلات و التكنولوجيا المتقدمة.	٦	%٦	٢١	%٢١	٢٣	%٢٣	٤٠	%٤٠	١٠	%١٠
٣. تساهم السلطة في توفير برامج تدريبية للعاملين.	٠	%٠	١٧	%١٧	٢٢	%٢٢	٣٢	%٣٢	٢٩	%٢٩
٤. تسعى السلطة من خلال السياسات الاقتصادية إلى تحسين نوعية و مواصفات منتجات المنشأة.	٢	%٢	٢١	%٢١	٣١	%٣١	٢٤	%٢٤	٢٢	%٢٢
٥. تدعم السلطة جهود المنشأة في مجال البحث و التطوير من أجل تحسين و تطوير منتجاتها.	١	%١	٨	%٨	٢٤	%٢٤	٤٥	%٤٥	٢٢	%٢٢

شكل رقم (٥-١٢) توزيع النسب المئوية لعبارات البحث و التطوير

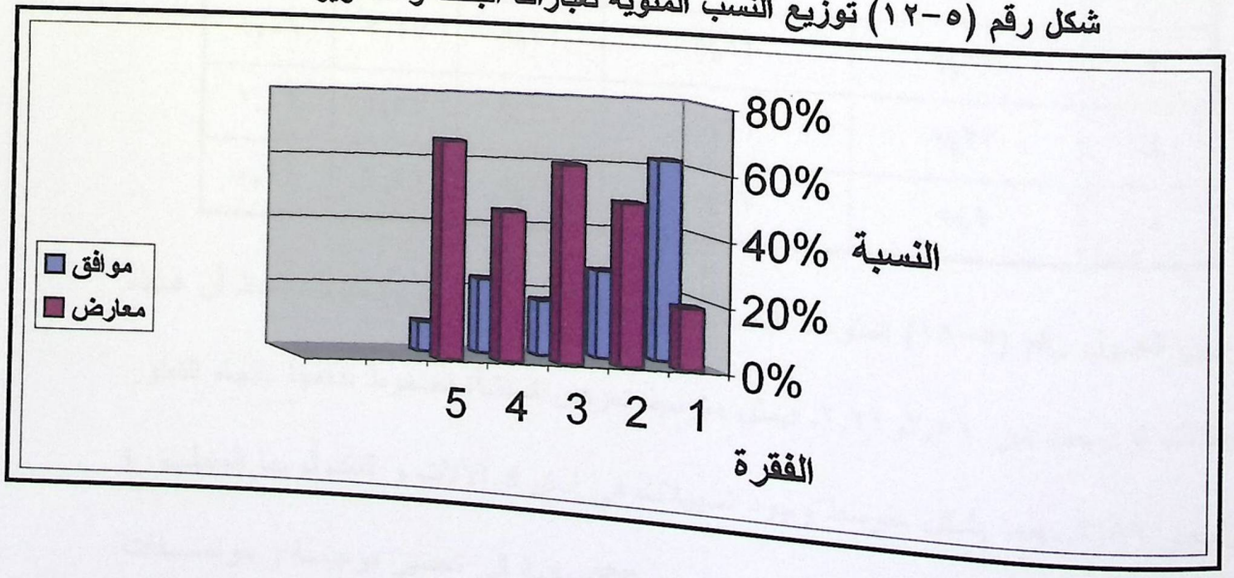

لقد أفادت النتائج الظاهرة في الشكل(٥-١٢) بان المؤسسة تتعرض لضغوط تدفعها اتجاه التطور التكنولوجي بنسبة ٦٢%, في حين أن ١٩% من المنشات لا تتعرض لأية ضغوط , و١٩% محايد. صرح ٥٠% من المنشات بأنه لا يوجد تسهيلات استيراد الآلات والتكنولوجيا المتقدمة, فيما كان ٢٧% موافقا على وجود تسهيلات ,وفضل ٢٣% الحياد. عبر ٦١% عن معارضتهم في مساهمة السلطة في توفير برامج تدريبية للعاملين , بينما عبر ١٧% عن مساهمة السلطة في توفير برامج تدريبية للعاملين فيها , بينما كانت ٢٢% من المنشات محايدة. وعند سؤال المنشات عن السياسات الاقتصادية وتحسين نوعية المواصفات المنتجات وجد أن ٤٦% معارض بينما وافق ٢٣% على ذلك وكانت نسبة المحايد ٣١%. أما عن دعم السلطة لجهود المنشاة في مجال البحث والتطوير فقد أثبتت النتائج بان ٦٧% لا يرى أن السلطة تدعم المنشاة,ويرى ٩% بان السلطة تدعم جهود البحث والتطوير وكانت إجابة٢٤% من المنشات بالحياد .

جدول رقم (٥-١٨)

مجموع النسب المئوية و المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات البحث و التطوير

العبارة	"موافق بشدة" و "موافق"	"معارض" و"معارض بشدة"	محايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١-	%٦٢	%١٩	%١٩	٣,٥٦	١,٠٣
٢-	%٢٧	%٥٠	%٢٣	٢,٧٣	١,٠٩
٣-	%١٧	%٦١	%٢٢	٢,٢٧	١,٠٦
٤-	%٢٣	%٤٦	%٣١	٢,٥٧	١,١١
٥-	%٩	%٦٧	%٢٤	٢,٢١	٠,٩١

يبين الجدول رقم (٥-١٨) المتوسط الحسابي لعبارات البحث و التطوير حيث نلاحظ أن هذه المتوسطات تراوحت بين ٣,٥٦و ٢,٢١, فيمثل متوسط تعرض المنشأة لضغوط تدفعها باتجاه التطور التكنولوجي ٣,٥٦, بينما يشكل متوسط وجود تسهيلات في استيراد الآلات و التكنولوجيا المتطورة ٢,٧٣, يليها متوسط سعي السلطة من خلال السياسات الاقتصادية إلى تحسين نوعية و مواصفات

منتجات المنشأة ٢,٥٧, فيما يشكل متوسط مساهمة السلطة في توفير برامج تدريبيـــة للعـــاملين٢,٢٧, ويأتي أخيرا متوسط دعم السلطة لجهود البحث و التطوير بواقع٢,٢١.

ومما سبق تظهر النتائج أن المنشآت التي شملتها العينة, تتعرض لضغوط تدفعها باتجاه التطـــور التكنولوجي في حين أن سياسة التصنيع في مجال البحث والتطوير غير قادرة على تأمين احتياجـــات المنشآت لمواكبة التطور التكنولوجي الحاصل.

سادساً: مساهمة السياسات الاقتصادية في تعزيز الميزة التنافسية

جدول رقم(٥-١٩) التكرارات و النسب المئوية لعبارات مساهمة السياسات الاقتصادية في تعزيز الميزة التنافسية

العبـــارة	موافق بشدة		موافق		محايد		معارض		معارض بشدة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١. توجد إجراءات لمنـع الاحتكـار فـي الأسواق.	٤	٤%	١٠	١٠%	١٧	١٧%	٤٢	٤٢%	٢٧	٢٧%
٢. تقوم الدولـة برعايـة الجمعيـات و الاتحادات الصناعية.	٠	٠%	٢٣	٢٣%	٣٢	٣٢%	٢٧	٢٧%	١٨	١٨%
٣. تساعد الاتحـادات الصـناعية علـى تعزيز الميزة التنافسية.	٣	٣%	٣٨	٣٨%	٣٣	٣٣%	١٨	١٨%	٨	٨%
٤. تستخدم السياسـات الاقتصـادية فـي تعزيز القدرة التنافسية للصـناعات الفلسطينية المحلية.	٣	٣%	٢٢	٢٢%	٣٢	٣٢%	٢٩	٢٩%	١٤	١٤%
٥. انضمام المنشأة كعضو في الاتحادات الصناعية و الغـرف التجاريـة يعمـل على تعزيز قدرتها التنافسية.	١٢	١٢%	٤٩	٤٩%	١٣	١٣%	١٨	١٨%	٨	٨%

شكل رقم (٥-١٣)

توزيع النسب المئوية لعبارات مساهمة السياسات الاقتصادية في تعزيز الميزة التنافسية

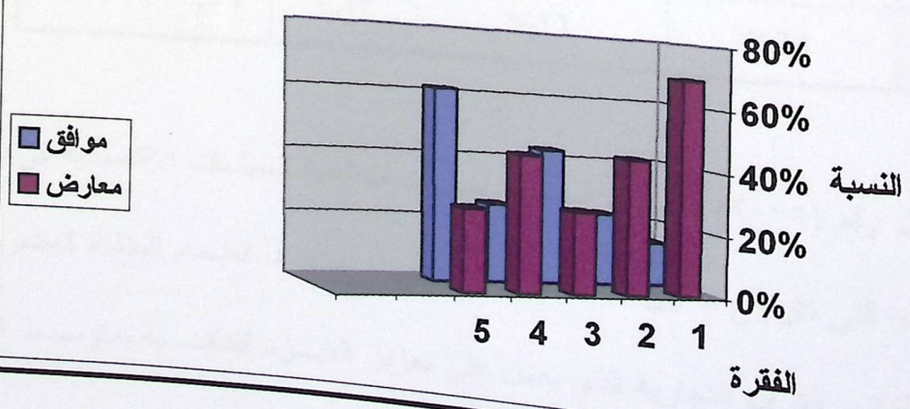

لقد تبين أن الغالبية العظمى و التي تشكل نسبة ٦٩% من المنشآت تعارض وجود الإجـراءات لمنع الاحتكار في الأسواق, في حين كان ١٤% يرى أن هناك إجراءات لمنع الاحتكار,وكان ما نسبته ١٧% محايدا. أما عن رعاية الجمعيات والاتحادات الصناعية فقد اتضح أن ٤٥% من المنشات ترى عدم وجود رعاية لهذه الجمعيات والاتحادات من السلطة و عبر ما نسبته ٢٣% عن الموافقة وفضل ٣٢% أن يكون محايدا. تظهر النتائج فيما يختص بمساعدة الاتحادات الصناعية في تعزيـز القـدرة التنافسية للمنشات بان ٤١% يوافق على ذلك , بينما يعارض ٢٦% ويرى ٣٣% بان يبقى محايدا.

أما عن دور السياسات الاقتصادية في تعزيز الميزة التنافسية فقد عبر ٤٣% عن معارضتهم لذلك بينما أيد ٢٥% العبارة وكان ٣٢% محايدا. أما عند السؤال عن انضمام المنشاة كعضو في الاتحادات الصناعية وتعزيز القدرة التنافسية, فقد أيد ٦١% ذلك, في حين ان ٢٦% كان معارضا وكانت نسبة المحايد ١٣%.

جدول رقم (٥-٢٠)

مجموع النسب المئوية و المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات مساهمة السياسات الاقتصادية في تعزيز الميزة التنافسية

العبارة	"موافق بشدة" و "موافق"	"معارض" و"معارض بشدة"	محايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١-	١٤%	٦٩%	١٧%	٢,٢٢	١,٠٧
٢-	٢٣%	٤٥%	٣٢%	٢,٦٠	١,٠٣
٣-	٤١%	٢٦%	٣٣%	٣,١٠	١,٠٠
٤-	٢٥%	٤٣%	٣٢%	٢,٧١	١,٠٥
٥-	٦١%	٢٦%	١٣%	٣,٣٩	١,١٥

يبين الجدول رقم (٥-٢٠) المتوسط الحسابي لعبارات مساهمة السياسات الاقتصادية في تعزيز الميزة التنافسية, و التي تتراوح ما بين ٣,٣٩ و ٢,٢٢ . حيث تصدرها انضمام المنشأة كعضو فـي الاتحادات الصناعية و الغرف التجارية الذي يعمل على تعزيز الميـزة التنافسـية بمتوسـط ٣,٣٩,

وتلاها متوسط مساهمة الاتحادات الصناعية على تعزيز الميزة التنافسية ٣,١٠, وتبعها استخدام السياسات في تعزيز قدرة المنشأة التنافسية بمتوسط ٢,٧١, وجاء في الرتبة الرابعة قيام الدولة برعاية الجمعيات و الاتحادات الصناعية٢,٦٠, وحل أخيرا وجود إجراءات لمنع الاحتكار في الأسواق بمتوسط ٢,٢١.

يتبين مما سبق أن السياسات الاقتصادية ومساهمتها في تعزيز الميزة التنافسية للمنشآت التي شملتها العينة ليست كما هو مطلوب فهي غير مطبقة بشكل جيد.

❖ **العلاقة بين تاريخ التأسيس و الدعم المؤسسي:**

و للتحقق من وجود علاقة بين الدعم المؤسسي الذي تحصل عليه المنشاة وتاريخ التأسيس تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis Of Variance) كما هو موضح في الجدول رقم(٥-٢١).

جدول رقم(٥-٢١)

جدول يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة الدعم المؤسسي لتاريخ التأسيس

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	٠,٧٦٥	٥	٠,١٥٣	٠,٣٣٧	٠,٨٨٩
داخل المجموعات	٤٢,٦٧٦	٩٤	٠,٤٥٤		
المجموع	٤٣,٤٤١	٩٩	_		

يتضح لنا من الجدول رقم(٥-٢١) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥, بين استجابة المنشات في الدعم المؤسسي حسب متغير تاريخ التأسيس, مما يعني أن إجراءات التأسيس و إسداء النصح و المشورة و غيرها من عبارات الدعم المؤسسي لم تتأثر بوجود السلطة و قبل وجودها, أي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تاريخ تأسيس المنشاة و الدعم المؤسسي الذي حصلت عليه.

❖ **العلاقة بين تاريخ التأسيس و التمويل و الضرائب:**

و للتحقق من وجود علاقة بين التمويل و الضرائب وتاريخ التأسيس تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis Of Variance) كما هو موضح في الجدول رقم (٥-٢٢).

جدول رقم(٥-٢٢)

جدول يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة التمويل و الضرائب لتاريخ التأسيس

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	٠,٥٤٦	٥	٠,١٠٩	٠,٤٥٤	٠,٨١٠
داخل المجموعات	٢٢,٦٢٦	٩٤	٠,٢٤١		
المجموع	٢٣,١٧٢	٩٩	_		

أما بالنسبة للبيانات الواردة في الجدول رقم(٥-٢٢) فإنها تشير بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ٠,٠٥, أي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل و الضرائب و تاريخ تأسيس المنشاة, مما يعني أن السلطة لم تعمل على توفير تسهيلات مثل ضمانات القروض أو قروض بسعر فائدة منخفض, التي من شانها أن تشجع المنشات على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

❖ **العلاقة بين إجراءات التصدير و السوق الذي تقوم المنشاة بتسويق منتجاتها فيه:**

و للتحقق من وجود علاقة بين إجراءات التصدير و السوق الذي تقوم المنشاة بتسويق منتجاتها فيه تم استخدام اختبار (T-Test) كما هو موضح في الجدول رقم (٥-٢٣).

جدول رقم(٥-٢٣)

جدول يبين نتائج اختبار T-Testفي صعوبة إجراءات التصدير و السوق الذي تقوم المنشاة بتسويق منتجاتها فيه

الحالات	درجات الحرية	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
السوق الإسرائيلي	٩٧	٠,٧٤٧	٠,٤٥٧
السوق العالمي	٩٧	-٠,١٣٥	٠,٨٩٣

يبين الجدول رقم(٥-٢٣) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات تشجيع التصدير و متغير السوق الذي تقوم المنشاة بتسويق منتجاتها فيه, مما يعني عدم قيام السلطة بإيجـــاد الأدوات المناسبة للعمل على إيصال المنتجات الفلسطينية للأسواق الإسرائيلية و العالمية.

٥-٤ ثالثاً: الأسئلة المفتوحة:"عبر عن رأيك فيما يلي"

السؤال الأول: "هل أنت راض بشكل عام عن سياسات التصنيع الموجودة".

كانت أغلبية الإجابات عن هذا السؤال تشير باتجاه المعارضة, حيث قال البعض أنه لا يوجد أصلا سياسات تصنيع في حين قال آخرون أن السياسات الموجودة غير كافية و غير فعالة و يرى البعض أنه لا يوجد حوافز للصناعات إضافة إلى أن بعض الصناعات آخذه بالتلاشي لأن السوق المحلي استهلاكي من الدرجة الأولى, ومنهم من أشار إلى عدم وجود الرقابة و المتابعة اللازمة من قبل الجهات المختصة, بينما يرى البعض أنه لا توجد إرشادات أو توجيهات لكيفية تشغيل رأس المال و استثماره في المكان المناسب, وأنه لا توجد دراسة مسبقة لحاجة السوق لمثل هذه المنشآت التي تتقدم بطلب ترخيص للوزارات ذات العلاقة مع مصاحبة ذلك بعدم تطبيق سليم للسياسات الموجودة, مما يؤدي إلى نتائج سلبية. هذا وقد صرحت نسبة كبيرة من المستطلعين بأن ما يحرص على تطبيقه من السياسات الاقتصادية هو جباية الضرائب فقط.إضافة إلى عدم توفير الحماية اللازمة للصناعات المحلية, ومنهم من طالب بفرض جمارك باهظة على استيراد السلع التي يتوفر لها بديل محلي جيد. و العمل على سن القوانين و التشريعات التي تحمي براءة الاختراع. ومنهم من يرى بضرورة وجود مؤسسات لتقديم المشورة و التوجيه للمنشآت الإنتاجية. ويعتقد البعض أن كل منشأة تعمل على صياغة سياسة تصنيع خاصة بها من منطلق السير بالمنشأة نحو الأفضل.

أما بالنسبة للسؤال:"هل تلاحظ تركيز سياسات التصنيع على قطاع إنتاجي معين"

لقد أشارت معظم الإجابات إلى أن معظم القطاعات الإنتاجية مدمرة بفعل الأوضاع الراهنة, فيما أشار آخرون إلى تركيز بسيط على قطاع صناعة الأحذية, و قطاع الحجر و الرخام, وبعض الصناعات الغذائية.

بينما كانت نتائج السؤال الأخير:"أي ملاحظات حول الدور الذي تلعبه السلطة"

نلاحظ أن الإجابات عن هذا السؤال كانت تدور حول ضعف الدور الذي تلعبه السلطة أو حتى انعدامه في بعض الصناعات.في حين أن هناك من طالب ببعض الإجراءات؛ مثل تخفيف الضرائب, و فرض الحماية الجمركية على الصناعات الناشئة, في حين يرى البعض أن من المفيد وضع نظام مواصفات و مقاييس على البضائع المستورة, فيما أشار البعض إلى أن إجراءات الاستيراد سهلة مع تعقيد إجراءات التصدير للمنتجات الفلسطينية للخارج, ومنهم من برر الدور الضعيف الذي تلعبه السلطة بصعوبة الوضع الراهن, وعمل السلطات الإسرائيلية على شل حركتها, فهي لا تستطيع القيام بالدور المطلوب على الوجه الأمثل.

بينما طالب قسم من المنشآت السلطة بالعمل على الإصلاح, ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب, فيما أشار آخرون إلى ضرورة وجود تعاون و تنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص و مؤسسات السلطة لتطوير المنشآت الإنتاجية و دعم الصناعات المحلية, في حين يرى البعض أنه لا بد من بذل جهود أكبر من أجل الحصول على منتجات ذات جودة عالية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية و العربية بل و حتى في السوق الإسرائيلية, و النهوض بالاقتصاد الفلسطيني نحو الأفضل و الأحسن.

الفـــصـــل الـسـادس
الاستنتاجات و التوصيات

مكونات الفصل:

٦-الاستنتاجات.

٦-٢التوصيات.

٦-١ الاستنتاجات:

أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال البحث:

- يواجه الاقتصاد الفلسطيني مشاكل كبيرة من حيث الهياكل الإنتاجية وحجم الإنتاج والبطالة,و ضعف القدرات التصديرية والعجز المستمر في الميزان التجاري والسيطرة الإسرائيلية على التجارة الخارجية الفلسطينية, إضافة إلى تراجع مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية, وعدم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية, وضعف الحوافز وانعدام التمويل.
- لا توجد علاقة بين قدوم السلطة الوطنية والتأثير على وضع القطاعات الإنتاجية, من خلال السياسات الصناعية المتبعة ,خصوصا فيما يتعلق بالدعم المؤسسي, و التمويل و الضرائب,و إجراءات التصدير.
- لا تقوم مؤسسات السلطة ذات العلاقة بتقديم التوجيه والإرشاد للاستثمار في القطاعات التي تمتلك ميزة تنافسية.
- إن قدرة السلطة الفلسطينية على اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالعديد من الجوانب الاقتصادية مثل السياسات التجارية و الصناعية محدودة.
- عدم رضا المنتجين بشكل عام عن السياسات الصناعية, و معظم المنشآت العاملة في القطاعات الإنتاجية الفلسطينية لا ترى أن السلطة تعمل بالقدر الكافي لدعم هذا القطاع.
- ضعف دور الاتحادات والتكتلات الصناعية.

٦-٢ التوصيات:

لا شك بأن هناك بعض القطاعات الصناعية الرئيسية والقطاعات الفرعية التي تمتلك ميزات نسبية تؤهلها للمنافسة في الأسواق المحلية والخارجية, و لكن هذا العامل الذاتي وحده لا يكفي، والمطلوب أن يكون هناك دعم ومساندة من قبل الوزارات المعنية في السلطة الفلسطينية لتوفير الدعم لهذه القطاعات عبر إتباع خطوات محددة, ويمكن تقسيم التوصيات كما يلي:

❖ التوصيات للقطاع العام (الوزارات ذات العلاقة):

- العمل على تأهيل قطاع الصناعة وتطوير أداءه و تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني, حتى يستطيع أن يفي بما هو مطلوب منه في الأسواق المحلية والخارجية.
- تحرير التجارة الخارجية الفلسطينية و الاستيراد المباشر, حيث أن الاستيراد المباشر يعود بالمنفعة على الاقتصاد الفلسطيني.
- أن لا تعطى أية وكالة لمنتج له بديل فلسطيني, كما يفترض تفضيل المنتجات العربية على المنتجات الإسرائيلية عند منح الوكالات للوكلاء الفلسطينيين.
- محاولة فتح أسواق جديدة للصناعات الفلسطينية وتذليل العقبات في هذه الأسواق أمام الصناعات الفلسطينية و التي تتمتع فيها الصناعات الفلسطينية بقدرات تنافسية معقولة.
- الاهتمام بنوعية وتفاصيل الاتفاقات التجارية وليس بالعدد الكمي، مما يتطلب معرفة جيدة بالأسواق الخارجية تستند لدراسة مواصفات ومقاييس الأسواق الدولية لملاءمة القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، بما يتفق ومتطلبات الأسواق العالمية.
- اعتماد مبدأ التبادلية والمعاملة بالمثل عند توقيع الاتفاقيات التجارية, و إيجاد آليات للمتابعة والرقابة على تنفيذ الاتفاقيات التجارية ومحاولة تطويرها, فلابد من وجود استراتيجية تبادل تجاري مع العالم الخارجي تتفق مع مبدأ حرية التجارة وأولويات التنمية الاقتصادية الشاملة.

- تقديم المساعدات المالية للشركات، وذلك إما عن طريق إصدار قروض طويلة الأمد بنسبة فوائد مخفضة, أو العمل على توفير التسهيلات الائتمانية للمساهمة في تطوير وتوسيع البنية الإنتاجية وتشجيع الصادرات.
- إقامة مناطق تجارة حرة للمنتجات الفلسطينية في الأسواق المجاورة مثل الأردن، وأيضا تفعيل الاتفاقات التجارية الموقعة.
- تطوير البنية التحتية اللازمة لعملية التصدير مثل مراكز التخزين وغيرها, والعمل على تقنين الواردات حسب أولويات السوق المحلية.

❖ التوصيات للقطاع الخاص (المؤسسات المساندة و الاتحادات):

- تفعيل دور الاتحادات والمؤسسات الاقتصادية القطاعية في المساهمة في دعم القطاع الخاص بحيث تقدّم المشورة و التوجيه و الإرشاد للاستثمار في الصناعات التي تمتلك ميزة تنافسية.
- عمل فرق تمثيل للقطاع الخاص الفلسطيني وتحديداً للشركات الفلسطينية المصدرة بحيث تقوم بإيصال صوت هذا القطاع للسلطات المعنية.
- تصميم برامج تدريبية خاصة من شأنها أن تؤثر على الكفاءات الفلسطينية لإقناعها بضرورة البقاء في العمل وعدم ترك الشركات والسفر للخارج, بالإضافة للعمل على خلق وتصميم برامج من شأنها أن تقدم المساعدة للعاملين والموظفين المهرة في الشركات المصدرة في مجالات بناء القدرات، التسويق، اختراق الأسواق العالمية، تحضير الأبحاث اللازمة عن الأسواق العالمية والإقليمية والحصول على مصادر تمويل ....الخ.
- الاستماع لتوصيات الشركات الفلسطينية قبل تصميم أية برامج مساندة لهم, فحسب رأي الأغلبية فإن العديد من برامج الإغاثة الحالية لا تقابل أولويات الشركات وأنها مفروضة عليهم .

المصادر و المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية :

١- البنك الدولي (١٩٩٥) دروس من شرق آسيا: نظرة عامة على تجربة قطرية. داني.م.ليبز يجر, فينود. توماس. واشنطن.

٢- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية(١٩٩٥) التعداد العام للمنشآت ١٩٩٤ النتائج النهائية.

٣- العبد. جورج(محرر) (١٩٨٩). الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد. مركز دراسات الوحدة العربية و مؤسسة التعاون الفلسطينية. بيروت.

٤- مجموعة البنك الدولي: أخبار تنموية للضفة الغربية و قطاع غزة. أعداد مختلفة.

٥- المراقب الاقتصادي, رقم ٩,كانون الأول ٢٠٠٢.

٦- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). مكحول، باسم.(و آخرون). إستراتيجية وسياسات التصنيع الفلسطينية: المقومات و الخيارات المتاحة في المديين القصير و الطويل. تموز ٢٠٠١. القدس, رام الله ، ص. ب ٢٤٢٦.

٧- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) . الجعفري، محمود. التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية:واقعها و آفاقها المستقبلية . آب ٢٠٠٠ . القدس, رام الله ، ص. ب ٢٤٢٦ .

٨- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) . نصر ، محمد . (١٩٩٧-أ) ، فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين . القدس, . رام الله .

٩- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). نصر، محمد دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية. كانون الأول ٢٠٠٢.القدس, رام الله.

١٠- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). الجعفري، محمود التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها و آفاقها المستقبلية. كانون الأول ٢٠٠٢. القدس, رام الله، ص. ب ٢٤٢٦.

١١- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). مسيف , مسيف. التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية: واقعها وأفقها المستقبلية. تموز ٢٠٠٢. القدس, رام الله، ص. ب ٢٤٢٦.

١٢-وزارة الاقتصاد: قانون تشجيع الاستثمار.

١٣-وزارة الصناعة: ورشة عمل حول السياسات و الاستراتيجيات الصناعية في فلسطين, ٢٩-٣٠ تشرين أول ١٩٩٧.

ثانياً:الدوريات :

١-*مجلة الاقتصاد*, الغرفة التجارية الصناعية / الخليل, العدد الثالث , نيسان ,١٩٩٦.

٢- *مجلة الاقتصاد*, الغرفة التجارية الصناعية / الخليل, العدد الرابع, أيلول ١٩٩٧.

٣- *غذائنا*, هيئة الصناعات الغذائية, آذار ٢٠٠٠, العدد الأول, السنة الأولى, فلسطين.

٤- *الصناعي*, الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية, العدد الأول , أيلول ٢٠٠٣.

٥- *الصناعة* , وزارة الصناعة, العدد الثالث, أغسطس .١٩٩٩.

ثالثاً:المواقع الإلكترونية:

١-www. palecon.org.

٢-www.oppc.pna.net.

٣-www.palestine-info.info.

٤-www.mezan.org.

٥-www.cpsd-pal.org.

٦-www.worldbank.org.

٧-www.imc-egypt.org.

رابعاً:المراجع الأجنبية:

١-Schmitz,Hubert(١٩٨٤), Industrialization Strategies In Less Developed Countries: Some Lessons Of Historical Experience. Journal Of Development Studies,٢١.

٢-The World Bank(١٩٩٣) Developing The Occupied Trriteries: An Invested In Peace, Vol ١-٦. Washington D.C.

٣-World Bank(١٩٩٥) The Lessons Of East Asia: An Overview Of Country Experience. Danny.M.Leipziger, and Vinod.Thomas.Washington D.C.

٤-World Bank(٢٠٠٢) Fifteen Monthes-Intirada,Closures & Palestinian Economic Crisis: An Assesment. West Bank & Gaza.

٥-Laffont,Jean-Jacques.Industrial Policy & politics. International Journal Of Industrial Organization,١٤,١٩٩٦.

٦-Said, Mona, Chang, Ha-Joon,& Saker, Khaled. Industrial Policy &the role Of The State In Egypt: Relevence Of The East Asia Experience.Economic Research Forum ١٩٩٥.

٧- Carbaugh ,J.Robert, International Economics, Fifth Edition.١٩٩٥.

الـــمـــلاحـــق

ملحق رقم (١)

جدول يوضح مساهمة قطاع الصناعة في إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٩٢ إلى العام ١٩٩٨ [٢٣]

السنـــــة	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الناتج القومي الحقيقي (مليون دولار أمريكي)	مساهمة قطاع الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار أمريكي)	نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي
١٩٩٢	٣٧٢٨,٥٥	٥٠٠٣,٦٨	٢٧٦,٩٥	% ٧,٤
١٩٩٣	٣١٩٦,٥٥	٣٨٩٢,٢٥	٢٧١,٣٨	% ٨,٤
١٩٩٤	٣٥٥١,٩	٣٩٩٦,٦٥	٢٦٤,٢٤	% ٨,٢
١٩٩٥	٣٥٧٤,٨٥	٤٢٣٥	٣٩٣,٢٣	% ١١
١٩٩٦	٣٨٩٣,١٧	٤٥٠٩	٣٧٣,٧٤	% ٩,٦
١٩٩٧	٣٩٥٠	٤٦٠٠	٣٨٣,١٥	% ٩,٧
١٩٩٨	٤٠٥٠	٤٨٣٠	٦٠٧,٥	% ١٥

ملحق رقم (٢)

جدول يوضح مساهمة قطاع الصناعة في استيعاب الأيدي الفلسطينية العاملة

خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٩ [٢٤]

نوع الصناعة / السنـــــة	التعدين واستغلال المحاجر	الصناعة التحويلية	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	مجموع الأيدي العاملة
١٩٩٤	١١١٢	٤٦٥٤٨	٢٨٧٢	٥٠٥٣٢
١٩٩٥	١٥٤٥	٤٥١٢٥	٢٥٨٩	٤٩٢٥٩
١٩٩٦	١٧٢٩	٤٧٨٩٧	٢٦٢٨	٥٢٢٥٤
١٩٩٧	١٦٢٩	٦٣٠٣٠	١٤٥٤	٦٦١١٣
١٩٩٨	١٤٤٥	٦١٥٦٤	٢٠٩٠	٦٥٠٩٩
١٩٩٩	١٥٦٣	٦٩٣٦٧	١٧٣٠	٧٢٦٦٠

[23] المعلومات الواردة في الجدول مستقاة من وزارة الصناعة الفلسطينية.
[24] دائرة الإحصاء المركزية، المسح الصناعي، سنوات (٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٩٩٨).

ملحق رقم (٣)

جدول يوضح تطور الاستثمار في بعض الصناعات التحويلية

خلال الفترة بين عام ١٩٩٤حتى عام ١٩٩٨ بالمليون دولار أمريكي أمريكي[٢٥]

السنـــــــة / نوع الصنـــاعة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
صناعة التعدين والمحاجر	٢,٤	٤,٤	٤,٦	٣,٣	١,٦
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	٦,٣	٣,٢	٢	٤,٨	٢,٨
صناعة منتجات التبغ	٠,٠٣	٠,٠٨	٠	٠,٠٩	٠
صناعة المنسوجات	٢,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٢	٠,٩
صناعة الملابس	٣,٥	٣,٧	٣,٤	٦,٦	١,٨
صناعة الجلود والحقائب	٠,٩	٢	٠,٧	١,٨	١,٦
صناعة الخشب ومنتجاته	٠,٨	٠,٣	٠,٣	٠,٥	١,٩
صناعة الورق ومنتجاته	٤,٢	٢,٦	١,٧	٣,٦	١,٩
الطبع والنشر	٠,٣	٠,١	١,٩	٠,٦	١,٣
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	١,٣	٢,٣	١,٢	٢,٣	٠,٧
صناعة منتجات المطاط	٢,٧	٠,٧	٠,٥	١,٢	٢,٢
صناعة المنتجات اللافلزية	٢,٤	٧,٦	٩,٩	٩,٨	٥,٦
صناعة الآلات الكهربائية	٠,٢	٠,٠٨	٠,٠٥	٠,١	٠,٠٦
صناعة الأجهزة الطبية	٠,٢	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,١٤	٠,٠٣
صناعة المركبات والمركبات المقطورة	٠,٥	٠,٠٠٥	٠,٠١	٠,٣	٠,٠١٨
صناعة الأثاث ومنتجات أخرى	٢	١,٣	١,٣	٢,٧	٠,٨
إعادة تصنيع المخلفات	٠,٦	٠,٤	٠,٦	٠	٠
صناعة منتجات المعادن	٣,٣	١,٦	٤,٩	٢,٩	٠,٢

[25] المعلومات الواردة في الجدول مستقاة من وزارة الصناعة.

ملحق رقم (٤)

جدول يوضح الاستثمارات الخارجية في الصناعات المختلفة خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى ١٩٩٦ [٢٦]

نوع الصناعة	عدد المشروعات	رأس المال المستثمر بالدولار	عدد العمال
صناعات بلاستيكية	٩	١،٢٦٠،٠٠٠	٢١٠
صناعات غذائية	٦	١،٤٥٨،٣٠٠	٢٠٥
خدمات طبية	٤	٦،٧٠٠،٠٠٠	٨٥
صناعات بناء (بلاط، مزايكو، سيراميك)	٣	٧،٤٥٠،٠٠٠	١٩٠
صناعات ورقية	٢	٢٢٠،٠٠٠	٤٠
صناعات خشبية	٣	٢٦٠،٠٠٠	٦٠
صناعات زراعية	٦	١،٢٩٥،٠٠٠	١١٦
صناعات البناء (مباني سكنية) محافظات غزة	١١٥	٦٥،٩٠٠,٠٠٠	٣٦٦٤
خدمات مراكز تعليمية	١	١٧٥،٠٠٠	٤٠
صناعات كيماوية	٨	١،١٤٠،٠٠٠	١٦٠
صناعات معدنية	٢٤	٣,٦٥٠،٠٠٠	٨٢٥
صناعات سياحية	٦	٣،٠٠٠،٠٠٠	٢١٠
خدمات مالية	٢	٣٥٠،٠٠٠	–
صناعات جلدية	١	١٢٥،٠٠٠	٢٠
صناعات كهربائية	٧	١،٠٧٠,٠٠٠	١٤٤
المجمـــوع	١٩٩	٩٤،٢٩٣،٣٠٠	٦٠٠٩

ملحق رقم (٥)

جدول يوضح نوع وحجم رأس المال المستثمر(المحلي والأجنبي) للمشاريع المصادق عليها والمؤهلة للحصول على إعفاءات حسب قانون تشجيع الاستثمار خلال العامين ١٩٩٧ و١٩٩٨ بالدولار [٢٧]

السنـــة	١٩٩٧	١٩٩٨
نوع المستثمر		
مستثمر محلي	١٢٩،١٢٣،٠٤٨	١٢٣،٩٩٠،٢٨٠
مستثمر أجنبي	٦١،١٨٥،٧٨٤	٣٧،٠٧٧،٧٥٠
المجموع	١٩٠،٣٠٨،٨٣٢	١٦١،٠٦٨،٠٣٠

[26] مناخ الاستثمار في فلسطين، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار بكدار، كانون ثاني ١٩٩٧.
[27] مناخ الاستثمار في فلسطين، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار بكدار، كانون ثاني ١٩٩٧.
[27] مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، ٣٠ نيسان ١٩٩٩.

ملحق رقم (٦)

جدول يوضح النسب المئوية لانخفاض الإنتاج، وانخفاض مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي[٢]، خلال الفترة من ٢٠٠٠/٩/٢٨ إلى ٢٠٠٢/٦/١٠ [٢٨]

القطاعات الصناعية	نسبة المساهمة في الناتج الصناعي	نسبة انخفاض الإنتاج ٩/٢٨-١٢/١٢/٢٠٠٠	نسبة انخفاض المساهمة في الناتج الصناعي ٩/٢٨-١٢/١٢/٢٠٠٠	نسبة انخفاض الإنتاج ١٢/١٣/٢٠٠٠-٧/١٥/٢٠٠١	نسبة انخفاض المساهمة في الناتج الصناعي ١٢/١٣/٢٠٠٠-٣/٣١/٢٠٠٢	نسبة انخفاض الإنتاج ٧/١٦/٢٠٠١-٣/٣١/٢٠٠٢	نسبة انخفاض المساهمة في الناتج الصناعي ٧/١٦/٢٠٠١-٣/٣١/٢٠٠٢	نسبة انخفاض الإنتاج ٣/٢٩/٢٠٠٢-٦/١٠/٢٠٠٢	نسبة المساهمة في الناتج الصناعي ٣/٢٩/٢٠٠٢-٦/١٠/٢٠٠٢
الحجر والرخام والصناعات الإنتاجية	٣١,٦	٩٠	٢٨,٤٤	٧٠	٢٢,١٢	٨٧,٥	٢٧,٦٥	٩٨	٣٠,٩٧
الصناعات الغذائية	٢٠,٣	٦٠	١٢,١٨	٢٠	٤,٠٦	٢٥	٥,٠٧	٩٤	١٩,٠٨
صناعة الملابس والنسيج	١١,٨	٨٥	١٠,٠٣	٥٥	٦,٤٩	٦٨,٧٥	٨,١١	٩٢	١٠,٨٦
صناعة الأثاث والأخشاب	٩,٥	٨٠	٧,٦	٤٠	٣,٨	٥٠	٤,٧٥	٩٧	٩,٢١
الصناعات الميكانيكية والهندسية	٩,٠	٦٠	٥,٤	٦٠	٥,٤	٧٥	٦,٧٥	٧٥	٦,٧٥
صناعة الأحذية والجلود	٦,٥	٩٠	٥,٨٥	٦٠	٣,٩	٧٥	٤,٨٧	٩٠	٥,٨٥
الصناعات البلاستيكية	٤٠٥	٧٠	٣,١٥	٥٠	٢,٢٥	٦٢,٥	٢,٨١	٩٥	٤,٢٧
الصناعات الورقية	٣,٦	٧٥	٢,٧	٥٠	١,٨	٦٢,٥	٢,٢٥	٩٤	٣,٣٨
الصناعات الكيماوية والأدوية	٣,٢	٦٥	٢,٠٨	٢٠	٠,٦٤	٢٥	٠,٨٠	٩٢	٢,٩٤
المجموع	١٠٠ %	-	٧٧,٤٦ %	-	٥٠,٤٦ %	-	٦٣,٠٦ %	-	٩٣,٣١ %

[28] تقرير خسائر الصناعة، وزارة الصناعة، ١٠ يونيو ٢٠٠٢، مصدر سابق.

ملحق رقم(٧)

التوزيع السلعي للواردات الفلسطينية[٢٩]

الباب	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الأغذية و الحيوانات الحية	٢٢٤,٤٩	٤٢٢,٨٦	٤٧٩,٩٣	٤٤٧,١٩	٦٢٠,٥٩
المشروبات و التبغ	٧٣,٨٤	١٠٧,٥٧	٧٠,٤٦	٩٧,٤٩	٨١,٩١
المواد الخام غير الصالحة الأكل	٣٧,٤٤	٦٨,١١	٧٥,٦٦	٦٧,١٨	٦٦,٢٦
وقود معدني و مزلقات معدنية	٢١٨,٩٣	٣٨٤,٦٠	٣٢٩,٠٤	٤٠٩,٨٨	٣٨٨,٧٧
زيوت و دهون حيوانية و نباتية	٢٠,٧٠	٢٢,٨٧	٢٣,٨٨	١٩,٥٥	١٧,٥٨
مود كيماوية و أدوية	٩١,٨٥	١٥٨,٠٣	١٦٩,٠١	١٨٩,٧٣	١٧٤,٥٧
سلع مصنوعة و مصنفة حسب المادة	٣٢٩,٥٣	٤٦٢,٨٢	٥٧٧,٧٤	٥٦٧,٤٢	٥٤٣,٠٢
المكائن ومعدات النقل	١٦٢,٠٥	٢٥٠,٢٦	٢٧٤,١٣	٣٨٦,٦٢	٤٧٤,٢٧
مصنوعات متنوعة	١٠١,٨٨	١٣٣,٠٨	١٥٠,٣٧	١٧٥,٦٤	٢٥٣,٧١
معاملات غير مصنفة حسب النوع في التصنيف الدولي الموحد	٣٩٧,٤٣	٥,٠١	١٣,٧٨	١٤,٣٦	٨,٢٤
إجمالي الواردات	١٦٥٨,١٩	٢٠١٦,٢٦	٢١٦٤,٠٣	٢٣٧٥,١٠	٢٦٢٨,٩٧

[29] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(القيمة بالمليون دولار أمريكي).

ملحق رقم (٨)

التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية[٣٠]

الباب	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الأغذية و الحيوانات الحية	٦٧,٣٤	٤٨,٨٣	٥٧,٢٤	٦١,٧٩	٦٠,٨٧
المشروبات و التبغ	٧,٥٩	١٥,٤٠	١٩,٦٣	٢٥,٤٣	١٤,٥٦
المواد الخام غير الصالحة الأكل	٢٣,٤٧	٢٣,٣١	١٧,٢٣	١٧,٥٦	١٣,٤٠
وقود معدني و مزلقات معدنية	٥,٧٤	٨,٢٧	٦,١٧	٧,٠٠	٤,٩٥
زيوت و دهون حيوانية و نباتية	٥,١٩	٨,٧٢	٧,٩٠	٥,٣٤	٤,١٣
مود كيماوية و أدوية	١٧,٢٣	٢٣,٦٩	٢٢,٧٠	٢٤,٦٣	٣٠,٢٥
سلع مصنوعة و مصنفة حسب المادة	١٠٥,١١	١٣٨,٠٤	١٦٥,٥٧	١٦٥,٨٦	١٥١,٢٤
المكائن ومعدات النقل	١٢,٣٦	٢٠,٣٤	٢١,٧١	٢١,٧٣	٢٠,٧٥
مصنوعات متنوعة	٥٠,١٠	٥١,٩٩	٥٦,٨٧	٦٤,٣٩	٧١,٥٤
معاملات غير مصنفة حسب النوع في التصنيف الدولي الموحد	١٠٠,٠١	٠,٨٧	٥,٣٥	١,٠٨	٠,٤١
إجمالي الصادرات	٣٩٤,١٧	٣٣٩,٤٦	٣٨٠,٤٢	٣٩٤,٨٤	٣٧٢,١٤

[30] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(القيمة بالمليون دولار أمريكي).

ملحق رقم(٩)

التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية[٣١]

الدولة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
دول أمريكا	٨١٥	١٧	٨٢	٣٦٥	٧١
الدول العربية	١٩,٠٥٤	١٩,٥٥٩	١١,٤٩٨	٩,٦٣١	٢٩,١٢٢
الاتحاد الأوروبي	٢٤٤	٨٧٨	١,٦٣٦	١,٥٠٦	١,٦٧٥
دول شرق أوروبا	١	٢,٠٩٦	٤٥	٧	٠
دول آسيا	٣١٩,٣٤٣	٣٥٦,٨٦٦	٣٨١,٥١٧	٣٦٠,٤٦٩	٣٦٩,٩٨٨
أخرى	١٠	٧	٦٨	١٧٠	٠
المجموع	٣٣٩,٤٦٧	٣٨٢,٤٢٣	٣٩٤,٨٤٦	٣٧٢,١٤٨	٤٠٠,٨٥٧

ملحق رقم(١٠)

التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية [٣٢]

الدولة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
دول أمريكا	٢٨,٨٧٦	٢٩,٢٩١	٤٠,٣٨٥	٥٦,٤٩٩	٦٦,٩٦٦
الدول العربية	٢٦,٥٥٢	٥٦,١٤٥	٨٥,٣٣٩	٧٣,٩١٧	٣٩,٦٦٨
الاتحاد الأوروبي	١٤٦,٩٨٧	١٧٨,٩٠٨	٢٢٦,٠٢٨	٤٠٥,٩٣٨	٢٦٣,٦٠٥
شرق أوروبا	٦,٥٣٤	١٠,٠٤٥	١٢,٠٨٩	٢٤,٠٤٢	٢٦,٨٠٢
دول آسيا	١٠,٨٠٣,٤٦٨	١,٩٤٧,٩٥٣	١٠,٩٨٣,٢٥٣	٢,٠٤٧,١٤٢	١,٩٥٨,٣٢٢
دول أخرى	٣,٨٤٤	١٦,٢١٩	٢٨,٠٠٨	٢١,٤٣٣	٢٧,٤٤٤
المجموع	٢,٠١٦,٢٦١	٢,٢٣٨,٥٦١	٢,٣٧٥,١٠٢	٢,٦٢٨,٩٧١	٢,٣٨٢,٨٠٧

[31] المصدر: Palestinian private Sector, forum Issue No.1. (مليون دولار).

[32] المصدر السابق.

ملحق رقم(١١)
الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة بوليتكنك فلسطين
كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات

أخي الكريم ... أختي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يقوم فريق البحث بدراسة حول"السياسة الصناعية، واقع و تطلعات"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في تخصص نظم المعلومات.

لذا نرجو من حضرتكم التعاون و التكرّم بالإجابة على فقرات الإستبانة بدقة وموضوعية علماً بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

فريق البحث :

تهاني العلامي زينا ملحم
هنادي عرامين

إشراف:أ.أكرم احشيش

القسم الأول: المعلومات العامة: يرجى وضع إشارة (√) في المكان المناسب:

أ. معلومات شخصية:

١ العمر : □ من ٢١- ٣٠ سنة □ من ٣١- ٤٠ سنة □ من ٤١- ٥٠ سنة □ من٥١ سنة فما فوق

٢ المؤهلات العلمية: □ ثانوية فما دون □ دبلوم □ بكالوريوس □ ماجستير □ دكتوراه

٣ سنوات الخبرة: □ أقل من ٥ سنوات □ من٥-١٠ سنوات □ أكثر من ١٠ سنوات

ب. معلومات عن المنشأة:

١ تاريخ تأسيس المنشأة: ----------

٢ نوع الملكية: □ عائلية □ فردية □ شركة

٣ القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة: □ صناعي □ تجاري □ خدماتي □ زراعي

٤ تقوم المؤسسة بتسويق منتجاتها في: □ السوق المحلي □ السوق الإسرائيلي □ السوق العالمي

يُرجى تحديد نسبة مئوية

القسم الثاني: عبر عن درجة موافقتك عن كل من العبارات التالية وذلك بوضع إشارة (√) في المكان المناسب:

أولاً: الدعم المؤسسي:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
١	تتسم إجراءات التأسيس بالسهولة و اليسر.					
٢	تلقت المنشأة أية مشورة أو توجيه من الوزارات ذات العلاقة عند التأسيس.					
٣	تعمل القوانين و التشريعات على تنظيم قطاع الأعمال بشكل جيد.					
٤	حصلت المنشأة على حوافز أو إعفاءات عند التأسيس.					
٥	يتم الاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار.					
٦	يساعد قانون تشجيع الاستثمار المنشأة على زيادة قدرتها التنافسية.					
٧	تساهم الدولة في توفير خدمات البنية التحتية المناسبة.					

ثانياً:التمويل و الضرائب:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
١	تحصل المنشأة على إعفاءات ضريبية.					
٢	تتلقى المنشأة إعانات مالية من الدولة.					
٣	ساهمت الدولة في توفير قروض.					
٤	تستفيد المنشأة من تسهيلات ضمانات القروض.					
٥	يشكّل النظام الضريبي عائق أمام نمو القطاعات الإنتاجية.					
٦	ترعى الدولة مؤسسات الإقراض المتخصصة .					

ثالثاً: تشجيع الصادرات:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
١	تساهم الجهات المختصة في تسهيل المشاركة في المعارض التجارية الخارجية.					
٢	تتلقى المنشأة أية حوافز تشجّعها على التصدير.					
٣	تساهم البعثات و الممثليات التجارية في الخارج في زيادة صادرات المنشأة.					
٤	ساعدت الاتفاقيات التجارية على فتح أسواق جديدة أمام منتجاتكم.					
٥	تشكّل إجراءات التصدير عائقاً أمام تصدير منتجاتكم					

رابعاً: إحلال الواردات:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
١	يتم استخدام الجمارك لحماية المنتجات المحلية.					
٢	توفر المعوقات الأخرى(غير الجمركية) حماية للمنتجات المحلية.					
٣	تشترط سياسة المشتريات الحكومية أن تكون مشتريات القطاع العام من إنتاج محلي.					
٤	يعد تدني مستوى المنتجات المحلية عائقاً أمام كونها الخيار الأول مقارنة بالمنتجات الأجنبية.					
٥	تتميز إجراءات الاستيراد بالتعقيد.					

خامساً: البحث و التطوير:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
١	تتعرض المنشأة لضغوط تدفعها تجاه التطور التكنولوجي.					
٢	وجود تسهيلات في استيراد الآلات و التكنولوجيا المتقدمة.					
٣	تساهم السلطة في توفير برامج تدريبية للعاملين.					
٤	تسعى السلطة من خلال السياسات الاقتصادية إلى تحسين نوعية و مواصفات منتجات المنشأة.					
٥	تدعم السلطة جهود المنشأة في مجال البحث و التطوير من أجل تحسين و تطوير منتجاتها.					

سادساً: مساهمة السياسات الاقتصادية في تعزيز الميزة التنافسية:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
١	توجد إجراءات لمنع الاحتكار في الأسواق.					
٢	تقوم الدولة برعاية الجمعيات و الاتحادات الصناعية.					
٣	تساعد الاتحادات الصناعية على تعزيز الميزة التنافسية.					
٤	تستخدم السياسات الاقتصادية في تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الفلسطينية المحلية.					
٥	انضمام المنشأة كعضو في الاتحادات الصناعية و الغرف التجارية يعمل على تعزيز قدرتها التنافسية.					

القسم الثالث: عبّر عن رأيك فيما يلي:

هل أنت راض،بشكل عام، عن سياسات التصنيع الموجودة: ----------

هل تلاحظ تركيز سياسات التصنيع على قطاع معين: ----------

أية ملاحظات أخرى حول الدور الذي تلعبه السلطة لدعم القطاعات الإنتاجية المختلفة: ----------
---

شكرا لتعاونكم
فريق البحث